

حول الثورة وقضايا التحول الديمقراطي

كتابات نشرت في الصحف والمواقع الإلكترونية

د. يونس عمر فنوش

إهداء

إلى أولئك الذين تحركوا منذ يوم الخامس عشر من شهر فبراير 2011،
ولم تلبث حركتهم أن تحولت إلى انتفاضة عارمة، تطالب جهاراً وبأقوى
صوت بسقوط نظام الاستبداد والطغيان والتخلف..

إلى كل أبناء وبنات الشعب الليبي، رجالهم ونسائهم وأطفالهم.. الذين
نسجوا، كل بما تيسر له، نسيج هذه الثورة التي ظلت تخوض المعارك
والمواجهات البطولية حتى انتهت بتحرير كل أنحاء الوطن، وتوجت
بالقضاء على رأس النظام وأهم أركانه...

إلى أرواح من استشهدوا منهم، وإلى من دفعوا ثمننا قاسياً من جراحاتهم
ومعاناتهم..

إلى الأمهات اللاتي فقدن فلذات أكبادهن..

إلى الأراامل اللاتي فقدن أزواجهن..

إلى سائر أبناء شعبنا الذين تعلقت آمالهم بأن تحقق الثورة ما كانوا ولا
يزالون يصبون إليه: إرساء دعائم دولة مدنية ديمقراطية.. يعيشون فيها
جميعهم، متساوين تحت سيادة القانون، دون تمييز بينهم من أي نوع..
أهدي هذا الكتاب...

مقدمة

يتضمن هذا الكتاب عددا من المقالات التي شرعت في كتابتها ونشرها في مرحلة مبكرة من عمر الثورة، وكانت أولها بتاريخ 21/2/2011، أي في الأسبوع الأول للثورة... ثم توالى المقالات بعد ذلك، في وتيرة متسارعة، تحاول أن ترصد الأحداث والوقائع، وأن تتابع التطورات والمستجدات، حاولت جهدي أن يكون الرصد دقيقاً وواعياً، وأن تكون المتابعة موضوعية علمية قدر الإمكان..

نشرت هذه المقالات بمختلف وسائل النشر التي كانت متاحة: الصحف الورقية، الصحف الإلكترونية وغيرها.. بيد أنني أخذت ألاحظ أن التطورات والأحداث المستجدة، كثيرا ما تدفعني دفعا لإعادة نشر بعض تلك المقالات التي أجد أنها على الرغم من مضي الوقت، ما زالت مواكبة لما يحدث ومعبرة عن مواقفي ووجهات نظري..

ثم نظرت في تلك المقالات فوجدت أنها قد تجمع منها عدد لا بأس به، يصلح لأن يضم في كتاب، يجعلها متاحة كلها للقارئ في مكان واحد، عوض أن تكون متفرقة مشتتة بين مختلف المواقع والصحف.

ولعلي لا أبالغ أو أتجاوز الحقيقة حين أقول إن هذه المقالات تكتسي أهمية معينة من جهة أنها تعكس بصورة مباشرة وصادقة طبيعة القضايا التي كانت تحظى باهتمامنا، وتعكس بصورة ما مختلف التطورات التي مررنا بها، عبر مسيرة الثورة ومعاركها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وبما حفلت به من صور العطاء والإنجاز ومن صور الممارسات التي أخذنا نلمس أنها تذهب بالثورة في مسارات مرفوضة وخطرة، مبتعدة بها عن الأهداف التي كنا نظن ونحسب أنها قد قامت من أجلها، وأنها استحققت بالفعل في

سبيل ذلك أن يدفع فيها ذلك الثمن الباهظ من الأرواح والممتلكات ومن
الآلام والمعاناة.

وها أنذا أقدمها للقارئ الكريم.. بأمل أن يجد فيها أبناء وطني صورة
مخلصة للروح التي عشنا بها مرحلة الثورة منذ بدايتها وحتى هذه
اللحظة..

طبرق في 20/7/2015

الليبيون يرفضون نظام حكم القذافي ويطالبون بإسقاطه وتغييره لسببين أساسيين: الأول أنه حكم غير شرعي، استولى على السلطة بالقوة، ثم تحول إلى حكم فردي استبدادي، صادر الحريات الأساسية للمواطن: حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية العمل السياسي، وأهدر ثروات الوطن المادية والبشرية، على نحو أدى إلى انهيار الدولة ومقومات الحياة انهاراً تاماً، فانهى بليبيا إلى أن تصبح دولة متخلفة على جميع الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ إذ انهارت الخدمات في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتعثرت كل مشاريع وخطط التنمية بسبب تفشي الفساد، وانعدام الشفافية، وفسدت الإدارة العامة بسبب اختلال معايير التأهل للمسؤوليات العامة، التي أصبحت تقوم على الولاء والمحسوبية، بدلاً من قيامها على الجدارة والكفاءة العلمية والخبرة..

وكانت السمة الأساسية لنظام الحكم المستبد قيامه على سياسة القمع العنيف لكل المخالفين في الرأي، وهي السياسة التي نجم عنها الزج بالآلاف من الليبيين في السجون، وتعرضهم لأبشع أشكال التعذيب النفسي والبدني، ثم بلغت غايتها في سياسات التصفية الجسدية للمخالفين في الداخل والخارج.

وعلى الرغم من المحاولات والمبادرات التي قام بها البعض لإصلاح الأوضاع وإحداث تغيير سلمي يعود بالبلاد إلى حكم الشرعية والديمقراطية، إلا أن قائد النظام والفئة الملتفة حوله، من المنافقين والمستفيدين، لم يستجيبوا لتلك المبادرات، وأقفلوا أمامها كل الأبواب والمنافذ.. على نحو لم يدع أمام الليبيين إلا الانتفاض والثورة لانتزاع حقوقهم المسلوبة بقوة إرادتهم.

وهكذا انطلقت شرارة الثورة الشعبية من بنغازي، ثم لحقت بها جموع الجماهير الثائرة في العديد من المدن، وهي تسعى لتحقيق المطالب الآتية:

أولاً - إسقاط حكم الفرد المستبد

ثانياً - إقامة نظام حكم شرعي تكون فيه السيادة للشعب

ثالثاً - إقامة نظام حكم ديمقراطي يتضمن:

- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير وحرية العمل السياسي السلمي المنظم.
- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.
- حكم المؤسسات والفصل بين السلطات.
- كفالة التداول السلمي على السلطة.

القرارات السيادية في المرحلة الانتقالية

(1) إعادة بناء ضريح شيخ الشهداء

نشر منذ أيام في بعض الصحف خبر عن اتخاذ المجلس المحلي في مدينة بنغازي قراراً بخصوص إعادة بناء ضريح شيخ الشهداء عمر المختار في مدينة بنغازي، وإعادة رفات الشهيد إليه.

ومع أن أحداً لا يمكن أن يجادل في أن شيخ الشهداء، رمز جهاد شعبنا البطل ضد الاستعمار الإيطالي، يستحق منا أن نبذل في سبيل تكريمه وتخليده ما بوسعنا بذله من مال وجهد، إلا أنني أريد أن أثير قضية، أحسبها قضية مبدأ، قبل أن تكون قضية جدال فكري أو سياسي. ففي تقديري أن مسألة اتخاذ قرار بخصوص الصيغة الملائمة لمثل هذا التكريم هي مسألة سيادية، ليس من حق أحد في هذه

المرحلة الانتقالية أن يتخذ بشأنها قراراً. إنها من اختصاص الشعب الليبي، عبر ممثليه المنتخبين انتخاباً حرّاً مباشراً، وذلك حين تنتهي من وضع الدستور الدائم للبلاد، ثم تنشئ المؤسسات الدستورية الدائمة.. آنذاك فقط سوف تكون لدينا مؤسسة تشريعية، تمثل الشعب الليبي، وهي وحدها التي ستكون مخولة باتخاذ القرارات ذات الصبغة السيادية.

إن جميع السلطات الموجودة لدينا الآن، بدءاً من مجالس الإدارة المحلية، وانتهاءً بالمجلس الوطني الانتقالي، هي سلطات "مؤقتة" و"انتقالية"، ذات صلاحيات وسلطات محددة ومحدودة، تنحصر في أربعة بنود هي:

- تمثيل البلاد السياسي داخلياً وخارجياً
- تسيير شؤون الحياة اليومية، على صعيد الأمن وتوفير الخدمات الضرورية.
- حشد الجهود العسكرية لحسم معركة التحرير بالانتصار النهائي وإعلان سقوط النظام.
- إدارة المرحلة الانتقالية حتى إقرار الدستور وتكوين المؤسسات الدائمة.

إن القرارات السيادية خط أحمر، ينبغي ألا نسمح لأحد بتجاوزه، حتى يمارس الشعب الليبي كله سيادته في إقرار دستور دائم للبلاد، يحدد نظام الحكم ومؤسساته، ثم يمارس سيادته في انتخاب ممثليه في هذه المؤسسات. إن نواب الشعب المنتخبين، المجتمعين في المؤسسة التشريعية، هم وحدهم المخولون باتخاذ كل القرارات ذات الصبغة السيادية.

فلنكرس جهودنا في هذه المرحلة الانتقالية على تقوية اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب ومكوناته وقواه السياسية والاجتماعية، وعلى إدامة روح القتال والمواجهة، حتى نحسم معركة التحرير، وبستعيد شعبنا حريته وسيادته الكاملة، فيعود ليمتلك حقه في اتخاذ ما شاء من قرارات سيادية.

(2) إعادة تسمية الشوارع والساحات

قد تبدو هذه المسألة هامشية وتافهة ولا تستحق عناء التعليق عليها، وأعني مسألة إعادة تسمية بعض الشوارع والساحات في مدينة بنغازي وغيرها من المدن الليبية المحررة، ولكني أيضاً أود تناولها من منطلق مبدئي، يتعلق بالتساؤل عن له الحق في هذه المرحلة المؤقتة من تاريخ الوطن في اتخاذ مثل هذه القرارات.

إن إجابتي عن هذا السؤال هي بالتأكيد بالنفي، وذلك أننا نعيش مرحلة مؤقتة وانتقالية، ما زلنا نخوض فيها غمار حرب ضروس ضد فلول نظام الاستبداد والقمع والتخلف، ثم سنواجه عندما تنتهي هذه الحرب بالانتصار المؤزر إن شاء الله استحقاقات خوض معركة قد تكون أشد ضراوة وصعوبة، هي معركة وضع أسس ليبيا الجديدة التي نطمح جميعنا لأن نسهم في بنائها: دولة للحرية والديمقراطية، دولة للعدالة وسيادة القانون.

وإني أزعم أن وضع تلك الأسس، والمساهمة في رفع ذلك البناء هو، قبل أن يكون واجبا علينا جميعاً، حق لكل فرد منا أو جماعة، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينفرد به أحد دون أحد، أو جماعة دون جماعة.

إن مسألة إطلاق التسميات على مرافق البلاد وشوارع مدنها وساحاتها أو مؤسساتها التعليمية وغيرها هي مسألة تختص بها السلطة التنفيذية المنتخبة، وقد تخول بعضها إلى سلطات الحكم المحلي في المحافظات أو البلديات. وحيث إننا نعيش مرحلة مؤقتة، سوف تتلوها مرحلة انتقالية، قبل أن تستقر الأمور السيادية في صورتها النهائية، بإقرار الدستور الدائم وانتخاب المؤسسات الدستورية التي ينص عليها، فإن علينا جميعاً أن ندرك أن السلطات الموجودة في الوقت الحاضر، من مجالس محلية ومجلس وطني انتقالي، هي كلها سلطات مؤقتة وانتقالية، لا تمثل الشعب الليبي بالمعنى الدستوري القانوني، بمعنى أنها ليست منتخبة من قبل الشعب، وهي إنما تمارس ما تمارسه من سلطات في الوقت الحاضر بموجب ذلك الاتفاق العام والإجماع الوطني الشامل الذي حظيت به من مختلف شرائح الشعب وأطيافه ومكوناته، إدراكاً من هذه المكونات لخطورة المرحلة وخرج الموقف، وحاجة البلاد الماسة والعاجلة لسلطات تتولى إدارة شؤون البلاد والناس. من هذا المنطلق بارك الناس تكوين المجالس المحلية في المناطق المحررة، ثم التفتوا دون تردد حول المجلس الوطني الانتقالي، وأجمعوا على أنه يمثل إرادتهم الوطنية في التحرر من حكم الظلم والاستبداد، وأنه سوف يمثل هذه الإرادة محلياً ودولياً، ومنحوه التفويض بأن يشرف على إدارة المرحلة الانتقالية، بعد تحقيق النصر في المعركة وحسمها لصالح الشعب وثورته المباركة، حتى يقود سفينة البلاد إلى بر الأمان، فيسلم الأمانة إلى سلطات وطنية منتخبة، حسب ما ينص عليه الدستور الدائم إن شاء الله.

(3) المجلس المحلي وشروط تأسيس الجمعيات الأهلية

تحدث عدد من المواطنين الذين رغبوا في أن يعبروا عن إحساسهم الذي أخذ ينتعش في نفوسهم بمعنى المواطنة، الذي يقول إن المواطن الحق الجدير بهذا الصفة هو ذلك الذي يدرك أنه يستمد وجوده من كونه شريكاً في الوطن مع سائر إخوانه المواطنين، وأن مصالحه الذاتية مرتبطة ارتباطاً وجود مع مصالح سائر إخوانه المواطنين.. ومن ثم ينمو لديه التوجه نحو الاستعداد لتقديم ما يسعه من جهد لتحقيق تلك المصلحة العامة وخدمة المجتمع، من خلال التواصل والتعاون مع عدد من المواطنين في إطار من العمل الجماعي الاجتماعي المنظم، وهو ما يعرف بـ "منظمات المجتمع المدني"؛ نقول إن هؤلاء المواطنين تحدثوا عن تلك الشروط والإجراءات البيروقراطية التي تفرضها عليهم إدارة العمل الأهلي في قطاع الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بمدينة بنغازي، وهي شروط وقيود تذكر أشد التذكير بتلك التي كان يفرضها القانون رقم 19 سبب السمعة، الذي كانت سلطات عهد الاستبداد والقمع تقيد عن طريقه مبادرات المواطنين للعمل الأهلي، على نحو أدى إلى عزوف كثيرين منهم عن المبادرة للمساهمة في هذا المجال الحيوي المهم في أي مجتمع مدني متطور.

وإنني أرى أن سلطاتنا المؤقتة الانتقالية تتجاوز بمثل هذه الشروط والقيود مبدأ من مبادئ حرية المبادرة التي ينبغي أن يتيحها المجتمع الحر المتحضر لكل مواطنيه، لكي يوظفوا طاقاتهم ومواهبهم لتقديم خدمة ما تفيد المجتمع وتسهم في تطوره وازدهاره. ولقد بات من المعروف أن المواطن في المجتمعات الديمقراطية، التي تقدر

الحرية وتكرس روح المبادرة والتطوع للعمل الخيري الاجتماعي وغيره، لا يحتاج لأن يأخذ إذنا من السلطة التنفيذية كي يمارس العمل التطوعي الأهلي، في إطار منظمات المجتمع المدني، أو العمل السياسي في إطار التنظيمات والأحزاب السياسية، فكل ما عليه فعله هو (إخطار) الجهة التنفيذية المختصة بتأسيس المنظمة أو الحزب، وتزويدها بالبيانات الأساسية الضرورية لتمكين الجهات المسؤولة عن الرقابة وتنفيذ القوانين النافذة من متابعة ما تقوم به من أعمال ومناشط، فإذا ما بدر عن المنظمة أو الحزب السياسي من الأفعال أو الأقوال ما يقع تحت طائلة القانون، قامت بملاحقته قانونياً، واتخذت حياله ما ينص عليه القانون من إجراءات.

واني أرى أننا بحاجة ماسة، ونحن في هذه المرحلة التأسيسية التي نضع فيها لبنات وأسس الدولة الجديدة التي نحلم بها وتتمناها، إلى أن نحتاط أشد الحيطه كيلا نقع في منزلق تشديد القيود والحدود على الحريات الأساسية التي ينبغي أن يكفلها لنا الدستور الديمقراطي، وفي مقدمة هذه الحريات حريات الرأي والتعبير وحرية التجمع في إطار منظمات المجتمع المدني أو في إطار الأحزاب السياسية.

إن علينا أن نكرس في الواقع العملي إيماننا بأن الأصل في الأشياء هو الحرية، وأن القيود تأتي لاحقاً لكي تضبط حركة من يسيء استخدام الحرية، للإضرار بحريات الآخرين أو بمصلحة الوطن.

(4) ائتلاف 17 فبراير والقرارات السيادية

نشر في صحيفة ليبيا الحرية، العدد التاسع عشر، تحت عنوان "انتصار الثورة أفقد شرعية الطاغية" ما وصف بأنه قرار لائتلاف ثورة 17

فبرابر بشأن إلغاء ما يسمى بنظام سلطة الشعب وكل اللجان والأجهزة والهيكل المبنية عليها.

إن هذه المادة المنشورة تحت هذا العنوان، بما تضمنته من محتوى، وبالأسلوب الذي صيغت به، تدفعنا دفعاً إلى إبداء عدد من الملاحظات، نحسب أنها لا تحتمل التأجيل أو التأخير.

أولى هذه الملاحظات تتعلق بالعنوان الذي وضعت تحته هذه المادة وهو (الجمهورية الليبية). فحسب معلوماتنا أن مسألة تسمية الدولة الليبية الجديدة سوف تكون من المسائل الحيوية التي ينبغي أن يتم الحسم بشأنها في الدستور الدائم للبلاد، بعد أن تقر أغلبية الشعب الليبي ذلك الدستور في استفتاء عام عليه. ومن ثم فإن أحداً في هذه المرحلة الانتقالية المؤقتة، مهما كانت تسميته أو علاقته بثورة فبرابر المباركة، لا يملك الحق في اتخاذ أي قرار بشأنها. فالقرار لا تتخذه إلا سلطة شرعية منتخبة. وكل ما يمكن للأفراد أو المجموعات أن تقوم به الآن هو إبداء الرأي والتعبير عنه. فمن أدرانا ما التسمية التي سوف يتبناها الشعب الليبي، من خلال مؤسسته الشرعية المنتخبة، لدولته: أيسمها (دولة ليبيا) أم يسميها (جمهورية ليبيا) أم يسميها (الجمهورية العربية الليبية)، بل ما أدرانا أصلاً ما نوع نظام الحكم الذي سوف يتفق عليه الشعب الليبي: النظام الجمهوري أم النظام الملكي؟

إذن فلندع هذه المسألة لقرار الشعب الليبي.

الملاحظة الثانية تتعلق بالصيغة التي صيغت بها هذه المادة، إذ عنونت بالعنوان التالي "قرار بشأن إلغاء ما يسمى بنظام سلطة الشعب وكل اللجان والأجهزة والهيكل والمسميات والمناصب المبنية

عليها". فما هي الصفة التي يتحدث من خلالها الائتلاف، وهل هذه الصفة تخوله صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار. إن القرار بخصوص كل ما يتعلق بالنظام السابق وأجهزته ومؤسساته هو نموذج القرار السيادي الذي لا يجوز ولا يقبل أن يصدر إلا عن سلطة دستورية منتخبة من قبل الشعب، وبذلك يصح أن تعد ممثلة لإرادة الأغلبية، فيحق لها أن تتخذ كل القرارات السيادية التي يمنحها الدستور صلاحية اتخاذها.

ومن هنا فإن التعبير عما جاء في هذه المادة بأنه (قرار)، وصياغته في شكل بنود ومواد، كما يصاغ القانون أو التشريع، وتذييله بعبارة (يعمل به من تاريخ صدوره)، هو بكل تأكيد خارج تماماً عن حدود المسموح به لما يوجد الآن على الساحة الليبية، في هذه المرحلة الانتقالية المؤقتة، من تجمعات ومنظمات أهلية وسياسية. فكل ما يجوز للمواطنين، سواء في شكل فردي أو جماعي، هو التعبير عن الرأي، وتقديمه للرأي العام أو للمؤسسات القائمة، في شكل مقترح أو مشورة، تظل موضوعاً ومادة للقبول أو الرفض، ولإمكانية التطبيق من عدمه.

وهنا أيضاً فلتتفق على أن تترك سلطة اتخاذ القرارات السيادية للشعب الليبي عبر مؤسساته الدستورية المنتخبة.

(5) بين الثورة والائتلاف

منذ مرحلة مبكرة من عمر ثورة 17 فبراير المباركة، أخذت بذور خلط كبير وخطر تمد جذورها في تربة الساحة السياسية في البلاد، حتى أخذت في الآونة الأخيرة ترفع أغصانها وتطرح بعض الثمار المرة

التي ينبغي أن نتنبه إليها وإلى ما تمثله من خطورة على مصير الثورة نفسها، ومن ثم على مصير البلاد كلها.

هذا الخلط تمثل في ذلك الربط بين (ثورة 17 فبراير) وذلك الكيان الذي سمي نفسه (ائتلاف ثورة 17 فبراير)، ثم أخذ يتجذر رويداً رويداً، ويكتسب من خلال الممارسة اليومية الفعلية أبعاداً باتت تنذر بالكثير من الخطر، ذلك أن المجموعة التي تتحرك تحت هذا الاسم صارت تفعل ذلك من منطلق أنها هي التي تجسد شرعية الثورة، وأنها من هذه المنطلق تملك صلاحية اتخاذ ما تشاء من قرارات تحت شعار حماية الثورة والدفاع عن ثوابتها وأهدافها.

بل إن الأمر أخذ في بعض الأحيان منحى في منتهى الخطورة وهو منحى انتهاج أساليب العنف والإرهاب واستخدام السلاح، ضد من يرى بعض المهيمين على الائتلاف أنهم يمثلون خطراً على الثورة من وجهة نظرهم.

وبادئ ذي بدء لابد من وضع حد نهائي لهذا الخلط الذي تحدثنا عنه، فثورة 17 فبراير هي ثورة كل الشعب الليبي، ولا يحق لأحد ولا جهة ولا مجموعة أن تدعي ملكيتها أو شرعية الحديث باسمها. من الحق أن الشباب هم الذين فجروا الثورة، وتلقوا بصدورهم العاربة رصاص الطاغية، ودفَعوا في سبيل نجاحها ثمناً غالياً من أرواحهم الطاهرة، ومن الحق أن عدداً من المحامين أو الحقوقيين كانت لهم وقفة مشرفة منذ اليوم الأول لتفجر الثورة، ولكن حشوداً متزايدة من مختلف شرائح الشعب الليبي، كباراً وصغاراً، شبيهاً وشباباً، رجالاً ونساءً، انضمت إلى صفوف الثورة، حتى أخذت الثورة ذلك الزخم الشعبي

الهائل الذي رفع صوته عاليًا، وفرض إرادته قوبة شامخة على الطاغية ونظامه المنهار.

ولذا فمن الخطأ الفادح والمغالطة الفاضحة المرفوضة ادعاء مجموعة معينة أنها هي (الثورة) أو أن لها شرعية وحق التحدث باسمها. إن المجموعة التي تتحرك تحت مسمى (ائتلاف ثورة 17 فبراير) ينبغي ألا تخرج عن الإطار الذي تتحرك في مساحته سائر القوى الوطنية الأهلية والسياسية، باعتبارها مجموعة أو جماعة أو جمعية، لها أن تبدي ما تشاء من آراء ومقترحات، وأن تساهم بما بوسعها المساهمة به في حماية الثورة وإثرائها بالفكر والجهد حتى تتوج مسيرتها بتحقيق هدفها الأسمى وهو إعلان نهاية حكم الطاغية، ثم تبدأ مسيرتها لتحقيق سائر أهدافها في طريق إعادة بناء ليبيا الحرة، دولة مدنية ديمقراطية، تستمد الشرعية فيها من إرادة الشعب، وتقوم على دستور ديمقراطي، يكفل لجميع المواطنين حقوقهم وحررياتهم، وعلى رأسها حريات الرأي والتعبير والعمل السياسي السلمي المنظم.

وهكذا فعلينا جميعاً في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة أن نتفق على مبدأ في منتهى الأهمية، هو أن هذه المرحلة هي مرحلة مؤقتة وانتقالية، ينبغي أن يتم التركيز فيها على أمرين اثنين: الأول مواصلة الحرب ضد الطاغية ونظامه، وتوظيف كل الجهود والطاقات لإنجاز النصر الحاسم عليه، وإعلان سقوطه النهائي. والأمر الثاني هو إدارة المرحلة الانتقالية التي تتركز في إتمام عمليتين هما: وضع مشروع الدستور الدائم، ثم استفتاء الشعب عليه بعد الحوار حوله وصياغته في صورته النهائية.

ومن هذا المنظور نفسه فمن نافلة القول التأكيد على أنه ليس ثمة في هذه المرحلة الانتقالية جهة أو مجموعة يحق لها أن تتخذ قرارات ذات صبغة سيادية، كتلك المتعلقة باسم الدولة أو نظام الحكم فيها، أو تلك المتعلقة بالتعامل مع الأوضاع الموروثة عن الحكم المنهار وما إلى ذلك. فهذه القرارات السيادية هي من صلاحية الهيئة التشريعية التي سوف ينتخبها الشعب الليبي بإرادته الحرة، فتكون لها وحدها صلاحية اتخاذ القرارات السيادية حسب الآليات التي ينص عليها الدستور وينظمها.

(6) التصرف في الأملاك العامة

وقعت منذ أيام تحت يدي صورة من رسالة مؤرخة في 4/5/2011، موجهة من (ائتلاف ثورة 17 فبراير) إلى (اللجنة التأسيسية لاتحاد أدباء وكتاب ليبيا)، تقول الآتي: "إشارة إلى طلبكم الحصول على مقر ما كان يسمى مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بينغازي، وتلبية لإجماع الأدباء والكتاب على ذلك، وفقاً لما جاء في طلبكم، نفيديكم بعدم الممانعة من استغلالكم المقر المذكور، مع التوصية للجهات المعنية بتقديم الدعم اللازم لصيانة المقر وتجهيزه...".

وقد أثارت هذه الرسالة لدى من جديد مسألة التجاوز البالغ الخطر الذي بتنا نتابع ائتلاف 17 فبراير وهو يمارسه بوتيرة متسارعة، فبعد مسألة القرار بإعادة بناء ضريح شيخ الشهداء عمر المختار، ثم القرار بشأن إلغاء نظام سلطة الشعب.. إلخ، نقرأ في هذه الرسالة كيف يمنح الائتلاف نفسه حق التصرف في ممتلكات الدولة، فيمنحها لجهة، لا ندري إن كان ذلك لمجرد أنها كانت السبابة لمثل هذا الطلب، أو

لأن أحداً من التابعين لها له علاقة شخصية مباشرة بالائتلاف أو أحد فيه.

إن المبني الذي كان يشغله مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ومثله سائر المباني التي كانت تابعة للدولة أو لجهات اعتبارية، بما في ذلك تلك الجهات التي نكرها أو نرفضها، ونعتبرها من رموز العهد المنهار، مثل مثابات اللجان الثورية وإدارات الأمن، هي ملك للدولة عموماً، ولمدينة بنغازي على وجه الخصوص. ومن ثم فلا يحق لأحد ولا لجهة غير منتخبة أو مخولة من طرف الشعب الليبي أن تتصرف فيها، لا بيعاً ولا هبة ولا تخصيصاً. إن هذه المباني ملك للمدينة وسكانها، ولن يكون لأحد حق التصرف فيها إلا حين تؤسس الدولة، ويختب سكان بنغازي ممثلهم في مجلسها البلدي. آنذاك فقط سوف يكون من حق هذا المجلس أن يمنح أو يهب أو يخصص هذه المباني لجهات عامة أو خاصة، حسبما تنص عليه القوانين والتشريعات النافذة.

تناقلت الأنباء في اليومين الماضيين خبراً يتحدث عن عودة بعض اليهود الذين كانوا يعيشون في ليبيا، وشروعهم في بعض الإجراءات الرامية إلى استعادة مظاهر حياتهم السابقة فيها. وهذه مسألة تثير كثيراً من الجدل العنيف والساخن، لأن لها أبعاداً تاريخية وسياسية وعاطفية متشعبة ومتشابكة، تبدأ من طرح قضية خروج اليهود من ليبيا في سنة 1967، وما إذا كان قراراً حكومياً تعسفياً ظالماً، فثمة من يذهب إلى أن قرار اليهود مغادرة ليبيا كان بإرادتهم المحضة، ولم يكن قراراً من حكومة ليبيا آنذاك ولا من برلمانها المنتخب، وثمة من يقول إن من أخرج اليهود هو الشعب الليبي كله، الذي لم يقبل من اليهود أن يقيموا الأفراح في مدن ليبيا ابتهاجاً بهزيمة العرب في حرب 67، وانتصار إسرائيل عليهم. فقال لهم الشعب الليبي كلمته، إن اذهبوا إلى إسرائيل التي تعتبرونها وطنكم المنتصر.

أما الجانب الآخر من هذه القضية فيتعلق بالتساؤل عن مدى انتماء اليهود إلى ليبيا، التي يقولون إنها وطنهم الذي ولدوا وعاشوا عبر قرون متطاولة، ويقول من يذهبون هذا المذهب إن اليهود لم يبدوا عبر الزمن أي انتماء لهذه الأرض ولا لشعبها، فظلوا حريصين على الانعزال في منعزلاتهم التي عرفوا بها في كل بقاع الدنيا، وظلت مصالحهم المادية هي المعيار الذي يكيّفون على أساسه هذه العلاقة.

وثمة جانب ثالث يذهب إليه البعض يتمثل في ضرورة التمييز بين نوعين من يهود ليبيا: أولئك (الصهيونيين) الذين كانوا على علاقة بالصهيونية وإسرائيل حتى وهم يعيشون بيننا، ويحملون جوازات سفرنا، وعندما اضطروا أو قرروا الخروج من ليبيا، اتجهوا مباشرة إلى إسرائيل،

وأولئك الذين ظلوا إلى حد كبير يجدون نوعاً من الارتباط العاطفي الوجداني بالأرض الليبية وشعبها، ولما اضطروا للمغادرة لم يذهبوا إلى إسرائيل، بل بقوا في بعض بقاع الدنيا الأخرى، وخاصة في إيطاليا، وظل كثير منهم مرتبطاً عاطفياً بليبيا، حتى أنهم ظلوا لا يأكلون إلا الأكل الليبي، ويتحدثون اللهجة الليبية، ويجدون قدراً من الارتياح عندما يلتقون بمن يسمونهم أبناء وطنهم من الليبيين. ومن يذهبون إلى هذا الرأي يقولون بأن علينا أن نميز بين النوعين، وإذا قررنا أن نسمح لبعض اليهود الليبيين بالعودة إلى ليبيا، فيجب أن نستثني من ذلك أبناء الفئة الأولى التي ارتبطت بالصهيونية ودعمتها، وعاشت أو تعيش في إسرائيل. أما الفئة الأخرى فليس ثمة ما يمنع من عودتهم، بالشروط والآليات التي تقرها سلطة ليبية شرعية منتخبة.

وهنا أصل إلى النقطة الجوهرية في مقالتي هذه وهي فكرة القرارات السيادية، ومن يتخذها ومتى يجوز اتخاذها. ففي تقديري إن مسألة السماح أو عدم السماح ليهود ليبيا بالعودة إلى ليبيا هي مسألة سيادية لا يحق لأحد ولا لسلطة في هذه المرحلة المؤقتة والمرحلة الانتقالية التي تليها، وسوف تنتهي بانتخاب الهيئات الدستورية الدائمة، اتخاذها. ونقول هنا أيضاً ما قلناه في سلسلة مقالاتنا حول القرارات السيادية، وهو: ما أدرانا ما يكون قرار السلطات المنتخبة في ليبيا بهذا الخصوص، هل يوافق نواب الشعب المنتخبون على عودة اليهود أو لا يوافقون، وإذا وافقوا على الفكرة من حيث المبدأ، فما هي الشروط والمتطلبات التي سوف يضعونها في هذا الشأن، فيما يتعلق بتعريف اليهودي الليبي، وتحديد من يحق له من اليهود الذين كانوا يعيشون في ليبيا أن يعود إلى حيث كان يعيش، ومن لا يسمح له الليبيون بالعودة.

وإني لأتساءل مع كثير من الليبيين، من سمح لذلك اليهودي الذي رأيناه في بعض القنوات الفضائية يمسك بمعوله ويهدم الجدار الذي كان يسد باب الكنيس اليهودي في طرابلس، بأن يفعل ذلك، أهو المجلس الوطني الانتقالي، أم هو المكتب التنفيذي، أم هو المجلس المحلي لمدينة طرابلس؟ وأيا ما كان الأمر فكل هذه المسميات هي مسميات لسلطات مؤقتة، لا تملك أن تتخذ قراراً سيادياً مثل هذا.

إن علينا أن نؤجل البت في مسألة عودة اليهود حتى يقرر برلماننا المنتخب بشأنها ما تراه أغلبية الشعب الليبي. وعلينا أن نوقف أي إجراء قد يكون اتخذ في هذا الخصوص، وخاصة ذلك التصريح الذي منح لليهودي بالدخول إلى الكنيس والشروع في أعمال صيائه وترميمه.

أموالنا التي تهب وتوزع بدون وجه حق: من المسؤول؟

لقد أخذت الأخبار التي ترد عبر مختلف القنوات: شهود العيان، وسائل الإعلام، الأقاويل والشائعات، عن الأموال التي تصرف على بنود وفي وجوه لا يعرف أحد شيئاً عن مصداقيتها، تأخذ مع الأيام أبعاداً لم يعد ممكناً قبولها أو التغاضي عنها، وأخذت تفوح منها روائح فساد إداري وخلقى يصدق عليها تماماً الوصف بأنها "تزكم الأنوف".

ولقد علقت منذ مدة في مقالة نشرتها عما سميته "فضيحة" أو بالأحرى "فضائح" ملف علاج الجرحى، فقد سمعنا وعلمنا أشياء مروعة عما حدث، وللأسف لا يزال يحدث، تحت هذا الستار. لقد سمعنا عن أشخاص سافروا إلى بلدان عربية وأجنبية، بحجة أنهم جرحى الثورة، وهم في الحقيقة لا يمتون إلى الثورة ولا إلى الثوار بأي صلة؛ وسمعنا عن أشخاص سافروا تحت هذا الستار لعلاج أمراض تافهة أو على أية حال لا علاقة لها بالحرب وجروحها وإصاباتهما، كمن سافر لعلاج العقم، أو سافر لإزالة وشم أو لعلاج أسنان وما إلى ذلك. ثم سمعنا ما هو أدهى وأمر، فهؤلاء الذين يسافرون تحت هذا البند لا يسافرون وحدهم، بل يصطحبون معهم عائلاتهم بأكملها. ثم ظللنا نسمع كيف أن هؤلاء المرافقين يقيمون في أفخم الفنادق، ويحصلون على مبالغ مالية كل أسبوع تفوق ما يحصل عليه مواطن من صندوق الضمان أو التقاعد في شهر كامل. ثم أخذنا نسمع كيف أن هؤلاء الجرحى ومرافقيهم يستمرون البقاء في الخارج، ويرفضون العودة إلى الوطن، كي يحصلوا على المزيد من تلك المزايا والأموال، وكيف أن تلك الأموال قد أغرت البعض منهم للانزلاق في ارتكاب الجرائم، التي جعلت منا مضغة في أفواه أهالي وسلطات تلك الدول.

هذا فيما يتعلق بملف الجرحى.. أما ملف الثوار وأدعياء الثورة فحدث ولا حرج.. فبعد أن فُتِح باب منح "الثوار" مكافآت مالية عن تضحياتهم في سبيل الوطن والحرية، أخذنا نشاهد ونسمع كيف تتزايد أعداد مدعي الثورة أضعافاً مضاعفة، حتى تبلغ عشرات الآلاف، ولعلها بلغت الآن مئات الآلاف. وكثيرون منا يعرفون بعض هؤلاء الأدعياء معرفة شخصية مباشرة، ويعرفون أنه لا صلة لهم مطلقاً بمعاني الثورة والتضحية، وأنهم عبارة عن مجرمين وفاسدي ذمة وقاطعي طرق.. ولقد تساءل كثيرون في سخرية مريرة عن هذه الآلاف من "الثوار" أين كانوا عند احتدام المعارك في جبهات القتال؟ وقالوا: لو أنه كان منهم حقاً في جبهات القتال حتى ربع هذا العدد، الذي يتكالب الآن على الحصول على الغنائم والمكافآت، لما احتاج منا القضاء على الطاغية وكتائبه كل ذلك الوقت، وكل تلك التضحيات الغالية.

خلاصة القول إن أطرف ما سمعته منذ عدة أيام على هذا الصعيد هو إقدام فتية من أحد الأحياء في وسط المدينة، هو بالتحديد ميدان سوق الحوت، على إغلاق طريق أو شارع، بحجة أنهم هم أيضاً كانوا يقومون بجهود كبيرة في حراسة أحيائهم وبيوتهم، وأنهم لذلك يستحقون مكافآت وعطايا.

ومع ذلك فأنا لا أستغرب أن يوجد مدعون وفاسدو ذمة، ومنعدمو الوازع الأخلاقي والديني، فيطالبون بما ليس لهم فيه حق.. ولكني أعجب كل العجب، وأتساءل بدوري بمرارة وآسف: من المخول في دولتنا الجديدة وأجهزتها بمنح المكافآت وتخصيص الميزانيات لعلاج الجرحى ومرافقيهم في الخارج، وصرف الأموال السائلة لهم، ومن ذلك الذي وافق على صرف مبلغ (3000) ثلاثة آلاف دينار لكل فتى سهر ليلة أو

بضع ليال يحرس بيته وعرضه. وبالطبع عندما سمع فتیان أحياء أخرى في المدينة بما حدث، قرروا أن يفعلوا الشيء نفسه، فنزلوا إلى الشارع وأغلقوه، وقد سمعت أثناء كتابتي هذه السطور عن فتیان في سيدي حسين وشارع جمال عبد الناصر، يقطعون الطريق، كي يسمع بهم الحارس على خزينة الدولة، فيصرف لهم بدورهم آلاً من الدنانير: هل هو رئيس الحكومة، أم هو أحد الوزراء؟ أم أنه المجلس الوطني؟

فمن يحق له في هذه المرحلة الانتقالية، التي تقود البلاد فيها سلطات مؤقتة، محدودة الصلاحيات، أن يأمر بصرف الأموال على هذا النحو، ومن يخوله الإعلان الدستوري أو القوانين النافذة صلاحية التوقيع على الصكوك التي تصدر بالخصوص؟

في انتظار أن يقدم لنا أحد من المسؤولين تفسيراً لما حدث ولا يزال يحدث على هذا الصعيد، فإنني أقول إننا في دولة الشفافية وسيادة القانون، دولة الحق والعدل، لن نسمح بأن تمر هذه الممارسات مرور الكرام، وسوف نطالب عبر القنوات الشرعية والدستورية بإجراء تحقيقات شاملة ودقيقة في كل ما حدث على صعيد صرف أموال الدولة، كي نعرف ما صرف منها في وجوه قانونية مستحقة، وما صرف منها بدون وجه حق، لمن لا يستحقون، وقبل كل ذلك ما نهب منها وسرق، وذهب إلى جيوب اللصوص وفاسدي الذمة، سواء أكانوا من مخلفات الزمن الماضي البغيض، أو من إفرازات الوضع الفوضوي الذي نشأ بعد انحسار سلطة الدولة، والذي لا زلنا نعاني منه ومن ثماره.

هل يقيم الشعب الليبي دعوى حجر ضد مصطفى عبد الجليل ورئيس حكومته

لقد فات الأمر كل الحدود.. بصدور القانون رقم (50) بشأن تعويض السجناء السياسيين منذ الأول من سبتمبر 1969، يبلغ تمادي المجلس الوطني وحكومته الانتقالية المؤقتة حدًا خطرًا، ينبغي فعل كل ما بالوسع للوقوف ضده وإيقافه. ذلك أن هذا القانون يأتي في أعقاب قرارات وقوانين سبقته، كانت كلها تصب في خانة إهدار المال العام، والتصرف في مقدرات الشعب الليبي على نحو غير مسؤول من ناحية، ومشبوهِه الدوافع والأسباب من ناحية أخرى.

منذ مرحلة مبكرة، وحتى قبل انتهاء المعارك وإعلان تحرير البلاد، بعد الانتصار الحاسم في معركة سرت، والقضاء على الطاغية المقبور ومن بقي معه حتى آخر لحظة، أخذنا نشاهد كيف يتقرر التصرف في أموال الدولة، على نحو لم يعرف أحد في البلاد كيف يتم، ومن هو المسؤول عنه حقيقةً وفعلاً. سمعنا عن قرار منح (الشعب السوري الشقيق) مائة مليون دينار أو دولار، ولم يشرح لنا أحد من قرر ذلك، وبأي صفة، ثم من تولى إيصال هذا المبلغ إلى (الشعب السوري)، وأي طرف ممن اعتبرناهم ثائرين ومناضلين في سوريا استلم تلك الأموال، وهل لدينا كشعب ليبي ما يثبت أن تلك الأموال قد سلمت بالفعل إلى أحد من الثائرين في سوريا، ومن استلمها وبأي صفة.

ثم أخذنا نشاهد ونسمع ما جعلنا نتواري من الشعوب خجلاً من قصص وحكايات حول ما سمي ملف (الجرحى)؛ إذ شاهدنا كيف صارت أعداد المحسوبين في هذا الملف تتزايد يوماً بعد يوم، بعد شهر من انتهاء المعارك ووضع الحرب أوزارها، وشاهدنا كيف صار يرافق الجريح المزعوم عدد من أهله وذويه وأصحابه، فيسكنونهم في أفخم الفنادق،

ثم يمنحونهم مصروف جيب كل أسبوع مبلغاً أكثر مما يتقاضاه مضمون في صندوق التقاعد في شهر كامل. ولقد تحدثت عن هذا الملف المخجل، وتساءلت عن المسؤول عن هذه الجريمة. ومن الذي خول من بصرف تلك الأموال، وكيف يتم الصرف، وهل ثمة سبيل إلى أي نوع من المتابعة أو المراقبة أو المحاسبة على الصرف.

أما ما صرنا نسمعه عما سمي (هيئة شؤون المحاربين) فقد فاق الخيال، وعلى الرغم من أننا لا نعترض على المبادئ النبيلة التي أنشئت على أساسها الهيئة، ونوافق على الأهداف السامية التي حددت لها، من حيث رعاية المحاربين وتيسير السبل أمامهم، كل وفق ما يحتاج أو يخطط لحياته ومستقبله، إلا أننا لم نستطع أن (نبلع) ذلك العدد الهائل الذي تقول المعلومات أنه مسجل في هذه الهيئة تحت بند المحاربين، فثمة من يقول إن المسجلين في الهيئة بلغ (450) أربعمائة وخمسين ألف (محارب!!!)، وهو رقم مذهل وصادم ومفجع، فلو كان لنا في جبهات القتال حتى ربع هذا العدد، لما بقينا نصارع الطاغية المقبور أكثر من ثمانية أشهر، ولما سقط منا ذلك العدد من الشهداء، والجرحى والمفقودين، ولما تمكنت كتائبه الباغية من فعل تلك الأفاعيل التي فعلتها بنا وبأهلنا وبأرضنا وأعراضنا.

ثم فاجأنا السيد المستشار مصطفى عبد الجليل بتلك (المكرمة) التي منحها لليبيين، عندما قرر صرف 2000 دينار لكل عائلة، وزادها (200) دينار لكل فرد أعزب فيها. وتساءلنا في حينها عن الصلاحية التي بنى عليها مصطفى عبد الجليل هذا القرار، ومن خوله التصرف في مال الليبيين بمزاجه ورأيه؟ وكررنا ذلك التساؤل الذي ما انفك يراودنا منذ وقت مبكر حول موقف من يسمون (أعضاء المجلس الوطني) من مثل هذه

القرارات: هل يتخذها مصطفى عبد الجليل بمفرده ووفق رأيه ومزاجه الخاص، أم أنه يتخذها بمشاورة المجلس؟ وإذا كان هذا هو ما يحدث، فكيف لا يوجد في المجلس رجال راشدون يقولون له: قف.. نحن لسنا مخولين لفعل هذا.

ولما مرت كل تلك القرارات دون أن تسبب للمستشار وللمجلس وللحكومة الانتقالية أي مشاكل فعلية، ها هم أولاء يتمادون في اتخاذ قرارات أخرى، لا نقول إنها مرفوضة لأنه ليس الوقت مناسباً لاتخاذها، ولكن نقول إنها مرفوضة لأنها تصدر عن فرد أو جهة غير ذات اختصاص. فالسلطات التي يمنحها الإعلان الدستوري للمجلس الوطني ولحكومته الانتقالية محدودة بصلاحيه اتخاذ القرارات وإصدار القوانين ذات الصبغة العاجلة الضرورية لإدارة المرحلة الانتقالية، ولا تمتد مطلقاً لصلاحيه اتخاذ قرارات ذات صبغة دائمة، أو يكون من شأنها التصرف في موارد مالية دون تخويل من سلطة شرعية منتخبة، أو تحميل الخزانة الليبية أعباء وتعاقبات قد لا تقرها السلطة الشرعية المنتخبة.

وكان آخر هذه القرارات إصدار القانون الذي حمل رقم (50) لسنة 2012، والقاضي بتعويض السجناء السياسيين إبان عهد القذافي تعويضاً مالياً، قدره بمبلغ (8000) ثمانية آلاف دينار عن كل شهر سجن. وبصرف النظر عن المبلغ والأساس الذي اتبع لتقديره وتحديده، فإننا نتساءل عن الأمر من حيث المبدأ: من خول مصطفى عبد الجليل أو عبد الرحيم الكيب اتخاذ هذا القرار، أو إصدار هذا القانون؟ إنه ليس من حقهم أن يتصرفوا في أموال الشعب الليبي على هذا النحو.. فهل يحق لنا، إزاء كل هذا الذي تقدم، أن نتساءل: أليس من حقنا -نحن الشعب الليبي- أن نعتبر هذا تعدياً على أموالنا وتبذيراً لها، من قبل من ائتمناهم عليها، ومن ثم

يجيز لنا المنطق والشرع والقانون أن نرفع دعوى قضائية أو دستورية نطالب فيها بالحجر عليهم، ومنعهم من التصرف؟

أنا لست رجل قانون، ولكني أضع المسألة أمام مواطنينا من رجال القانون، ليفتونا في هذه المعضلة، ويقولوا لنا إن كان لنا وجه حق في رفع مثل هذه الدعوى؟

لتتفق على شيء: أبناء ليبيا الأكفاء كثيرون

لقد كان من أكثر الأمور إثارة لسخط الليبيين وحنقهم واستنكارهم ما كانوا يشاهدونه من انغلاق الدائرة التي كانت تتم فيها لعبة التداول على مقاعد المسؤولية والسلطة في بلادهم على نفر قليل من الأسماء، ظلت تمسك بمقاليد الأمور، يحركها القذافي متى شاء، وكيف شاء، فيضع هذا مكان ذلك، ويرفع هذا ويخفض ذلك. كما يتراءى له، ويوحى إليه مزاجه.

ومع أن مسيرة الأعوام الاثني والأربعين منذ وقوع الانقلاب في 69 وبدء مسيرته الكارثية قد شهدت نماذج ممتازة من الليبيين الوطنيين الشرفاء، الذين لم يرضوا أن يكونوا أداة في أيدي الانقلابيين الفاشيين، ورفضوا ما تبين لهم منذ وقت مبكر من نواياهم للاستبداد بالأمور، وما سوف يقود إليه ذلك من انهيار للدولة وإجهاض لكل الآمال العريضة التي كانت مسيرة دولة الاستقلال قد أحيتها في النفوس، لرؤية بلادهم وهي تأخذ بأسباب التقدم والرقي والحضارة، وتتجز خطتها التنموية، ففضلوا الانسحاب وعدم المشاركة في تلك المسيرة المدمرة، إلا أن فئة أخرى ممن كانوا يعدون من نخبة الوطن ومثقفيه وكوادره المؤهلة، رضيت أن تشارك، ولم تتخذ الموقف الذي كان يجدر بها أن تتخذه إزاء ما أخذوا

يشاهدونه من سياسات وممارسات. ثم انغمسوا في ذلك حتى باتوا هم الذين يتطوعون بتنفيذ تلك السياسات، واقتراف تلك الممارسات، ولم يلبثوا أن أصبحوا أدوات في يد القذافي، واستمرؤوا ما صار يغدقه عليهم من أموال ومزايا وسلطات، مقابل صمتهم عما يقترفه من جرائم، وما يتخذه من قرارات أو خيارات مدمرة، وكثير منهم لم يكتف بمجرد الصمت والقبول السلبي لتلك الجرائم والسياسات، بل شارك في تنفيذها والدعاية لها وتزييف الحقائق حولها وحول نتائجها وانعكاساتها على مصير البلد وحياة الناس.

وهنا نحن أولاء، ونحن نعيش روعة الشعور بمعاني النصر والعزة والانعتاق، ونتهياً للشروع في اتخاذ أولى الخطوات لبناء بلادنا التي دمرها حكم الاستبداد، نجد أنفسنا في مواجهة قضية بالغة الأهمية والخطورة، وهي كيفية التعامل مع أولئك النفر الذين شاركوا مشاركة مباشرة في إدارة الحكم إبان العهد المتهاوي المنهار المنتهي، وبينهم كثير منهم بالمسؤولية عن كثير من الجرائم التي ارتكبت، والممارسات المرفوضة التي مورست، والسياسات المدمرة التي وضعوها أو شاركوا في تنفيذها.. ونجد أنفسنا نسمع كلاماً يقال عن أهمية ممارسة أكبر قدر من التسامح والتصالح، والابتعاد عن روح الإقصاء والتهميش أو الإبعاد والاتهام، ونسمع من يقول إن بناء بلادنا بحاجة ماسة إلى الاستعانة بمن يطلق عليهم (التكنوقراط)، أو المهنيين الذين أداروا شؤون الدولة خلال العقود الأربعة الماضية.

وإني لأجد في مثل هذا الكلام إهانة بالغة لأبناء ليبيا الوطنيين الأكفاء الذين أبعدهم نظام الاستبداد والقمع عن المواقع التي كان يمكن أن يخدموا فيها بلادهم، وأولئك الذين نأوا بأنفسهم عن التورط في برامج

ذلك الحكم وسياساته، ولما لم يكن بوسعهم الوقوف ضدها أو مقاومتها، فقد اختاروا الابتعاد طواعية عن مواقع المسؤولية، وبقوا في الظل وعلى هامش الحياة، ينتظرون أن يمن الله عليهم وعلى بلادهم بالخلاص من ريقة ذلك النظام، وأن يشرع أمامهم آفاق المساهمة في بناء بلادهم، وتعويضها عما فقدته أو حرمت منه طوال العقود الماضية، من فرص النمو والازدهار والحرية والتقدم.

واني لأرى أن ليبيا العظيمة غنية بأبنائها الأكفاء المؤهلين، الذين يستطيعون بجدارة وكفاءة أن يضعوا أسس الدولة الجديدة، ثم يديرونها على أفضل وجه، دون الحاجة إلى مساهمة أولئك النفر الذين تورطوا مع حكم القذافي في ممارسات الإجرام والفساد. ونعني بشكل خاص أفراد تلك الدائرة الضيقة المقصودة بهذا الكلام. فعلينا، ونحن بصدد تكوين مؤسسات سلطاتنا التشريعية والتنفيذية، أن نبحث بين أبناء ليبيا عن من يجدر أن يكونوا رجال المرحلة، فيحملون عبء التأسيس وإعادة البناء.

لقد باتت قضية الانتخابات محور القضايا التي يدور حولها الجدل السياسي، عندما يتطرق البحث إلى استحقاقات المرحلة الانتقالية وما بعدها. فثمة من يطرح مسألة الانتخابات على أنها أول استحقاق علينا أن نواجهه مباشرة عقب إعلان الانتصار النهائي في معركة التحرير إن شاء الله، ويدعو أنصار هذا الرأي إلى فكرة الدعوة لانتخابات عامة لاختيار ممثلين للشعب في ما يسمونه (المؤتمر الوطني) أو (المجلس الوطني)، على أن يتولى هذا المؤتمر السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ويحل محل المجلس الوطني الانتقالي، وتكون مهمته الإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية حتى الاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وفق ما ينص عليه الدستور الدائم.

ولكن هناك آخرون يرون أن الحديث عن انتخابات عامة، عقب إعلان النصر مباشرة، وقبل أن تنهأ الظروف والمعطيات الضرورية لإتمامها بنجاح، وبأقل قدر من الخسائر، سوف يعد مغامرة أو مقامرة محفوفة بالكثير من المخاطر والسلبيات، ويسرد هؤلاء العديد من المبررات والمعطيات الموضوعية التي يستندون إليها للخلوص إلى الرأي الذي يذهبون إليه، وهو أنهم يفضلون عدم توريط البلاد والناس في عملية الانتخابات قبل أن تنهأ البلاد لها، وقبل أن يبلغ المواطنون الحد المطلوب من الاستقرار المادي والمعنوي والنفسي، والحد المناسب من الوعي السياسي بأبعاد العملية وأبعاد ما سوف يطلب منهم اتخاذ القرارات بشأنه. ويرى هؤلاء أن هذا الحد المطلوب والمناسب من التهيؤ والوعي سوف يحتاج إلى وقت كاف، يتاح فيه للسلطات اتخاذ التدابير اللازمة للتحضير للانتخابات، من قبيل إصدار

قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، وتشكيل هيئة للانتخابات تعكف على إعداد قوائم الناخبين وبطاقاتهم الانتخابية، وتهيئة البيئة الإدارية اللازمة، من حيث تحديد الدوائر الانتخابية ومقرات الاقتراع واللجان المشرفة عليها.. إلخ، ومن ناحية أخرى سوف يكون مثل هذا الوقت لازماً كي يتاح للمواطنين الحصول على الحد الأدنى من الإلمام بالمسائل السياسية التي سوف يطلب منهم الإدلاء بأصواتهم للاختيار من بينها، ويتاح فيه للقوى السياسية التي هي لا تزال في طور التأسيس أن تمضي شوطاً مناسباً في هذا الصدد، فتجهز أنظمتها وأوراقها الفكرية، وتبني هياكلها الإدارية والتنظيمية وما إلى ذلك، حتى تبلغ حدًا معقولاً من القدرة على المساهمة الإيجابية في أية عملية انتخابية عادلة وشفافة وذات مصداقية.

وبرى هؤلاء أيضاً أنه سوف يكون من غير المعقول دعوة المواطنين إلى انتخابات عامة، بكل ما تتطلبه هذه العملية من جهود وترتيبات ومصاريف، ثلاث مرات خلال مرحلة يفترض ألا تزيد على سنة أو سنة ونصف على الأكثر: هذه الانتخابات التي يدعو لها الطرف الأول، ومهمتها انتخاب (مؤتمر وطني) يتولى السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ثم الاستفتاء على الدستور، وهو عملية انتخابات عامة بكل معنى الكلمة، تتميز فقط بكونها دعوة للمواطنين كي يوافقوا على مشروع الدستور أو يرفضوه، ثم الانتخابات النهائية لانتخاب المؤسسات الدستورية التي ينص عليها الدستور الدائم.

ومن هنا فإن أنصار الرأي الثاني يرون أن الأقرب إلى المنطق أن توجه الجهود والإمكانات خلال هذه الفترة للتحضير الجيد لانتخابات عامة نهائية، تتم وفقاً لما ينص عليه الدستور الدائم، وأن يستثمر

الوقت في الحوار والنقاش وتبادل الرأي وتنمية الوعي السياسي العام
لدى المواطنين.

منذ بداية شهر يناير الماضي تحدثت عن قناعتى بأن الأزمة الحقيقية التي بتنا نواجهها ونعاني من آثارها وانعكاساتها السلبية هي ما أسميته "أزمة الشرعية". فالحقيقة التي نعيشها، وعاشناها بتفاصيلها منذ اندلاع الثورة المباركة، هي أن المؤسسات التي أخذت تتولى المسؤولية في مختلف أنحاء البلاد، وعلى مختلف الأصعدة: من الصعيد الوطني الشامل إلى الصعيد المحلية على مستوى المدن والمناطق، هي كلها مؤسسات لا تمتلك الشرعية الحقيقية، ونعني بها الشرعية المستمدة من رأي أو اختيار أغلبية الشعب، المعبر عنها بأسلوب الاقتراع السري المباشر، المكفولة له كل ضمانات النزاهة والشفافية والدقة والتنظيم.

في بداية الثورة كنا بحاجة ملحة وعاجلة إلى وجود هياكل وأطر تتولى المسؤولية، بعد أن وجدنا أنفسنا في مواجهة الفراغ الهائل الذي نتج عن انهيار الدولة بكامل مؤسساتها وأطرها التشريعية والتنفيذية. ويتوفيق الله وعونه، وصفاء الحس الوطني عند الغالبية الساحقة من المواطنين، وجدنا مواطنينا في مختلف المدن التي أخذت تتحرر واحدة بعد أخرى، يتفقون على تشكيل مجالس محلية، يختارون لها من بينهم العناصر التي يجدونها جديرة بثقتهم في قدرتها على تحمل المسؤولية في تلك الظروف البالغة الصعوبة. ويشهد الله أن تلك المجالس قامت بأدوار رائعة، سوف يسجلها لها التاريخ، فقد ملأت الفراغ الذي ورثناه عن الدولة المنهارة، وبذلت جهوداً جبارة في تسيير شؤون الحياة المختلفة.

وبعد أقل من أسبوعين من اندلاع الثورة، وتحرر المنطقة الشرقية من البلاد بكاملها، وجدنا أنفسنا مرة أخرى نرتفع إلى مستوى المسؤولية التاريخية، وتتفق على تشكيل "مجلس وطني انتقالي"، حولناه مهمة

تمثيل دولة الثورة على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الدولي، ولم نجد في ذلك الحين أي غضاضة في أن يتكون هذا المجلس بالطريقة ذاتها التي تكونت بها المجالس المحلية، أعني طريقة الاختيار العفوي والتوافق الشعبي العام، فاتفقنا على تسمية المستشار مصطفى عبد الجليل رئيساً له، والسيد عبد الحفيظ غوقة ناطقاً رسمياً، ثم لم نبادر إلى إبداء أي احتجاج أو نقد عنيف لإخوتنا المواطنين الذين اختارهم السيد مصطفى عبد الجليل، لا ندري وحده أو بالتشاور مع المجالس المحلية، ليكونوا أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي، بل لعنا اتجهنا جميعنا إلى تحية كل من قبل تسميته في المجلس الوطني، وقبل بروز اسمه وصورته، في ذلك الظرف الصعب، الذي كان فيه كثيرون يختفون ويختبئون، متربصين لمراقبة كيف تتطور الأمور، وإلى أي جهة يرجح ميزان القوة والنصر.

لكن الأمور والمعطيات كلها قد تبدلت تماماً بعد تحقيق النصر النهائي على نظام الاستبداد، وشروعنا في اتخاذ الخطوات الأولى لتأسيس الدولة. وعلى الرغم من أننا وجدنا أنفسنا مقيدين وملزمين بتنفيذ خارطة الطريق التي أعلنها المجلس الوطني، بما تضمنته من حديث عن مراحل زمنية يفترض أن تمر بها مرحلة التأسيس، إلا أن الغالبية العظمى منا رأت أن المصلحة الوطنية تفرض علينا ألا نعرقل أنفسنا، وألا نغرق في دوامة الجدل حول بنود الإعلان الدستوري، ومادته الثلاثين الشهيرة، وفضلنا التوجه بأنظارنا إلى الأمام، فأخذنا أن نتجادل ونتحاور ونختلف ونتفق حول تطبيق تلك المادة، فخصنا معركة تعديل قانون الانتخابات، وشرعنا في خوض معركة تحديد الدوائر الانتخابية، ونحن نشاهد كيف أن المجلس الوطني، لا يساعد مطلقاً في تسهيل الأمور، وبماطل في اتخاذ الخطوات التي ينبغي عليه أن يتخذها، بالسرعة والحزم اللازمين.

حتى أخذت تراودنا الشكوك في قدرتنا على إنجاز الاستحقاق الانتخابي الأول، المتمثل في انتخابات المؤتمر الوطني العام، ومن ثم الشكوك في مآل الثورة والبلاد، إذا ما احتدم الخلاف بيننا حول إجراء الانتخابات دون توفر الحد الأدنى من الظروف اللازمة لسلامتها ودقتها وشفافيتها، أو تأجيلها لفترة لا يعلم مداها إلا الله.

ولقد عبرت عن قناعاتي بأن الحل الوحيد الذي نراه ممكناً لأزمة الشرعية هو المضي قدماً في تحقيق تلك الشرعية، بدءاً من أدنى المستويات، وهو المستوى المحلي في المدن أو المناطق، وانتهاءً بالمستوى الوطني، أي المجلس الوطني الانتقالي. وقلت إن علينا أن نشرع فوراً في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في كل المدن، لانتخاب مجلس يمثل إرادة السكان في كل مدينة أو منطقة. ثم يقوم كل مجلس من هذه المجالس باختيار عدد من أعضائه المنتخبين، ليمثلوا المدينة في المجلس الوطني. ونأمل أن نصل في نهاية المطاف، إذا تمكنا من تنظيم انتخابات في كل المدن والمناطق، لتكوين مجلس وطني من أعضاء منتخبين في مدنها، يمتلكون الشرعية الحقيقية لتمثيل السكان، وبالتالي سوف يمتلك هذا المجلس الوطني الشرعية المطلوبة، ولن يعود من حق أحد أن يشكك في شرعيته، وسوف تتفق جميعنا على تخويله، أي ذلك المجلس الوطني المكون من أعضاء منتخبين، صلاحية ممارسة السلطة فيما تبقى من المرحلة الانتقالية، وأهم خطوة فيها تشكيل أو انتخاب الجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور الدائم.

بيد أن المعلومات الواردة من أروقة المجلس الوطني تشير إلى أن ثمة مقاومة ورفضاً لفكرة إحلال ممثلي المدن المنتخبين، محل إخوانهم الذين تبرعوا بتمثيل المدينة في المجلس طوال المرحلة الماضية. هذا ما

حدث مع ممثلي مدينة مصراته. وهو مؤشر بالغ الخطورة على أن ثمة داخل المجلس الوطني من له مصلحة في عدم الاعتراف بشرعية ممثلي المجالس المحلية النابعة من الانتخاب الحر المباشر، ربما من أجل التثبيت بالكرسي أو المنصب، أو لتحقيق مآرب أخرى.

ومهما كان الدافع وراء ذلك، فإنني أرى أن على مختلف القوى الوطنية النشطة في الساحة السياسية على جميع الأصعدة المحلية والوطنية، أن تقف بقوة وحزم لرفض هذا التوجه، ومقاومته بكل السبل الديمقراطية المشروعة. فليس من حق المجلس الوطني، ولا من حق رئيسه، أن يرفض تمثيل الأعضاء المنتخبين انتخاباً شرعياً مدتهم في المجلس الوطني. وعلى كل المدن التي لها مجالس منتخبة أن تصر على حقها في اختيار ممثليها في المجلس الوطني، وأن تقف دون ذلك وقفة قوية صامدة.

واني أبدأ بحث إخواننا في المجلس المنتخب لمدينة مصراته، أن يتمسكوا بحقهم في اختيار ممثلي مصراته في المجلس الوطني، وألا يتسامحوا في هذه المسألة بأي شكل من الأشكال. لأن معركة الشرعية، كما قلت في عنوان هذه المقالة، تبدأ من هذه النقطة، أي الاعتراف بشرعية المجالس المنتخبة، واعتمادها معياراً للتمثيل في المجلس الوطني.

التمهيد لحل أزمة الشرعية من خلال مجالس المدن المنتخبة

إن ثمة اتفاقاً في الوقت الراهن على أن وقفة جادة لإعادة النظر والمراجعة والتصحيح باتت ملحة وضرورية، لإمكان فتح آفاق الحركة إلى

الأمام في اتجاه تأسيس الدولة الجديدة. ويرى مقدمو هذا المقترح أن أولى الخطوات الضرورية للتصحيح والمراجعة هي إيجاد علاج للأزمة التي بات واضحاً أننا نعاني منها على مختلف الأصعدة الوطنية والمحلية، وهي أزمة الشرعية، من جهة أن الكيانات التي تتولى مختلف السلطات التشريعية والتنفيذية، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد المحلي لا تتمتع بالشرعية الدستورية النابعة من إرادة الشعب، المعبر عنها من خلال انتخابات نظامية شفافة.

ولقد أخذ يتبين لنا جميعاً أن مسألة القدرة على مواجهة الاستحقاق الانتخابي الأكبر، المتمثل في انتخابات المؤتمر الوطني، على ما ينبغي له من المصداقية والشفافية والدقة، تزداد مع تشعب المسائل والقضايا المتعلقة به صعوبة وتعقيداً، على نحو يجعلنا نرى أن من الضروري التمهيد لذلك بخطوات متأنية متدرجة، عبر هذه المدة المتبقية في نص الإعلان الدستوري لإجرائها، من خلال إجراء انتخابات لاختيار مجلس يمثل سكان كل مدينة، يتكون من عدد من الأعضاء يتناسب مع عدد السكان فيها.

إن هذا من شأنه أن يوجد حلاً مرضية لأزمة الشرعية التي تعاني منها المجالس المحلية في المدن من جهة، وسوف يسهم في إيجاد حلول لأزمة الشرعية التي يعاني منها المجلس الوطني نفسه، وذلك من خلال التصور الآتي:

1- الاتفاق على أن مجالس المدن المقصودة بهذا المقترح هي مجالس سيادية أو تأسيسية، تمثل إرادة سكان المدينة، وليست مجالس محلية بالمعنى المتداول حالياً، أي أنها ليست مجالس تنفيذية. ففي كل

مدينة يكون لها مجلس منتخب، يتولى هذا المجلس تكليف مكتب تنفيذي لإدارة شؤون المدينة ومختلف الخدمات فيها.

2- أن هذه المجالس تنتخب ممثلها في المجلس الوطني الانتقالي، إما بانتخاب أعضاء منذ البداية يتقدمون للترشح بصفة (ممثل المدينة في المجلس الانتقالي)، انتخاباً مباشراً من القاعدة الانتخابية، أو بانتخابهم انتخاباً غير مباشر من قبل أعضاء المجلس المنتخبين.

3- أن المضي قدماً في هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى ما يسميه البعض (شرعنة) المجلس الوطني الانتقالي، أي إضفاء الشرعية التامة عليه من خلال إعادة تشكيله من أعضاء منتخبين من قبل مدتهم.

4- أن بلوغ هذه الغاية سوف يخلق معطيات سياسية جديدة، يكون من شأنها:

- التخفيف من حدة الاحتقان والتجاذب الناشئ عن إشكالية إيجاد الحل المناسب لأزمة الشرعية مع الالتزام بخارطة الطريق التي رسمها المجلس الوطني الانتقالي في الإعلان الدستوري.

- ترسيخ الثقة لدى المواطنين بقدرتهم على مواجهة الاستحقاق الانتخابي واجتيازه بنجاح، ما يمهد الطريق لقبول فكرة تعديل الحدود الزمنية لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني، بتمديدتها فترة معينة (بين 3 إلى 6 أشهر في أقصى تقدير).

- جعل فكرة الاستغناء أصلاً عن انتخاب مؤتمر وطني فكرة معقولة ومقبولة، فيستغنى عنها بتحويل المجلس الوطني الجديد (الذي اكتسب الشرعية الكاملة) صلاحية تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستحول وضع الدستور الدائم للبلاد.

إذا قبلت هذه الفكرة، وأمكن أن يتم اتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي على تبنيها والمساهمة في تنفيذها، فسوف يكون ذلك هو الأمثل. أما إذا رفض المجلس الوطني ذلك فنرى أن تكثف قوى المجتمع المدني، أحزاباً سياسية ومنظمات مجتمع مدني، جهودها للدعوة لإتمام هذه الانتخابات في كل المدن التي لم تتم فيها حتى الآن، وأن توضع خطط محددة لتوعية المواطنين بأهميتها والفوائد التي تتوقع أن نجنيها من ورائها، وأن تشكل فرق من متطوعين من مختلف المدن للمساعدة في إجرائها. وربما تنجز هذه العملية بتقسيمها إلى عدة مراحل، نوظف فيها طاقات الدولة التنظيمية من مختلف المدن والشرائح، فننظم انتخابات لمجالس عدد من المدن في جهة معينة، أو في جهات مختلفة، وفق برنامج زمني متفق عليه، يشرف عليها ويديرها موظفون ومراقبون من خارج تلك المدن، وربما بالاستعانة بمختصين من منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة.

يثار جدل واسع حول المقصود بتعبير (المجالس المحلية)، وهل تختلف المجالس المنتخبة في طبيعتها واختصاصاتها عن المجالس المحلية التي نشأت خلال مرحلة الثورة. ونرى أن من المهم تحديد المقصود بالمجلس المحلي المنتخب، وتحديد اختصاصاته بدقة، حتى يتبين المواطنون ما هم مقدمون عليه عندما ينتخبون مجلس مدينتهم المحلي.

المجلس المحلي التوافقي:

نشأت المجالس المحلية في بداية الثورة، ومع بدء تحرر المدن الليبية تبعاً منذ المرحلة الأولى لاندلاع الثورة المباركة، بطريقة تلقائية عفوية، توافق فيها الناس في كل مدينة على إنشاء كيان يخول مسؤولية توفير الأمن في المدينة، وتيسير مصالح المواطنين فيها، واختاروا من بينهم أفراداً يشهدون لهم بالوطنية والنزاهة والكفاءة، خولوهم المسؤولية في قطاعات الحياة المختلفة: الأمن، الإعلام، المرافق، الكهرباء..إلخ.

وأدت ملابسات وظروف التشكيل هذه إلى أن يترسخ في الأذهان أن اختصاصات المجلس المحلي لا تتعدى هذا الجانب التنفيذي من المسؤولية، ولا سيما بعد إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي تولى مسؤولية تمثيل إرادة المواطنين على الصعيد الوطني الشامل، وتمثيل دولة الثورة تجاه العالم الخارجي.

مجلس المدينة المنتخب:

بعد انتصار الثورة، وإعلان تحرير كامل التراب الوطني، باتت مسألة الشرعية تطرح نفسها بقوة على الصعيد الوطني الشامل. وكانت الأنظار تتجه إلى أن هذه المسألة سوف تحسم من خلال انتخابات المؤتمر

الوطني، الذي نص الإعلان الدستوري على أن يتولى السلطة في ما يتبقى من المرحلة الانتقالية، وتكون من مهامه تشكيل لجنة إعداد الدستور، ثم إجراء الاستفتاء عليه، وتنظيم الانتخابات العامة (البرلمانية والرئاسية)، ثم تسليم السلطة إلى المؤسسات المنتخبة.

بيد أن المسار المتباطئ الذي اتخذته عملية الاستعداد لتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني، بدءاً من الوقت الذي ضاع قبل إصدار قانون الانتخابات، ثم أثناء مراجعة القانون وتعديله، ثم الوقت الذي ضاع ولا يزال يضيع قبل بلوغ اتفاق مرض حول توزيع مقاعد المؤتمر الوطني على الدوائر الانتخابية، جعل كثيراً من المواطنين، ومن قوى المجتمع المدني: أحزاباً سياسية ومنظمات، تتابعهم الشكوك والهواجس حول إمكانية تنظيم الانتخابات في الموعد المقرر لها في 19/6/2012، والخشية من حدوث فراغ دستوري، عند انتهاء المدة المخولة للمجلس الوطني وفق الإعلان الدستوري في ذلك التاريخ. وهنا برزت فكرة التمهيد لحل أزمة الشرعية من خلال انتخابات مجالس المدن، بمفهوم مختلف عن مفهوم المجالس المحلية السابقة.

هذا المجلس المنتخب سيكون بمثابة برلمان أو مجلس تشريعي للمدينة، بمعنى أنه يمثل إرادة سكانها، ويعبر عنها سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني. وهذا يعني أن مجلس المدينة المنتخب ستكون له صلاحية إصدار القرارات التي تخص المدينة، وإدارة مرافقها وتوفير الأمن فيها، وإدارة الميزانية التي تخصص للمدينة من السلطة التشريعية العليا (المجلس الوطني الانتقالي).

وسيكون لهذا المجلس أن يشكل فريقاً، من غير أعضائه، أو يكلف فرداً يختاره بتشكيل فريق، يتولى إدارة مرافق المدينة وسير الحياة فيها،

وتتفيذ السياسات والخطط التي يعدها مجلس المدينة أو تعدها الحكومة المركزية.

وسوف يمثل هذا المجلس المدينة في المجلس الوطني الانتقالي، من خلال اختيار العدد المخصص للمدينة من بين أعضائه المنتخبين.

بهذا المفهوم ستكون انتخابات مجالس المدن خطوات متفرقة وتدرجية نحو إضفاء الشرعية على المجلس الوطني الانتقالي عبر استبدال أعضائه التوافقيين الحاليين بأعضاء منتخبين في مدنهم.

ويؤمل أنه عند اكتمال الانتخابات في كل المدن الليبية، أو على أقل تقدير في نسبة كبيرة منها (80-90% منها)، سيتكون لدينا مجلس وطني مكون من أعضاء منتخبين (لهم الشرعية الكاملة)، ولهم من ثم صلاحية اتخاذ القرارات المناسبة لتأمين انتقال سلس وآمن من الثورة إلى الدولة، بدءاً من إعادة النظر في الإعلان الدستوري، وخارطة الطريق، بإلغاء المادة (30) من الإعلان الدستوري، والمضي مباشرة نحو الخطوة التالية وهي تشكيل لجنة إعداد الدستور، ثم الاستفتاء عليه، ثم الانتخابات النهائية.

مؤشرات كثيرة أخذت تبرز على الساحة السياسية تنذر بخطر كبير يهدد مسار ومآل ثورة 17 فبراير العظيمة، وهو الانزلاق إلى مهاوي العصبيات الجهوية والقبيلية، وصعود نغمة الجهة والقبيلة على نغمة الوطن والمواطنة ومفاهيم المصلحة الوطنية العليا.

ولقد بدأت هذه المؤشرات تظهر منذ وقت مبكر، وكنا نتغافل عنها، ونقول إنها مجرد فقاعات ما زالت باقية من آثار العهد الذي لم ينقشع بعد غبار معاركه، ولكننا أخذنا نشاهد هذه المؤشرات تتكاثر وتعلو أصواتها ونغماتها إلى حد لم يعد يمكن السكوت عنه أو تجاهله.

فقد سمعنا منذ الأسابيع الأولى لانتصار الثورة في المنطقة الشرقية أن النزعة القبيلية والجهوية كان لها تأثير ما في تركيبة المجلس الوطني الانتقالي، وأن أعضاء معينين فيه كان المعيار في اختيارهم قبلياً أو جهوباً. ثم أخذنا نسمع، وتتغافل قاصدين، عن الأحاديث التي يتم تداولها حول المدينة التي كان لها فضل تفجير الثورة، أو تلك التي ينتسب إليها أول شهيد. وظللنا نحتمل ونغض الطرف والسمع عن أمثال هذه الأحاديث والتلميحات، حتى أخذنا في الآونة الأخيرة، نشاهد كيف أصبحت هذه النغمات تزداد حدة وعلواً وانتشاراً في كل أنحاء الوطن.. ما صار يحتم على كل أبناء الوطن المخلصين الحريصين على عدم التفريط في وحدته التي هي سبب ومعنى بقائه أن يقفوا وقفة حازمة وقوية للحد من أبعاد أي توجه نحو تقوية نوازع العصية المقيتة للجهة والقبيلة.

ولقد أزعجني، على الصعيد الشخصي البحت، وأنا هنا أتحدث عن نفسي، ولا أعبر عن رأي أحد آخر، الحديث عن أن ثوار مصراته مثلاً، أو ثوار الجبل الغربي أو ثوار هذه المنطقة أو تلك هم الذين حرروا

طرابلس، وها نحن أولاء نسمع، منذ أن بدأت المعارك الحاسمة حول مناطق سرت وبنى وليد، أن ثوار مصراته هم الذين يحاربون من أجل تحرير هذه المناطق.

ولقد وجدت في مثل هذه الأحاديث نزعة مقصودة ومقيدة لتجسير الفضل في تحقيق النصر في هذه المعركة من معارك التحرير أو تلك لثوار منطقة بعينها دون بقية مناطق الوطن. واني راسخ القناعة في أن الفضل في تحقيق أي نصر في كل معارك تحرير الوطن إنما يرجع إلى كل أبناء الوطن وكل مناطقه وكل قبائله. واني أرفض رفضاً مبدئياً أن يفتخر أبناء جهة معينة أو أبناء قبيلة معينة بنسبة أي فضل لأنفسهم، وأحسب أن الأولى بهم أن يتركوا ذلك لحكم التاريخ ولحكم أبناء وطنهم.

ولقد عتبت على الأستاذ المستشار مصطفى عبد الجليل عتاباً خاصاً لأنه تبنى نوعاً من هذه اللغة في بعض خطابه. وأظن أنني لست وحدي من أخذ على سيادة المستشار تلك المبالغة غير المبررة في نسبة الفضل والحضارة لأهل طرابلس، وكان بكل تأكيد في حل من ذلك، وكنت وددت لو أنه ظل حريصاً على أن يذكر ليبيا فقط، وألا يخص منها مدينة أو جهة أو قبيلة..

ثم زاد عتبي عليه حين وجدته في خطاب آخر يذكر (مدينته)، ثم يحرص على التذكير بأنها كانت مدينة أول شهيد في ثورة 17 فبراير. وكنت وددت لو أن المستشار عبر عما يفيد قناعته بأن ليبيا هي مدينته وهي وطنه وهي بلاده، وأن أهلها جميعهم هم أهله وناسه.

بيد أن ما صار يزعجني في هذه الأيام الأخيرة ما أخذت ترده الأخبار والأحاديث التي يتداولها الناس عن ممارسات وأقاول ومواقف تنسب لإخواننا من أهل مصراته، وهي ممارسات أقل ما يقال فيها إنها لا تخدم

الثورة، ناهيك عن أنها ليست بكل تأكيد في مصلحة مصراته المجاهدة وأهلها.

واني لأتوجه في هذه الكلمة بنداء حار وصادق وعاجل لأبناء مصراته الوطنيين المخلصين، لتلك الفئة من شيوخ مصراته ومثقفها ورجال السياسة فيها لأن يتنبهوا لهذا الخطر، وأن يعجلوا باتخاذ المبادرات السياسية لمواجهة. فإن فيما يحدث بذور فتنة جهوية وقبلية ندعو الله تعالى أن يجنبنا ويجنب الوطن آثارها وعواقبها الوخيمة.

بات من الملاحظ بقوة أن لهجة الجدل والتجاذبات الفكرية والسياسية قد أخذت تشتد وترتفع في الآونة الأخيرة، حتى توشك في بعض الأحيان أن تتجاوز الحد المعقول من المنطق والحكمة، فتنزلق إلى مستويات غير مقبولة من تبادل الاتهامات والتشكيك في النوايا، واتهام كل طرف الأطراف الأخرى بأنها تسعى إلى القفز على منجزات الثورة وسرقتها، وأن لها أهدافها ومخططاتها الخاصة بها، التي تخفيها وتعمل على خدمتها والتمهيد لها من وراء الستار أو (تحت الطاولة) كما يقال.

ومع أننا نؤمن إيماناً راسخاً بقيمة الاختلاف في الرأي، من جهة أنها مقوم أساسي من مقومات التعايش الديمقراطي، ونؤمن من ثم بحق المتفقين على رأي سياسي معين في أن يلتقوا معاً للدفاع عن هذا الرأي ومحاولة إقناع أكبر عدد من الناس به، إلا أننا نؤمن في الوقت نفسه إيماناً موازياً بقيمة التعايش السلمي بين الآراء المختلفة، باعتباره الركيزة الثانية التي لا غنى عنها لأي تعايش ديمقراطي. فالمعيار الفعلي للقناعة بالمبدأ الديمقراطي هو اقتناع أنصار الآراء المختلفة بأن لهم حقاً متساوياً في امتلاك الرأي، ثم في التعبير عنه دون خشية من تهديد أو إرهاب فكري أو مادي، ثم في التجمع للعمل تحت راية هذا الرأي، للدعاية له، وكسب المؤيدين والأنصار.

وإن التجسيد الفعلي لهذا الإيمان وتلك القناعة بالمبدأ الديمقراطي يتمثل في وجود حد أدنى من التوافق السياسي على بضعة مبادئ أساسية، منها:

- تسليم كل طرف بحق بقية الأطراف في امتلاك رأي مختلف، كثيراً أو قليلاً، عن الرأي الذي يؤمن به، وحق تلك الأطراف في التعبير عن هذا الرأي بحرية، عبر مختلف وسائل التعبير والإعلام.
- إيمان كل طرف بأنه لا يملك وحده ناصية الحقيقة، وأن رأيه، وإن كان يؤمن بأنه صواب، إلا أنه يمكن أن يكون خطأ. ومن شأن الإيمان الفعلي بهذا المبدأ أن يخفف من حدة تعصب صاحب الرأي لرأيه، ناهيك عن تماديه في الدفاع عنه، حتى بلوغ حد العنف واستخدام وسائل الإرهاب.
- إيمان كل الأطراف بأن الوسيلة الوحيدة المشروعة للتعايش الديمقراطي بين الآراء المختلفة هي وسيلة الحوار والدعوة السلمية، وأن أشد خطر يمكن أن يهدد المجتمع وأمنه الاجتماعي هو لجوء الأطراف إلى وسائل الإرهاب والعنف لمواجهة المختلفين معهم في الرأي.

هذه في رأيي هي المبادئ التي تمثل الحد الأدنى الذي يمكن، بل من الضروري، أن يتم حولها توافق وطني شامل بين كل الأطراف التي ترغب وتحرص على المساهمة في ممارسة السياسة، سواء أكانت منظمات مجتمع مدني، أو أحزاباً سياسية، حتى نؤسس لممارسة سياسية تستجيب للمبادئ الأساسية للتعايش الديمقراطي.

ولعلنا ندعو إلى أن تبادر القوى السياسية الموجودة في الساحة الآن لبلورة مفهوم هذا التوافق ومبادئه الأساسية، عسى أن توفق لوضع أسس جيدة نشيد عليها بنيان المجتمع الديمقراطي الذي نحلم به، وعلينا أن نؤكد إدراكنا لملامحه الأساسية التي لن يكون له وجود بدونها، وهي باختصار مرة أخرى: الإيمان بأن الديمقراطية ليست في حقيقتها

وصميمها سوى آلية تعايش الآراء المختلفة في المجتمع الواحد، بطريقة سلمية حضارية، والتسليم بأن الفيصل في الاختلاف هو الاحتكام إلى رأي الشعب، فيعلو الرأي الذي تؤيده أغلبية الجمهور، عبر صناديق الاقتراع، دون أن يعني ذلك تسلط الأغلبية على الأقلية، أو مصادرة حقها الدستوري في ممارسة الوجود السياسي.

على مدى أربعة عقود من الزمن ظلت آلة القذافي الدعائية تدق على عقول الليبيين بترديد مقولات صُمِّمت على نحو مقصود ومبرمج لتغرس في نفوسهم جملة من القناعات والأفكار، كان أهمها وأخطرها على الإطلاق تلك المقولات التي تتعلق بتصوير الانتماء إلى الأحزاب السياسية على أنه عمل مضاد لمعنى الوحدة الوطنية، وأنه قرين التعصب والتجزئة، التي تؤدي على نحو لازم، كما ظل القذافي يدَّعي وبروح، إلى تفتيت وحدة الشعب وسلطته، التي يقول إنها "لا تتجزأ".

وينبغي أن نكون موضوعيين في حكمنا على مدى نجاح ذلك المخطط الدعائي الفكري الذي جند له القذافي، ووظف من أجله ما توفر تحت يديه من قدرات وإمكانات بشرية ومادية، فنعترف بأنه نجح إلى حد كبير في غرس تلك القناعات المضادة لفكرة الحزبية والتحزب في نفوس أبناء الأجيال التي ولدت وعاشت وترعرعت في ظل حكمه، حتى أننا نشاهد الآن بكل وضوح كيف أن مجرد التلفظ بكلمة (حزب) أو (تحزب) يحدث لدى المتلقي، مستمعاً أو قارئاً، ردة فعل تلقائية، من النفور والتحفز والرفض، نتيجة ما يحضر إلى ذهن المتلقي وروحه على الفور من معاني الخيانة، التي ارتبطت بمقولة (من تحزب خان)، وإيحاءات السلوك السيئ المرفوض، التي ارتبطت بمقولة (الحزبية إجهاض للديمقراطية). وحيث إن المواطن الذي يريد أن يكون مواطناً صالحاً سوف يكون حريصاً على نفي صفة الخيانة الوطنية عن نفسه، وسوف يتجه إلى رفض أي سلوك معاد للديمقراطية، فإنه

سوف يجد في نفسه ذلك النفور العاطفي التلقائي من فكرة الحزب والحزبية.

واني على قناعة قوية راسخة بأن علينا أن نضع من الخطط، ونبذل من الجهود، ما بوسعنا وضعه وبذله، كي نخوض حرباً فكرية إيديولوجية، تهدف أساساً إلى مكافحة مخلفات حملة القذافي الإيديولوجية، فنسعى إلى مسح تلك الأفكار المغلوطة التي زرعها القذافي، وظل يربحها وينميها على مدى سنوات حكمه الشمولي الاستبدادي، بهدف مقصود واحد هو حمل المواطنين على القبول بهيمنة الرأي الواحد، والنفور من أي فكر أو توجه لامتلاك رأي مخالف أو مختلف، ناهيك عن المخاطرة بالتفكير في التجمع مع آخرين حول رأي أو فكر، جعله القذافي منذ السنة الأولى لاستيلائه على السلطة يقع في دائرة الأفعال المجرمة قانوناً، والتي يعاقب مرتكبها بالسجن وربما الإعدام.

ومن هنا فإني أحث على أن نباشر حربنا الفكرية السياسية على هذا الصعيد بالدعوة والترويج لجملة من المقولات المضادة، أقترح على رأسها مقولة (الحزبية ليست خيانة، بل هي الحل)، ثم ندعم هذه المقولات بما يلزم من الشرح والتفصيل، كي نحفز المواطنين لإعادة النظر والتأمل في هذه المسألة، بأمل الوصول إلى ما يمكن الوصول إليه من ترسخ القناعات الجديدة، التي أرى أنها ستكون لازمة وحيوية في اتجاه مسعانا لتأسيس بديل لحكم استبداد الرأي الواحد، يقوم على أسس متينة من الوعي العميق بأن اختلاف الناس في الرأي هو أمر فطري طبيعي، وجد مع بني آدم منذ أن خلقهم الله مختلفين غير متساوين فيما أودع في عقولهم ونفوسهم من قدرات ومدارك

وأحاسيس، وأن من غير الممكن، بل من أفدح الخطأ، محاولة طمس هذه الحقيقة أو تجاهلها أو مقاومتها، فهذه المحاولة هي أقصر الطرق لدفع أصحاب الآراء المختلفة في المجتمع للعمل سراً، وبعيداً عن رقابة القوانين والمجتمع، وذلك يقود بالضرورة إلى التنازع والتصارع العنيف، ويؤدي بالنتيجة إلى تهديد السلم الاجتماعي واستقرار الحياة السياسية.

إن التسليم بحق الناس في الاختلاف في الآراء والأفكار، وحقهم الطبيعي في امتلاك حرية التعبير عن تلك الآراء والأفكار، ثم حقهم في التلاقي للعمل سويًا بطريقة سلمية، لإقناع الآخرين بآرائهم هو الأساس الضروري لقيام مجتمع يتعايش فيه المختلفون في الرأي مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، شركاء على قدم المساواة في بناء المجتمع واتخاذ ما يتعلق بذلك من قرارات.

ومن هذا المنظور فإننا ندعو إلى أن يتبنى الليبيون منذ الآن مقولة إن "الحزبية هي الحل"، ونحثهم على ألا يترد أحدهم في التحزب للرأي الذي يراه، وفي ممارسة حقه في المشاركة في بناء الوطن، حملاً للأمانة الوطنية التي يلقيها على كاهله كونه مواطناً مسؤولاً عن المشاركة في القرار، وعليه عبء المشاركة مع سائر إخوانه المواطنين في تحمل هذه المسؤولية.

أولاً - وضعه وإقراره:

أولى القضايا التي ينبغي التأكيد عليها تتصل بالطريقة التي يتم بها وضع الدستور وإقراره. ولعلنا لسنا بحاجة إلى تكرار القول حول ما قضت به السوابق التاريخية في هذا الخصوص، فقد سارت الأمم من قبلنا، حين بلغت المرحلة التي رأت فيها ضرورة وضع دستور تقوم عليه الدولة ومؤسساتها، وتقنن من خلاله المبادئ والثوابت التي يقع حولها الإجماع الوطني، لتمثل الأسس التي يبنى عليها العقد الاجتماعي الذي يقره أبناء المجتمع بإرادتهم الحرة لتنظيم تعايشهم في ظل مجتمع واحد، على نحو يحفظ لكل فرد منهم عددًا من الحقوق الأساسية لا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها، ويحفظ للمجتمع ككل وحدته واستقراره وأمنه وسلامته، نقول قد سارت الأمم على اتباع منهجية باتت شبه مكرسة ومعترف بها للآلية التي تتبع لوضع الدستور، وهي تشكيل "جمعية" من أعضاء منتخبين انتخابًا مباشرًا من الشعب، أو انتخابًا غير مباشر من قبل الهيئات ذات الشأن في المجتمع، كالأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وما في حكمها، على نحو يضمن أكبر قدر ممكن من تمثيل مختلف فئات المجتمع وشرائحه الاجتماعية والمهنية، وتسمى هذه الجمعية "جمعية تأسيسية" لأنها تخول مهمة وضع "الدستور" الذي يُعدُّ هو حجر "الأساس" الذي سوف يقوم عليه بناء المجتمع والدولة.

ثم سارت الأعراف التي اتبعت في هذه الدول على أن تقوم هذه الجمعية، مستعينة بما ومن تراه لازما من الأدوات والمراجع والخبراء والمختصين، بوضع دستور للبلاد، تحدد فيه الأسس اللازمة للبيان

السياسي والاجتماعي للدولة. وسارت الأعراف كذلك على أن تأخذ هذه الجمعية التأسيسية ما تراه لازماً من الوقت لعرض كل مادة من المواد التي يراد تضمينها في الدستور على النقاش الحر، فيعرض أعضاء اللجنة عليها ما يرون من اعتراضات أو انتقادات، وما يقترحون من تعديلات بالإضافة أو الحذف، حتى يتم إقرار صيغة نهائية لها عندما تصوت لصالح إقرارها أغلبية مقررة من أعضاء اللجنة. وهكذا تواصل اللجنة عملها على هذا النحو، حتى تنتهي من عملها بإقرار الصيغة النهائية للدستور كما وقع عليها اتفاق الأغلبية المقررة من أعضاء اللجنة.

وتفيدنا تلك السوابق التاريخية، في الدول التي وضعت فيها الدساتير على هذا النحو، أن عمل "الجمعية التأسيسية" لا يتم في السر أو في الخفاء، بعيداً عن عيون وأسماع الناس، بل يتم في العلن وفي الهواء الطلق، ولا يكون فيه شيء مخفي أو سري أو محظور الاطلاع عليه، فتفتح أبواب المكان الذي تعقد فيه الجمعية اجتماعاتها للمواطنين، لمن أراد منهم أن يحضر ويتابع مسار النقاش والحوار، وتفتح هذه الجلسات للصحفيين والإعلاميين لينقلوا إلى القراء ما يدور ويتبادل من آراء وأفكار، ثم تكون جميع تلك الأفكار والنقاشات التي تدور بين أعضاء الجمعية التأسيسية موضوعاً للحوار الوطني بين مختلف مكونات المجتمع وفي مختلف الساحات المتاحة: صفحات الصحف، موجات الإذاعة، قنوات التلفزة، وفي وقتنا الحاضر المواقع المختلفة على الشبكة العالمية.

وهكذا تسمح هذه الطريقة بأن يأتي الدستور الذي يوضع باتباع هذه المنهجية والآلية معبراً عن الإرادة الشعبية لغالبية المواطنين، وعاكساً للتوجهات الرئيسة التي تقرها هذه الأغلبية، ولا يكون معبراً عن إرادة

فرد حاكم، أو فئة حاكمة، تفرض فيما بعد على الناس بقوة السلاح والإرهاب والقمع.

واننا في ليبيا لا نحتاج إلى أن نذهب بعيداً لكي نجد مثلاً نقندي به، أو نموذجاً نحذو حذوه، فلنا في دستور دولة ليبيا الحديثة خير مثال يقتدى به، وأروع نموذج يحتذى حذوه. ورغم أننا -أعني أنا وأبناء جيلي- كنا عند إعلان استقلال دولة ليبيا صغاراً، إلا أننا درسنا في كتب التاريخ، وحدثنا الكبار الذين عايشوا فترة ما قبل إعلان الاستقلال عن الطريقة التي اتبعت لوضع دستور البلاد، الذي أعلن عن وضعه رسمياً في 7 من أكتوبر من عام 1951، حيث كانت أولى الخطوات في سبيل وضع ذلك الدستور تشكيل "الجمعية التأسيسية" التي لم تكن ظروف البلاد في ذلك الوقت تسمح بأن يتم اختيار أعضائها بأسلوب الانتخاب المباشر، فتم الاتفاق على أن يعين الزعماء السياسيون والاجتماعيون في كل ولاية من الولايات الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) عشرين عضواً لكل ولاية، ومن هؤلاء الأعضاء تشكلت "لجنة الستين" التي عكفت على عقد جلساتها لوضع دستور للبلاد، كان هو الدستور الذي قامت على أساسه دولة ليبيا الحديثة، بنظامها الملكي البرلماني، والذي ظل يحكم شؤون البلاد ويسود على كل شيء فيها، بما في ذلك الملك نفسه.

من الحق أن ذلك الدستور لم يتم إقراره بأسلوب الاقتراع المباشر، وهذا أمر مفهوم ومبرر، بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، وهي تخرج من ربة الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ممزقة الأوصال، فقيرة وجائعة ومريضة، ويكاد لا يوجد من بين سكانها من يفك الخط أو يعرف القراءة والكتابة أكثر من بضعة آلاف من الأفراد. إلا أننا وقد قطعنا أشواطاً في الانتقال بليبيا من ذلك الحد الفاجع

من الفقر والجهل، فإننا نحسب أن اشتراط إقرار أي دستور يوضع للبلاد باتباع أسلوب الاقتراع الشعبي الحر المباشر لن يكون مطلباً مبالغاً فيه، أو عسير التطبيق، إذا ما كفلنا لذلك الاقتراع الحر المباشر كل ضمانات النزاهة والدقة والموضوعية.

ومن هنا فإننا نعيد التأكيد على أن الدستور الذي نريد هو الدستور الذي يضعه الشعب، بواسطة "جمعية تأسيسية" منتخبة -كما قلنا- بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تكون ممثلة لكل فئات المجتمع وشرائحه وقواه السياسية والاجتماعية، تمارس عملها في وضع الدستور في العلن، وتعرض جميع الآراء والأفكار التي تتداولها على الناس ليتدوا فيها الرأي، ويتحاورون حولها، في مختلف الأطر والمواقع، وعبر مختلف وسائل التعبير عن الرأي، في الصحافة والإعلام بكل أنماطه وفنونه، وذلك كله لضمان أن يكون الدستور بالفعل معبراً عن إرادة الناس ومجسداً للأسس التي يرتضونها ليقيموا عليها بنيان بلادهم ودولتهم ومجتمعهم.

ثانياً - شروطه وسماته:

في المقالة السابقة تحدثنا عن الآلية التي نرى أن يتم بها وضع الدستور، وقلنا إنها يجب أن تكون عملية معلنة وشفافة، تقوم بها هيئة منتخبة من قبل الشعب وقواه الحية الفاعلة، وتكون موضوعاً مفتوحاً للحوار والنقاش في مختلف أوساط الشعب، عبر الوسائل السلمية المعتمدة في المجتمعات الديمقراطية: وسائل الإعلام، الاجتماعات العامة..إلخ.

يبد أن الطريقة التي يتم بها وضع الدستور ليست في ذاتها كافية في هذا الخصوص، ذلك أن الدستور الذي نتحدث عنه، ونزعم أنه هو

الدستور الذي يتطلع إليه أبناء شعبنا، مهما اختلفت آراؤهم أو اجتهاداتهم السياسية، ينبغي أن تتوفر فيه شروط وسمات معينة كي يكون دستوراً مقبولاً وقابلًا للاتفاق عليه.

وأتصور أننا يمكن أن نلخص هذه السمات في سمة واحدة، تتفرع عنها بالضرورة سمات أخرى، تتصل بها اتصالاً عضوباً، كما تتصل أعضاء الجسد بالجسد كله، فلا يكون الجسد تاماً ومكتملاً إلا بها. هذه الصفة هي صفة "الديمقراطية"، ونعني بها أن يتضمن الدستور كل ما يرسخ ويؤكد معاني ومظاهر الممارسة الديمقراطية، وأن يخلو بالمقابل من أي سمة يمكن أن تسهم في فتح السبيل أمام أي مظهر من مظاهر الانفراد بالسلطة أو الاستبداد بها.

وانطلاقاً من هذه القناعة كان اعتراضنا على الطريقة التي قد يتم بها وضع دستور من قبل حاكم فرد أو حزب حاكم، وقد سبق أن قلنا في دراستنا حول الكتاب الأخضر في معرض تحليلنا لما ورد فيه حول "تلك الدساتير التي تضعها أدوات الحكم الدكتاتورية" إنه "يصيب كبد الحقيقة حين يحددها في نمطين هما: حكم الفرد، وحكم الحزب الواحد. فبالفعل الدستور الذي يضعه حاكم فرد مستبد (كالإعلان الدستوري عقب انقلاب 1969)، أو حزب واحد مستبد (كدساتير الدول التي خضعت لحكم الحزب الواحد في المنظومة الشيوعية سابقاً وفي بعض الدول العربية التي حكمها أو لا يزال يحكمها حزب واحد)، سوف يكون بالضرورة دستوراً دكتاتورياً، يصمم بدقة لكي يرسخ سلطة ذلك الفرد أو الحزب، وبضع من القيود والحدود ما يلغي به وجود الرأي المخالف، ويصادر حريات الأفراد في الفكر والتعبير والعمل السياسي المنظم". ثم خلصنا من ذلك إلى أن "تجارب الشعوب في اتجاه تطوير الأنظمة الديمقراطية

قد أدت، وإن بعد أجيال من الصراعات والتقلبات، إلى الانتهاء إلى ما يمكن أن يعرف بأنه "دستور ديمقراطي"، تمييزاً له عن أية دساتير أخرى تخرج عن روح ومبادئ الديمقراطية، من خلال تكريس سلطة الفرد أو الحزب الواحد". ثم ختمنا حديثنا بالقول إن الشعوب قد انتهت في هذا الصدد إلى جملة من السمات باتت هي المعيار الفاصل فيما يخص ديمقراطية الدستور من عدمها، وهذه السمات هي التالية:

- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية العمل السياسي السلمي المنظم، وحرية التعبير.
- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.
- حكم المؤسسات، والفصل بين السلطات.
- كفالة التداول السلمي على السلطة.

ومن ثم فإن أي دستور لا يتضمن هذه المبادئ الأساسية، ولو جاء ثمرة اتفاق أغلبية من المواطنين، فإنه لا يكون دستوراً ديمقراطياً. وبالطبع لا يعني هذا ضرورة أن تكون الدساتير كلها ذات صورة واحدة، فلا شك أن ثمة معطيات خاصة بكل شعب وكل بلد قد تفرض وجود بعض الاختلاف في بعض الجزئيات والتفاصيل، ولكن الدساتير الديمقراطية لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بهذه المبادئ الأساسية، وإنما تحدث بينها الاختلافات في عدد من التفاصيل المتعلقة بتبني أحد نمطي الحكم: رئاسي أو برلماني، وأحد أنماط التقسيمات الإدارية، بين مركزية مطلقة ومركزية محدودة وفيدرالية وما إلى ذلك، وربما اختلفت في الأدوار التي يمكن أن تقوم بها القوى الاجتماعية الموجودة في كل بلد أو مجتمع.. إلخ

وانتهينا في دراستنا عن الكتاب الأخضر بالقول: "وهكذا يمكننا أن نتخذ من عبارة الكتاب الأخضر نفسها ردًا عليه، وذلك حين يقول: "والدليل على ذلك الاختلاف من دستور إلى آخر رغم أن حرية الإنسان واحدة". وبالفعل فإنه استنادًا إلى أن "حرية الإنسان واحدة"، فقد انتهت الدساتير الديمقراطية إلى أن تختلف اختلافات شتى فيما يتعلق بالآليات التي تختارها لإدارة الدولة، وترتيب التداول على السلطة وما إليها، ولكنها لا تختلف مطلقًا حول ما يتعلق بالحريات، ولم يعد أي دستور لا ينص على كفالة حريات الأفراد الشخصية يستحق أن يصنف على أنه دستور ديمقراطي.

إذن فالدستور الذي نريده يجب أن يكون دستورًا ديمقراطيًا، بمعنى أنه:

- 1- يضع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في موقع مقدس، لا يجوز المساس به على أن نحو من الأنحاء.
- 2- يضع من الترتيبات ما يكفل سيادة القانون على الجميع، ويمنع أي صورة من صور التمييز بين المواطنين، بأي معيار من المعايير.
- 3- يكرس مفهوم السيادة المطلقة للشعب، من خلال تنوع وتأكيد أنماط المشاركة في اتخاذ القرار، واختيار مؤسسات الدولة ومراقبتها، وامتلاك الحق في عزلها ومحاسبتها.
- 4- يكرس مفهوم الفصل بين السلطات، ويضع الآليات والترتيبات الملائمة لإيجاد سلطة قضائية قوية، يحفظ الدستور لها استقلالها التام عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويؤهلها للقيام بدور الرقابة اليقظة على سيادة الدستور والحيلولة دون أي إخلال به، أو تجاوز لمبادئه وأحكامه.

5- ثم يرسخ مبدأ التداول السلمي على السلطة، من خلال تحديد ولاية رئيس الدولة (إذا اتتهينا إلى تبنى نظام الحكم الرئاسي) بمدة معينة، لا تكون قابلة للتعديل بأي صورة من الصور.

هذا إذن هو الدستور الذي نريده، ولعلنا في مقالات قادمة نؤكد هذه المعاني التي ذهبنا إليها باستعراض نماذج من السمات السلبية التي تشوب بعض الدساتير الماضية أو التي ما يزال معمولاً بها في بعض الدول، والتي تجعلنا نحكم على مثل هذه الدساتير بأنها دساتير غير ديمقراطية، ومن ثم فهي مرفوضة، وينبغي أن نفعل ما بوسعنا لمقاومة أي محاولة لفرض دستور شبيه بها على شعبنا وبلادنا، حين نبلغ المرحلة التي نواجه فيها هذا الاستحقاق الوطني، الذي نؤمن بأنه قادم لا محالة، في مستقبل نرجو أن يكون قريباً.

هل نحتاج إلى الدعوة لدسترة التعددية الحزبية؟

حضرت منذ بضعة أيام لقاء دعا إليه مرشح للهيئة التأسيسية للحديث إلى الناس وتقديم برنامجه الانتخابي، خرجت منه مستاءً بالغ الاستياء عندما وجدت هذا المرشح الذي سوف يكون عضواً في الهيئة المخولة بوضع مشروع الدستور الدائم للبلاد، يتحدث عما سماه (التدرج نحو الديمقراطية)،

ويعني به، كما شرح وأعاد الشرح، تأجيل السماح للأحزاب السياسية بالعمل حتى تنضج وتصبح قادرة على ممارسة العمل الحزبي بالطريقة الصحيحة والمثلى.

وقد سألت هذا المرشح عن رؤيته حول الموقع الذي يراه لمبدأ التعددية الحزبية في دستور البلاد الدائم، وكيف يتصور الصياغة التي سوف يتضمنها الدستور حول الحق المكفول للمواطنين في التجمع السلمي وتشكيل الأحزاب السياسية، وحول بناء النظام السياسي في البلاد على مبدأ التعددية الحزبية، بصفتها الضامنة لمبدأ آخر بالغ الأهمية وهو التداول السلمي على السلطة.

لم تعجبني مطلقاً الإجابات التي تلقيتها عن تساؤلاتي، وتكون لدي انطباع قوي بأن هذا المرشح يحاول أن يلعب على وتر بات ذا حساسية شديدة لدى المواطنين، وهو وتر الاستياء من الممارسة الحزبية، ورفض الأحزاب وإدانتها بتشويه المشهد السياسي.. إلخ، فاتجه لقول هذا الكلام كي يكسب أصوات الناخبين الذين يرفضون الأحزاب ويقفون منها موقفاً سلبياً.

وقد حفزني هذا الموقف إلى التفكير في خطورة أن يوجد في الهيئة التي ستصوغ لنا الدستور الدائم للبلاد من يؤمن بمثل هذه الأفكار، وخطورة أن نجد أنفسنا أمام دستور لا يكفل للمواطنين حقهم المقدس

في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب السياسية. وكان هذا وراء تفكيري في الموضوع الذي خصصت له هذه المقالة، وهو الذهاب بفكرة تكريس الموقع الحيوي للعمل السياسي المنظم في إطار الأحزاب السياسية إلى حد الدعوة إلى ما سميت (دسترة التعددية الحزبية)، أي النص عليها نصاً صريحاً ووافياً في دستور البلاد الدائم.

ولقد عبرت في مناسبات سابقة عن إيماني بأن الحق في ممارسة العمل السياسي المنظم، في إطار الأحزاب السياسية، هو حق مقدس، لم يعد من المقبول أو الممكن أن يخلو من النص عليه أي دستور يستحق أن يسمى ديمقراطياً. وإذا كان ثمة ما يمكن وصفه بأنه (يسمو) على الدستور فهو باب الحقوق والحريات الأساسية، من جهة أن هذه الحقوق باتت حقوقاً مكتسبة ثابتة للإنسان من حيث هو إنسان، وأن أي دستور لا ينص على كفالة هذه الحقوق، وتمكين المواطن من التمتع بها، لا يعد دستوراً ديمقراطياً، ومن ثم فهو مرفوض من حيث المبدأ.

واني أذهب إلى أبعد من ذلك، وأرى أننا في منظور التطلع إلى بناء دولة ديمقراطية، لا قيام لها بدون تعددية حزبية، تكفل التداول السلمي على السلطة، وتضمن توازن الحكم والمعارضة، ورقابة كل طرف منهما على الطرف الآخر، فإننا سوف نكون بحاجة إلى ما أهو أبعد من مجرد النص في الدستور على حق المواطنين في العمل السياسي المنظم وفي الانتماء إلى الأحزاب السياسية، نحو النص على اعتبار الأحزاب السياسية مقوماً أساسياً من مقومات بناء الدولة الديمقراطية، ومن ثم النص على التزام الدولة بدعم الأحزاب السياسية مادياً ومعنوياً، حتى تتمكن لا من الوجود والبقاء فحسب، بل أيضاً من ممارسة أحد أدوارها المهمة المتمثل في المساهمة في تطوير الحياة السياسية في البلاد

وتتميتها، من خلال مختلف برامج التواصل مع المواطنين وتوعيتهم،
وتتمية روح المشاركة في مختلف جوانب الشأن العام.

وفي هذا الاتجاه سوف أدعو إلى (دسترة) التعددية الحزبية، ربما
بالنص عليها كما يلي: (حق تكوين الجمعيات الأهلية التطوعية
والأحزاب السياسية مكفول، وتدعم الدولة هذه الجمعيات
والأحزاب، بما يمكنها من القيام بأدوارها المنشأة من أجلها في
خدمة المجتمع وبناء الدولة). وأرى أننا بمثل هذا النص، لا نكفل في
الدستور فقط الحق في تكوين الأحزاب السياسية، بل تتجاوز ذلك إلى
كفالة دعم الدولة للأحزاب، بالطبع وفق ضوابط وشروط معينة ينص
عليها قانون تنظيم عمل الأحزاب السياسية، مادياً ومعنوياً، حتى تتمكن
الأحزاب الوطنية الخالصة من الحصول على الحد المعقول من الإمكانيات
المادية واللوجستية الذي يمكنها من الوجود، ويتيح لها فرصاً ومجالات
للحركة في المجتمع، تواصلًا مع المواطنين، من أجل تنفيذ برامجها في
التثقيف والتوعية السياسية والاجتماعية وغيرها، ثم تنظيم حركة
المواطنين وترشيدها وتتميتها خلال الممارسات الديمقراطية المختلفة،
من أجل الرقي بتلك الممارسة إلى أفضل مستوياتها الممكنة.

واني أنطلق في هذه الفكرة من واقع الممارسة المباشرة التي
خضتها وخاصها معي إخواني في حزب (تجمع ليبيا الديمقراطية)
وإخوان لنا في عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، وهي الممارسة التي
انتهت بنا إلى حالة العجز التام عن امتلاك مقومات الحد الأدنى من
البقاء، لقلة الإمكانيات المادية المتاحة، حتى انتهى عدد كبير من هذه
الأحزاب إلى الاضطرار لإغلاق مقراتها ومكاتبها، بسبب العجز عن توفير

تكاليف الإيجار والإدارة، والعجز عن ممارسة الحد الأدنى من النشاط الثقافي أو التوعوي..

ومن هنا فإني أرى أننا لن تكون لنا آمال في تأسيس ديمقراطية فعلية، بدون كفالة قدرة الأحزاب السياسية على البقاء والعمل والحركة، من خلال النص في الدستور على ذلك، ثم تنظيم تطبيقه من خلال قانون ينص على تقنين وتنظيم ممارسة عمل الأحزاب، ويضع لها الشروط والضوابط التي على الحزب أن يلتزم بها، حتى يحق له التمتع بالدعم المادي الذي يكفله الدستور..

وإني أدعو إلى أن تتجه دولتنا الجديدة إلى النظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها مقومًا أساسيًا من مقومات وجود الدولة وبقائها، ومن ثم تكفل الدولة دعمها وتوفير لها فرص البقاء والصمود والحركة، لا على أنها مشاريع تخص أصحابها، ولا يهم الدولة إن هي نجحت أو تعثرت وفشلت، فترك وشأنها، معتمدة على قدرتها الذاتية على توفير مقومات البقاء.

إن من المهم أن ننظر إلى الأحزاب على أنها مصلحة وطنية عليا، وأنها ركن من أركان الدولة الديمقراطية، لا أنها مجرد مصلحة خاصة بأصحابها، لا يهم المجتمع أو الدولة إن هي نجحت أو فشلت.. وعلينا أن ننطلق من قناعة بأن فشل الأحزاب السياسية سيكون فشلاً للدولة الديمقراطية، وفشلاً للتجربة الديمقراطية وإجهاضاً لها.

منذ البداية كان للقذافي هدف محدد واضح، هو أن يستولي على السلطة، ثم يسعى للانفراد بها وحده، لا دون سائر المواطنين فحسب، ولكن حتى دون رفاقه الذين خاضوا معه مغامرة الانقلاب على السلطة، وكان يمكن جداً أن يدفعوا حياتهم ثمناً لتلك المغامرة، لو أنها فشلت في تحقيق هدفها.

وكان أحد أهم العوامل التي ساعدته في تحقيق ذلك الهدف حالة الفراغ السياسي الذي وجد عليه البلاد، فقد استلم القذافي مقاليد الأمور في وقت كانت البلاد خالية فعلياً من أية قوى سياسية منظمة، ربما كان بإمكانها أن تقف حاجزاً دونه وتحقيق أهدافه للانفراد بالحكم والاستبداد بالسلطة. ومهما اختلفت آراؤنا حول تحديد مدى المسؤولية التاريخية عن ذلك، ومن يتحملها كلها أو القدر الأكبر منها، أهو الملك إدريس رحمه الله، أم هي تلك الفئة التي كانت تدور في فلك العصية القبلية والجهوية، أم هي النخبة الفكرية والسياسية التي لم تمتلك القدر الكافي من قوة الحضور في الشارع السياسي، بحيث تنتزع حقها الذي كان يكفله لها الدستور في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي؛ نقول مهما اختلفنا في تقدير هذه المسألة، فإننا لن نختلف حول حقيقة أن ليبيا كانت في أواخر العهد الملكي، وخاصة منذ سنة 1967، قد انتهت إلى الخلو التام من أي قوى سياسية تتمتع بوجود قانوني دستوري، يتيح لها حرية الحركة في أوساط الشعب، لتنمية الوعي السياسي العام بالحقوق والحريات، وبأهمية أن يقف المواطنون يداً واحدة للدفاع عن تلك الحقوق، ضد أي محاولات

للعنوان عليها أو الانتفاص منها، ناهيك عن مصادرتها وحرمانهم منها تماماً.

وهكذا فعندما استولى القذافي على مقاليد الأمور، لم يجد من يقف له بالمرصاد للدفاع عن الشرعية، وللحيلولة دون تمكنه من العدوان على الحقوق والحريات الأساسية، ولم يجد أي صعوبة في قمع المخالفين في الرأي أو المشتبه في أنهم قد يكون لهم رأي مخالف. ولما لم تكن ثمة قوى سياسية تمتلك تلك القوة الشعبية القادرة على الصمود في وجه توجهات الاستبداد والقمع، فإن القذافي وجد المخالفين والمشتبه في مخالفتهم لقمة سائغة لآلة قمعه واستبداده، فأخذ يستهدفهم واحداً واحداً، وجملة جملة، ولم يجد هؤلاء من يقف للدفاع عنهم، أو يحتج على حرمانهم من حقهم المقدس في امتلاك الرأي والتعبير عنه.

ولم يلبث القذافي أن وضع التشريعات المباشرة التي تصدر حرية الرأي، وتجرم امتلاك أي رأي يصنف على أنه "ضد الثورة"، وهو التعبير الذي يعني بدقة "ضد قائد الانقلاب"، وما كان يخطط لبثه في الناس على أن فكره البديع الذي يملك وحده صفة الحق والصحة، وأن من يختلف معه خائن، ينبغي ردعه وقمعه، وإن لم يرتدع أو يتسنى قمعه، فلا بأس من تصفيته.

وبعد أن تمكن القذافي من بسط هيمنته المطلقة على ساحة الفعل الفكري والسياسي، عبر ممارسات القمع والإرهاب والسجن والتقتيل، استقر له الأمر دون كثير إزعاج أو قلق، ثم مكنته ثروات ليبيا الطائلة من التلاعب بالكثير من معطيات السياسة في العالم،

فاشترى صمت العالم عن ممارساته الإرهابية القمعية ضد الشعب الليبي، وممارساته المشاكسة المدمرة في أنحاء كثيرة من الدنيا.

ومنذ مرحلة مبكرة من حكمه راهن القذافي على استثمار العصبية القبلية لمصلحته، فأخذ يكتف الممارسات والمبادرات لإحياء هذه العصبية، وتمكينها من أن يكون لها دور ومكان مهم في التركيبة السياسية والاجتماعية في البلاد، ولم يلبث أن انتهى الأمر إلى أن باتت القبيلة هي الإطار الذي تدور داخله حركة النظام السياسي، فصارت المعايير القبلية هي التي تتحكم في وصول الأشخاص إلى مواقع المسؤولية والسلطة، بعد أن تحولت هذه المواقع إلى مجرد منافذ لمختلف ممارسات الفساد المالي والإداري، وباتت القبائل تتكالب على اقتسامها والتنافس عليها، لا من أجل خدمة المصلحة الوطنية العامة، بل من أجل تحقيق المنافع الشخصية المباشرة.

وها نحن أولاء نعيش هذه الأيام بوادر توحى بأن الرابطة القبلية آخذة في الانتعاش والعودة إلى الحياة من جديد، فشهدنا كيف أسست مجموعات مسلحة على أساس قبلي، ونكاد نشهد توجهاً لدى بعض المحسوبين على النخبة المثقفة في البلاد لاستثمار العصبية القبلية لتحقيق مآرب شخصية، تتخفى وراء ستار المظلة السياسية، فتسعى لبث دعايتها الحزبية في أوساط القبيلة التي ينتمون إليها، وبراهنون على أنهم سيحصلون على تأييد أفرادها لهم عندما تحين آجال المنافسات الانتخابية، عند الشروع في بناء المؤسسات الدستورية للدولة الجديدة.

ويأتي ما نشاهده الآن من تحركات تتم تحت مظلة القبيلة في إطار الانعكاسات المؤسفة لعملية اغتيال الشهيد اللواء عبد الفتاح يونس

منذراً، في تقديري، بخطر حقيقي، ذلك أننا نشاهد كيف تتحرك القبائل لمواجهة الموقف، وتبادر إلى التنادي لاتخاذ مواقف مشتركة، فتسعى لتشكيل وفد يفوض لمخاطبة السلطات المسؤولة في المجلس الوطني، وتقديم مطالب محددة.

ولعل هذا التحرك لا يمثل في ذاته أمراً مرزولاً ومستهجناً، فمن حق آل الشهيد عبد الفتاح وقيبلته ومن حق القبائل الأخرى التي تنظر إلى العملية الغادرة بأنها تستهدف الوطن كله لا قبيلة أو عائلة بعينها، أن تتحرك لفعل شيء ينبغي أن يقوم أحد بفعله.

وهنا أصل إلى مغزى حديثي هذا وهو فكرة أن ما يدفع القبائل إلى التحرك والمبادرة أنها لم تجد من يقوم بذلك، فيحمل العبء عنها، ويتحمل المسؤولية، فقد وجدت أن الساحة السياسية فارغة تماماً من أي قوى مدنية قادرة على القيام بالفعل والحركة، وكان لابد من أن يقوم أحد أو جهة ما بملء هذا الفراغ.

وفي تقديري أن النخبة السياسية في البلاد، إن وجدت، تتحمل مسؤولية تاريخية في هذا الظرف العصيب والاستثنائي، تتمثل في أن تبادر إلى الفعل، بتكثيف جهودها لتكوين القوى السياسية القادرة على ملء الفراغ، والمؤهلة لحمل العبء، ثم بالسعي لبلورة مواقف وطنية تسمو على أية تباينات أو اختلافات فكرية أو إيديولوجية، فتوحد جهودها للتعامل الواعي المسؤول مع تحديات المرحلة الصعبة التي نمر بها، قبل التحرير وبعده.

ومن هنا فإنني أرى أن هذا الفراغ السياسي يمثل المقتل الذي يمكن أن يودي بالثورة كلها، ويجهض الآمال العريضة التي فتحت الثورة آفاقها لتأسيس دولة مدنية، تقوم العلاقة فيها بين المواطنين

على مفهوم المواطنة والولاء للوطن، متسامية على تلك الرابطة الاجتماعية التي تربط بينهم في إطار الانتماء القبلي البحت.

وهذه دعوة صريحة وملحة لأن ترتفع القوى السياسية إلى مستوى المسؤولية التاريخية فتبادر إلى تأسيس تنظيماتها وروابطها، وتسعى لتقوية صفوفها بالمواطنين الملتقين فيها على رابطة المبادئ والأفكار، لا رابطة العلاقة الاجتماعية، حتى تصبح قادرة على ملء الفراغ، وسد الثغرات التي نخشى أن تتغذ من خلالها النعرات القبلية والجهوية وغيرها إلى جسد الثورة، بجرائم العصية المنبوذة، والمصالح القبلية الضيقة.

ما زال كثير من الغموض واللبس وعدم وضوح الرؤية يسود مسألة العمل السياسي المنظم في ليبيا الجديدة، ونعني بشكل خاص في إطار الأحزاب السياسية.. فحتى لدى أولئك الذين يمكن القول إنهم تجاوزوا عقدة الخوف من الحزبية، وأخذوا يروضون أنفسهم على القبول بها والاستعداد للاستماع للحديث عنها وحولها، نجد أسئلة أخرى تلح على أذهانهم، وتدور على ألسنتهم، يأتي في مقدمتها سؤال مهم يقول: هل يمكن تكوين أحزاب سياسية في غياب قانون ينظم الأحزاب؟ ثم يليها سؤال آخر أكثر أهمية وخطورة يقول: وما العمل إذا جاءنا دستور يمنع تكوين الأحزاب السياسية؟

ولعلنا نبدأ بالإجابة عن هذا السؤال الأخير، فهو، في تقديري، سؤال يجسد نقصاً مروعاً في الوعي بمسألة العمل الحزبي، وكونه حقاً من الحقوق المقدسة للمواطن، التي لا يمكن تصور أن يخلو من كفالتها والنص عليها أي دستور يستحق أن يوصف بأنه دستور ديمقراطي. فحق المواطن في امتلاك الرأي والتعبير عنه وحقه في التجمع السلمي مع من يؤمنون معه بنفس الرأي ويتجهون مثله إلى التوجه نفسه، هو أحد الحقوق الأساسية التي أصبحت المعيار المميز للدستور الديمقراطي، ومن ثم فأي دستور يخلو من النص عليها وكفالتها هو مرفوض من حيث المبدأ، وينبغي أن يكون موضوعاً للمقاومة، تحتشد ضده كل القوى الوطنية التي تتفق جميعها، على الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، على ضرورة التكاتف والسعي المشترك لتأسيس نظام حكم ديمقراطي، يستند إلى دستور ديمقراطي يكفل في بابه الأول الحقوق

والحريات الأساسية، وبنص صراحة على عدم المساس بها بأي شكل من الأشكال، وعدم قابليتها للمراجعة أو التعديل أو التحويل.

ومن هنا فإننا نجد أن السؤال يحمل في ذاته الإجابة عنه، ففكرة أن يوجد دستور يمنع تكوين الأحزاب السياسية أمر غير وارد، ونبغي ألا يكون وارداً لدى المواطن ولدى القوى السياسية الساعية والمتطلعة لبناء بديل ديمقراطي يكفل للجميع حرياتهم الأساسية، وفي مقدمتها حريات الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم. ومن ثم فمعركتنا الأولى التي ينبغي ألا يتوقف النضال قبل إحراز النصر فيها هي معركة وضع الدستور الديمقراطي الذي يؤسس لدولة ديمقراطية تحفظ فيها للمواطن حقوقه وحرياته، وتضمن قيام المؤسسات والتداول السلمي على السلطة.

أما السؤال الآخر المتعلق بأيهما يكون قبل الآخر الأحزاب أم قانون الأحزاب، فالإجابة عليه تنقسم إلى شقين: الأول هو تحديد الدور الذي يقوم به قانون الأحزاب، فمهمة هذا القانون في المجتمع الديمقراطي هي مراجعة الوثائق التي يتقدم بها الحزب ليحصل على الصفة الاعتبارية، والحق في ممارسة العمل السياسي المعلن، ومن ثم الحق في الحصول على الدعم الذي يجب أن تقدمه الدولة للأحزاب السياسية، فإذا وجدت في هذه الوثائق، التي تتضمن أهداف الحزب ووسائله وبرامجه ومؤسسيه وآليات اختيار قيادته ووسائل تمويله، ما يتعارض مع أحد مبادئ الدستور وثوابته، مثل مبدأ الوحدة الوطنية والانتماء الوطني والممارسة المعلنة للعمل السياسي بالوسائل السلمية، فإنها ملزمة بأن تمنحه التصريح المطلوب والصفة الاعتبارية القانونية.

أما الشق الثاني من السؤال فيتعلق بأيهما يأتي قبل الآخر، وهو سؤال يتصل اتصالاً مباشراً بالحالة الخاصة التي نمر بها في ليبيا الجديدة،

التي تسعى للتحويل من حالة الاستبداد وحكم الفرد الواحد، إلى حالة الديمقراطية ودولة المؤسسات التي تمارس فيها الأحزاب السياسية الدور الأول والقيادي، ذلك أننا نواجه هذه الحالة ونحن نبدأ أولى خطواتنا في طريق التأسيس الديمقراطي، إذ نحاول بناء أنفسنا من تحت الصفر، ونحاول أن نتحسس طريقنا لتعلم أبعاد العمل السياسي المنظم في شكل أحزاب سياسية، وما زالت النخبة السياسية في البلاد تبحث عن هوياتها السياسية، وتبحث عن ذواتها الفكرية، وتبحث عن المفردات أو اللبنة التي يمكنها أن تبنى بها بنيانها السياسي.

والإشكالية التي تواجه هذه القوى هي في التساؤل التالي: هل من المنطق أن ينتظر المواطنون حتى تتأسس الدولة، أو على الأقل يصدر قانون الأحزاب السياسية، حتى تبدأ في البحث عن نفسها وبناء كياناتها وتهيئة أنفسها للممارسة الفعلية للعمل السياسي؟ وإجابتي الشخصية عن هذا السؤال هي بكل تأكيد بالنفي القاطع، فأنا أقول إن من غير المنطقي أن تنتظر القوى السياسية الراغبة في الممارسة السياسية حتى يصدر قانون الأحزاب حتى تشرع في بناء نفسها، بل الأولى والأجدى، كسباً للوقت، أن تشرع هذه القوى في تكوين نفسها منذ الآن، كي تكون جاهزة للعمل حالما يصدر قانون الأحزاب، فتتقدم بوثائقها وأوراقها إلى الجهة المخولة دستورياً بمراجعتها، ومنحها الصفة الاعتبارية كي تباشر عملها.

الكلمة التي أفست كل شيء في مشروع قانون الأحزاب

لقد كان لنا، في تجمع ليبيا الديمقراطية، شرف المبادرة بتقديم مقترح بإصدار قانون لتنظيم عمل الأحزاب السياسية، لما رأينا كيف يتأخر المجلس الوطني الانتقالي، من يملك سلطة التشريع، في إصدار القوانين والتشريعات الضرورية اللازمة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وكان في مقدمتها الإعلان الدستوري، وقانون تنظيم عمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد كلفنا الدائرة السياسية والقانونية في التجمع بوضع مقترح القانون، وبعد الاطلاع على عدد كبير من القوانين والتشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية في دول مختلفة، عربية وغير عربية، أنجزت اللجنة صياغة أولى للمشروع، عرضت على النظر والتمحيص والمراجعة، سواء داخل أطر التجمع أو في إطار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مدينة بنغازي. وباستثناء بعض الملاحظات اليسيرة، أجمع كل من اطلع على مشروع القانون على أنه مصاغ صياغة جيدة، وأنه يستجيب لما يتفق عليه أغلبية معتبرة منهم.

وبعد ماطلة وتأخر لا معنى له ولا مبرر، رأينا المجلس الوطني يطرح مشروع القانون على الجمهور في صفحته على موقع فيسبوك، لاستطلاع الآراء حوله، وتقبل ما قد يرد من ملاحظات وتعديلات.

ثم سمعنا أن المجلس قد أصدر القانون، وبعد أقل من يوم واحد سمعنا أنه أجل إصداره إلى أجل آخر، ثم تبين أن السبب في ذلك الارتباك الذي حدث هو كلمة واحدة، لا نعلم على وجه التحديد من كان وراء إضافتها، هي كلمة (ديني) التي أضيفت على الفقرة رقم (4) من

المادة (8) من القانون والتي كان نصها كما يلي: "عدم قيامه على أساس قبلي أو جهوي أو عرقي أو لغوي".

ولقد كانت هذه الكلمة بالذات أكثر المواضيع التي ثار حولها الجدل والحوار والنقاش، وكنا ندفع برفضنا إيرادها في نص القانون لأنها كلمة يصعب إن لم يكن من المستحيل الاتفاق على مضمونها على وجه لا يحتمل أي خطأ في الفهم أو التأويل، ولا سيما في مجتمع مثل المجتمع الليبي أفراده جميعهم مسلمون، ولا أحد منهم يدعي أنه لا يتخذ من الإسلام وشريعته وثقافته مرجعية له على نحو أو آخر، يختلف قليلاً أو كثيراً بين طرفي المعادلة يمينا ويساراً. وكنا نجادل من يقول بإضافة هذه الكلمة لنص القانون بأن نطلب منه أن يحدد لنا ما هو الأساس الديني الذي سوف يتخذ لمنع حزب ما من ممارسة العمل السياسي، أهو إيراد صفة (الإسلام) في اسمه، أم هو النص على مرجعية الشريعة الإسلامية في التشريع.. وما العمل إذا وجدنا أن معظم الأحزاب السياسية، إن لم تكن كلها، تشير، بشكل أو بآخر، إلى مرجعية الإسلام في التشريع، وإن اختلفت فيما بينها، بين من يريد النص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وبين من يرى النص على أنها المصدر الرئيس أو مصدر رئيس للتشريع، مروراً بمن يذهب إلى القول بحصر المقصود بالشريعة في الأحكام القطعية الثبوت والدلالة.

وهكذا تجنبنا النص على إيراد كلمة (ديني) ضمن الأسس التي يمنع تكوين الأحزاب على أساسها. وذلك بعد أن تبين لنا من جلسات الحوار والنقاش أنه ليس ثمة إشكالية كبيرة في الاتفاق على المقصود بتعبيرات (قبلي، جهوي، عرقي، لغوي)، أي عدم السماح بأن يتكون حزب من أفراد ينتمون إلى قبيلة واحدة، أو جهة واحدة، أو عرق واحد، أو لغة

واحدة، من جهة أن السماح بتكوين الأحزاب على أحد هذه الأسس من شأنه أن يرسخ التفرقة بين العناصر المكونة للشعب الليبي، أو يمثل مساساً بمعاني الوحدة الوطنية بشكل أو بآخر.

وإني أؤكد أننا بقدر ما نحن بحاجة إلى قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية، وبمنحها الصفة القانونية الاعتبارية كي تتمكن من ممارسة حركتها ونشاطها بحرية وفي العلن، دون إقصاء أو حظر على الرأي أو التوجه الفكري، فإننا لا نهدف مطلقاً إلى البحث عن المحددات والقيود والشروط، التي توضع من أجل التضييق على ممارسة حق الأفراد الطبيعي والدستوري في التجمع حول الرأي الذي يؤمنون به، وحقهم في الدعوة لهذا الرأي والسعي لإقناع الناس به، ما التزموا بآليات الحراك الديمقراطي، التي يأتي في مقدمتها الممارسة السلمية للتعبير عن الرأي، وعدم اللجوء إلى أساليب الإرهاب والعنف، وما لم يخرجوا عن المبادئ الأساسية التي ينص عليها دستور البلاد.

فهل يستمع المجلس الوطني وبعيد القانون إلى ما جاءت به صياغته الأولى؟

التسليم بأن اختلاف أبناء المجتمع الواحد في الفكر والرأي هو أمر طبيعي وضروري ولازم للتعايش البشري، يقتضي منطقياً التسليم والاعتراف بحقوق ثلاثة للإنسان تتصل بالفكر والرأي:

الأول: حقه في تكوين وامتلاك رأيه المستقل الخاص به. ولا بد لكي يتمتع الإنسان بهذا الحق على الوجه الأكمل أن يتوفر له:

1- المصادر والمواد اللازمة لتكوين الفكر والرأي، بدءاً من المؤسسات والمناهج التعليمية، مروراً بالمكتبات والمؤسسات الثقافية، وانتهاءً بوسائل الإعلام والاتصالات وتقنية المعلومات.

2- حرية الوصول إلى هذه المصادر وامتلاكها والتعامل الحر معها، بدون قيود أو حدود أو ضغوط مادية ومعنوية، ودون ممارسة أي نوع من أنواع الوصاية على الفكر، من قبيل تصنيفه إلى صحيح وخطأ، أو طبيعي وشاذ، أو مفيد ومفسد، أو وطني ومستورد.

وتتبع أهمية هذه الفكرة من كون أن الخطوة الأولى نحو ضرب حرية الرأي ومصادرتها تتمثل في ممارسة هذا النوع من الرقابة والوصاية المسبقة على الفكر وحرمان الإنسان من الاطلاع على مختلف الأفكار والآراء والمعلومات، واختيار ما يقتنع به منها بحرية مطلقة. وليس ثمة في المجتمع الديمقراطي، أي المجتمع المبني أساساً على مبدأ حرية الرأي، جهة أو فئة أو سلطة لها حق ممارسة الوصاية أو الحظر على حرية المواطن في امتلاك وتكوين رأيه المستقل. فأى ممارسة من هذا القبيل تعتبر اعتداء على هذه الحرية وتقييداً لها.

الثاني: حقه في التعبير عن الرأي والفكر وتداوله مع بقية الناس، عبر وسائل التعبير المختلفة، بالدعوة إليه والتبشير به وجمع الناس حوله. وينبغي أن تكون هذه الحرية مكفولة ومصانة، ولا يحدّها، خارج نطاق ما يلتزم به كل الناس في المجتمع، باختلاف رؤاهم واجتهاداتهم الفكرية والسياسية، من ثوابت وضوابط ومعايير، إلا قيد واحد، لا يتعلق بمضامين الأفكار أو الآراء أو محتوياتها، ولكنه يتعلق بأسس وأساليب وأخلاقيات الاختلاف، وضوابط التعايش والتنافس والتنازع بين الآراء المختلفة التي يسعى معتنقوها ومؤيدوها لنشرها بين الناس والسعي لجمعهم حولها وكسب تأييدهم لها. وربما يكون من المفيد في هذا الصدد التأكيد على الأفكار التالية:

- 1- فكرة استواء الآراء، مهما اختلفت وتباينت أو حتى تناقضت، في نسبتها إلى الحق وقصد الخير، وفي نصيبها من القرب أو البعد عن الصواب والخطأ. ومن ثم فليس من حق أحد، فرداً كان أو جماعة، أن يدعي احتكار الحقيقة والانتساب إليها وحده دون الآخرين، وأن يحظر أو يضيق عليهم في حرية التعبير عن آرائهم والدعوة إليها.
- 2- أن الأسلوب الوحيد المشروع في التعبير عن الرأي ومواجهة المخالفين له ينبغي أن يكون أسلوب الدعوة السلمية القائمة على الحوار وتبادل الأفكار والمقارعة بالحجة. ذلك أن أكبر خطر يمكن أن يواجه الممارسة الديمقراطية ويطعنها في الصميم، هو اتجاه الأفراد أو المجموعات المنظمة لاستخدام أساليب العنف والإرهاب لفرض الرأي على الآخرين، أو لحرمانهم من حق التعبير عن آرائهم والدعوة إليها.

ومن هنا فينبغي أن يكون مرفوضاً ومجرماً بحكم القانون أي شكل من أشكال استخدام العنف والإرهاب الفكري والمادي. فحين تكفل بحكم الدستور حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم، لكل الأفراد ولكل الاتجاهات الفكرية والسياسية، لا يعود ثمة مُسَوِّغٌ أو مبرر لاستخدام القوة والعنف، ويصبح الأسلوب الوحيد المكفول والمشروع هو أسلوب الحوار والدعوة السلمية. وينبغي أن تكون ثمة في المجتمع سلطة تخول قانوناً مهمة رعاية هذا التعايش السلمي بين الآراء، فتمنع لجوء الأفراد أو الجماعات إلى أساليب العنف في مواجهة الخصوم والمخالفين، ولها سلطة كفهم عن أي فعل من هذا النوع وتجريمهم وتنفيذ القانون بحقهم.

إن اللجوء إلى العنف في مواجهة المخالفين في الرأي هو لب الاستبداد والطغيان، سواء أتم من قبل حاكم (فرداً كان أو فئة أو حزباً) ضد بقية الناس، أم تم بين الأفراد والجماعات وهي خارج دائرة الحكم والسلطان. ولذا كانت الديمقراطية في أحد معانيها هي حالة تعايش الآراء المختلفة في المجتمع تعايشاً سلمياً، يرفض أساليب العنف، وينتهج أسلوب الحوار والمقارعة بالمنطق والحجة.

3- حق مختلف الآراء في فرص متكافئة لاستخدام وسائل التعبير المختلفة، بحيث لا يجوز أن يحتكر طرف أو جهة حق امتلاك هذه الوسائل واستثمارها لمصلحته. وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أهمية إعادة النظر في مسألة "ملكية" وسائل الإعلام والتعبير، في اتجاه التأكيد على خطورة أن تكون هذه الوسائل حكراً أو حقاً للسلطة الحاكمة. فوسائل التعبير في المجتمع الديمقراطي، مجتمع كل الناس، هي حق للمجتمع كله، بمختلف فئاته وشرائحه ومختلف

الاتجاهات السياسية والفكرية الموجودة فيه. ونبغي، من أجل بلوغ أكبر قدر ممكن من نضج الممارسة الديمقراطية وسلامتها أن يكون حق استخدام هذه الوسائل مكفولاً للجميع في إطار الضوابط والمناهج التي تحددها القوانين.

إن التجسيد الفعلي العملي لحرية التعبير لا يكون إلا بضمان حق المواطن في امتلاك وسيلة التعبير أو إمكانية استخدامها، فبدون وجود الوسيلة المناسبة للتعبير عن الرأي لا يعود للفكرة نفسها أي معنى.

إن الاتفاق على مثل هذه الضوابط لتنظيم وتقنين عملية تبادل الآراء والاجتهادات المختلفة داخل المجتمع وتنازعها هي الضمان الوحيد لما يسمى حرية الرأي والتعبير، حيث إنها، إذا احترمت من قبل جميع الأطراف، أو فرض احترامها على الجميع بقوة القانون وجهات الاختصاص في المجتمع، هي الكفيلة بإتاحة الظرف والمناخ الصحي المناسب لنمو شخصية المواطن، واستقرار الحياة السياسية والاجتماعية، وتمرس الناس كأفراد وكمجموعات بروح التسامح العقلي والفكري، فيقبل كل فرد وكل طرف فكرة حق الآخرين في الاختلاف معه في الرأي، وحقهم المتساوي مع حقه في الدفاع عن الرأي والمحااجة دونه والسعي للإقناع به. ولكن في ظل القناعة بمقولة من قال: إن رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي مخالفني خطأ يحتمل الصواب".

ويتصل بهذا المعنى الإشارة إلى الأهمية الحيوية لهذه الفكرة في المفهوم الديمقراطي، فالقول بأن الإعلام في المجتمع الديمقراطي هو "السلطة الرابعة" يعني في منظور الممارسة العملية الواقعية أن الشعب لا يمارس سلطته فقط من خلال ممثليه في الهيئة التشريعية، ولكنه يملك ممارسة هذه السلطة بشكل مستمر ومباشر وبالغ التأثير من

خلال إتاحة الفرصة لكافة أفرادها للتعبير عن آرائهم والقيام بمسؤولياتهم في الرقابة والنقد والتوجيه والمشورة، عبر وسائل الإعلام المملوكة للمجتمع أو المملوكة للأفراد والجماعات السياسية والاجتماعية.

وإن هذه النظرة لموقع الإعلام وملكية وسائله المختلفة في منظور الطموح لإعادة بناء المجتمع الديمقراطي المزدهر في بلادنا تتبنى على القناعة بأن الاستثمار والتوظيف المنهجي المدروس للإعلام يمكن، بل ينبغي، أن يكون المدرسة السياسية التي يتعلم من خلالها الناس، وعبر الممارسة العملية، كيف يختلفون في الرأي، وكيف يتحاورون ويعبرون عن قناعاتهم وأفكارهم، وكيف يسهمون في تناول ومعالجة القضايا العامة، دون أن يخل ذلك بالعلاقات بينهم، باعتبارهم مواطنين متساوين جميعاً في الجدارة بالانتماء للوطن، ودون أن يخشوا إرهاباً أو عقاباً من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل من يخالفونهم في الرأي والاجتهاد.

الثالث: حق الإنسان في العمل السياسي المنظم. وهذا أمر يبرز كنتيجة منطقية للاعتراف للإنسان بحقه في امتلاك رأيه الخاص، ثم بحقه في إعلان ذلك الرأي والتعبير عنه والسعي لإقناع الآخرين به. ذلك أن طبيعة التعايش في أي مجتمع بشري تؤدي بطريقة تلقائية، لا مفر منها، إلى تجاذب وتلاقى الأفراد ذوي الآراء والتصورات أو المصالح المتقاربة، حتى يجد كل فرد في مجموعة الأفراد الذين يتفق معهم في الرأي والاجتهاد الدعم والسند المعنوي والمادي، ويجد بينهم ومعهم قوة وحماية، وإطاراً عملياً منظماً ومسؤولاً يمارس من خلاله حقه الشرعي والدستوري والإنساني في التعبير عن الرأي.

وان هذه الظاهرة، أي ظاهرة تلاقي الناس ذوي الرأي والتوجه المتشابه، وممارستهم الجماعية المنظمة للعمل السياسي هي في جوهرها ما يطلق عليه ظاهرة "التحزب" أو "الحزبية".

وبالرغم من أن الاستخدام السيئ لهذه الكلمة قد أدى إلى جعلها تكتسب، وبخاصة في البيئات المتخلفة حضارياً، أو التي خضعت لمختلف أنماط الحكم الفردي، مفاهيم معينة، وتصطبغ بأوصاف تضيف عليها سمات خاصة، وتحملها مضامين في أغلب الأحيان مرفوضة ومكروهة، أو في الأقل سلبية وغير إيجابية، من قبيل الربط بينها وبين مفاهيم الخيانة الوطنية أو العصية القطرية أو الفساد السياسي، إلا أن النظر العلمي الموضوعي لها يؤدي إلى القول بأن "التحزب" هو في مفهومه المجرد حقيقة بشرية واجتماعية قائمة. وهي قائمة بحكم فطرة البشر وضرورات تعايشهم في المجتمع الواحد. وهي قائمة سواء اعترفنا بها أم لم نعترف.

إن الذي يحدث في الواقع هو أحد أمرين:

الأول: ألا يعترف النظام السياسي أو المجتمع بظاهرة التحزب، أي حاجة الناس ذوي الرأي المتقارب للاجتماع والالتقاء المشترك، ومن ثم يضطر الناس إلى ممارسة هذه الحاجة في السر، وخارج ضوابط ورقابة المجتمع وسلطة القانون.

الثاني: أن يعترف المجتمع بأن هذه الظاهرة هي ظاهرة طبيعية ومشروعة ولازمة، ومن ثم يعمد إلى ضبطها وتنظيمها ووضع قواعد تجسدها في إطار العن والشرعية، حتى يتجنب مخاطر التنازع والتصارع العنيف بين الأطراف، وسلبات اللجوء إلى العمل السري، الذي يجر بالضرورة إلى حلقة مفرغة من

التجاذب العنيف بين مجتمعات الرأي وسلطة القانون التي تجرمها وتحاول منعها من الوجود.

وعلى ضوء هذا الفهم فإننا نؤمن بأن ظاهرة "التحزب" في حد ذاتها وبمفهومها المجرد عن أي مضامين أو ظلال معينة، هي ظاهرة طبيعية ولازمة للتعايش البشري السلمي، وأنه من الأسلم لأي مجتمع أن يعترف بها ويضبطها ويضع لها القواعد المناسبة لتحقيقها في أرض الواقع، على نحو يضمن السلام الاجتماعي وبشري الحياة السياسية، بإتاحة الفرصة لكل الآراء والاجتهادات لأن تنمو في جو صحي، وتتغذى هواء الحرية النقي، وتمتد غصونها وأوراقها في ضوء الشمس.

وبهذا لعنا نرد على مقولة من قال إن "الحزبية خيانة" أو أنها "إجهاض للديمقراطية" بالتأكيد على أن الحزبية في رأينا إنما هي "حق تجمع الناس ذوي الرأي والتوجه الواحد للعمل في شكل جماعي منظم"، وأن كل صاحب رأي أو اجتهاد له نصيبه المتساوي مع أنصبة الآخرين في الانتماء إلى الوطن أو إلى الأمة، وأن الانتماء إلى الرأي أو الاجتهاد الخاص لا يمس نقاوة الانتماء إلى الوطن ولا ينقص منها. بل إنه في مفهومنا هو الدليل على ارتقاء المواطن درجة أو درجات في سلم الرقي الحضاري والنضج الديمقراطي.

من ناحية أخرى ثمة من يميل إلى الاعتراض على الحزبية أو النفور منها لأنها في نظره قرينة للتعصب. ومع أنه يحدث في الواقع كثيراً أن الملتقين حول رأي واحد تتحول الرابطة بينهم إلى نوع من العصبية العمياء، ونوع من الولاء للكيان الذي هو الحزب أو التنظيم أكثر من كونها انحيازاً للرأي أو الاجتهاد السياسي. وهذه الحالة تتعكس سلباً على الممارسة السياسية، وربما تقود إلى تأجيج الصراعات واحتدامها، بدل

الإسهام في التخفيف منها. إلا أن هذا الاعتراض ليس لازماً بالضرورة وفي جميع الأحوال، وينبغي ألا يؤدي التخوف من وقوع هذه النتائج السلبية إلى رفض الفكرة من حيث المبدأ، لأن الفكرة هي ضرورة ولازمة للحياة الاجتماعية المستقرة. ومن ثم فلا يبقى أمام المجتمع إلا أن يبذل الجهد، وبضع ما يمكن من الضوابط، حتى يتجنب أكبر قدر من هذه السلبية، ويمكن تجمعات الرأي (أي الأحزاب) من أن تربي أعضائها على وضع رابطة الفكر والرأي قبل رابطة الهيكل التنظيمي، وعلى اعتبار الولاء للرأي هو لب وروح الولاء للحزب، الذي هو بدوره جزء من الولاء للمصلحة العامة، مصلحة الوطن والأمة.

يعرّف مرض الرُّهاب أو الفوبيا Phobia في علم النفس بأنه "مرض نفسي يعني الخوف الشديد والمتواصل من مواقف أو نشاطات أو أجسام معينة أو أشخاص". ومعروف أن الشخص الذي يعاني من هذا المرض، تصيبه حالة من القلق والرعب عندما يجد نفسه في مواجهة ذلك الموقف أو النشاط، على نحو لاشعوري لإرادي.

وإني أريد أن أزعّم أن تجربتنا المريرة مع حكم الاستبداد والتسلط والقمع، خلال أكثر من أربعة عقود، وخاصة فيما يتعلق بالعمل السياسي عامة، والعمل المنظم في شكل تنظيمات وأحزاب سياسية على وجه الخصوص، قد أصابتنا، أو بتعبير أكثر دقة، أصابت نسبة كبيرة منا بما يمكن أن نسميه "رهاب الحزبية"، أي ذلك الرعب الشديد الذي يصيب كثيرين منا عندما يسمعون مفردات الحزب والحزبية، ويزداد حدة إذا ما ووجه أحدنا بدعوة صريحة ومباشرة للانضمام إلى تنظيم أو حزب سياسي.

لقد لمسنا ذلك بكل وضوح منذ مرحلة مبكرة من عهد هذه الثورة المباركة التي أزاحت عنا ستر الخوف، وفتحت أمامنا آفاقاً مشرعة للشروع في تعلم أبجديات التداول في الشأن العام عامة، والشأن السياسي على نحو خاص، وذلك أننا رأينا كيف كان المواطنون يتفاعلون مع أي ذكر لمفردات (الحزب) و(الحزبية)، وكانت تظهر عليهم أعراض الخوف التي تنشأ عن "الرُّهاب"، فيرفضون هاتين الكلمتين، ويشرعون، على نحو غير إرادي، في ترديد ما ترسب في نفوسهم من انطباعات وأفكار عن مساوئ الحزبية، كما حرص نظام الاستبداد على ترديدها وترسيخها، من قبيل أن الحزبية "خيانة" أو أنها "إجهاض للديمقراطية"،

والأخطر من ذلك ما يقفز إلى وعيهم من ذكريات وصور مريرة، ارتبطت مباشرة بهذه التهمة "الحزبية"، ونعني ذكريات الإرهاب وممارسات القمع التي مورست بكل بشاعة وقسوة ضد المتهمين بعدم الولاء للرأي الأوحيد الذي كان يراد له أن يهيمن ويسيطر وحده، فكان يُزجَّ بكل من يتهم بهذه التهمة، وكل من يتهم بالانتماء إلى مجموعة أو حزب معارض، في السجون، حيث يتعرض لشتى أشكال التعذيب، وكثيرون قضوا نحبهم في السجون أو على أعواد المشانق في الساحات العامة وداخل الحرم الجامعي.

فماذا عسانا أن نفعل لعلاج أنفسنا من هذا المرض: رهاب الحزبية؟ في تقديري أننا بحاجة فعلاً إلى أخذ مشورة مختصين في علم النفس والتحليل النفسي، كي يرشدونا إلى الوسائل التي يمكن أن تساعدنا في هذا الخصوص، من واقع تجاربهم المباشرة في علاج الأفراد المصابين بهذا المرض، وربما يسهمون معنا في إيجاد الوسائل القابلة للتطبيق على الجماهير العريضة من الناس، من خلال افتراض أن هذه الجماهير تمثل جسمًا يخضع للقوانين الطبيعية والنفسية التي يخضع لها الفرد الواحد.

وأحسب أننا يمكن أن نستفيد من الوسائل ذاتها التي اتبعتها القذافي في زرع ذلك الرهاب في نفوسنا، عبر إخضاعنا طوال الوقت لضغط مقولاته الشهيرة ضد الحزبية، من خلال وسائل الإعلام ومناهج التعليم في المؤسسات التعليمية، وممارسات "غسيل الدماغ" التي كانت تطبق على الصغار والفتيان في معسكرات التربية العقائدية، فنضع الخطط المناسبة التي تهدف إلى ترسيخ قناعات مختلفة في عقول الناس عامة، مفادها أن امتلاك الفرد/المواطن لرأي مختلف عن آراء الآخرين، ولو

كان هؤلاء هم الحكام في قمة هرم السلطة، هو أمر طبيعي، وحق مقدس من حقوقه كإنسان وكمواطن، وأن توجه المواطن للاجتماع بالمواطنين الذين يتفقون معه على الرأي نفسه، والعمل معهم بطريقة منظمة سلمية، للدعوة لذلك الرأي، وهو ما تعنيه بكل بساطة كلمة "التحزب" و"الحزبية"، هو أيضاً أمر طبيعي، وحق من حقوقه كمواطن، وهو بمعنى من المعاني مزية، وليس عيباً، فهو دليل على رقي وعي المواطن بمضمون حقوقه وحرياته المقدسة، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي السلمي المنظم.

تحول الجبهة إلى حزب: خطوة تأخرت ما يزيد على عشرين عامًا

منذ أيام قليلة أرسل إلي الصديق الدكتور عبد المجيد بيوك حافظة تحتوي مجموعة من الأوراق التي كنت احتفظت بها، أو بنسخ منها، وديعة لديه، عندما قررت ترك كل شيء، والعودة إلى الوطن، من تلك الأوراق التي أظن أني سودت منها مئات من الصفحات، بين مقالات وبحوث ورسائل، كنت أنشرها أو أقدمها إلى مؤتمرات ولقاءات أو أرسلها إلى أصدقاء ورفاق في مسيرة النضال ضد حكم الاستبداد الذي قبرناه.

وقد لفت نظري، وأنا أقلب تلك الأوراق وأتصفحها، ورقة وجدت أني كنت وضعت لها العنوان التالي: "الجبهة ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، ثم فوجئت باكتشاف أن أحد العناوين الفرعية للمقالة التي تضمنتها تلك الورقة جاء على النحو التالي: "المستقبل السياسي للجبهة"، يليه عنوان فرعي آخر هو "التحول إلى حزب".

هذه الورقة ترجع بتاريخها إلى أوائل التسعينيات، حوالي 91 أو 92، وكانت ضمن العديد من الأوراق التي كنت أتحدث فيها عن قناعتي بأن مختلف المعطيات التي أصبحت تحوط وتحكم حركة الجبهة، تحتم الوقوف وقفة تاريخية، لإعادة النظر في كل شيء: المبادئ والمنطلقات، ثم الأهداف، ثم الوسائل والهيكل التنظيمية. ولقد تحدثت كثيرًا عن قناعتي بأن المنطلقات التي بنيت عليها الجبهة منذ تأسيسها لم تعد صالحة للتعامل مع المرحلة ومعطياتها ومستجداتها، وأن على الجبهة، إن هي أرادت أن تظل قادرة على التعامل مع المرحلة، أن تعيد بناء نفسها من جديد، على أسس مختلفة، ومنطلقات جديدة.

وقد وجدت في الورقة التي ذكرتها في بداية هذه المقالة أني تحدثت صراحة عن ضرورة أن تعيد الجبهة بناء نفسها كقوة سياسية منظمة،

تهيأ للتعامل مع متطلبات بناء البديل الديمقراطي، حالما تتاح الظروف للحركة السياسية الحرة، في منظور سقوط النظام، وانفتاح آفاق إعادة بناء ليبيا. ووجدت أني تحدثت صراحة ومباشرة عن ضرورة اتخاذ القرار المناسب والضروري بأن تتحول الجبهة إلى حزب سياسي، وهو القرار الذي اتخذته قيادة الجبهة بعد عشرين عاماً من تلك الدعوة المباشرة إليه.

وأقتبس هنا فقرات من تلك الورقة. أقول في إحدى الفقرات: "وهكذا ظلت الحاجة إلى البحث عن الهوية الفكرية والسياسية، التي يمكن أن يقوم عليها التنظيم في معركة المستقبل، قائمة وتزداد مع مرور الأيام إلحاحاً وضرورة، ذلك أنه بدون السعي الجاد والحثيث لإنجاز هذا البحث، فإن الأمل في تمكن أعضاء الجبهة الحاليين من مواصلة الالتقاء والعمل معاً في إطار "البديل السياسي" هو أمل ضعيف جداً، ولا يصح التعويل عليه، وسيكون الاحتمال الأكثر واقعية هو أن يجد هؤلاء الأعضاء أنفسهم، وقد تفرقوا، بين عازف كلياً عن المشاركة في العمل السياسي، وبين باحث عن جماعة سياسية لها فكر متميز، ورؤية محددة، يجد نفسه على وفاق معها، ومستعداً للمساهمة في العمل السياسي من خلالها.

إن هذا الاحتمال المؤسف هو احتمال واقعي وحقيقي، وسيظل هو المرشح للوقوع لا محالة، إذا لم يتم عمل حقيقي جاد لتوقي حدوثه، عبر إنجاز ما لم ينجز حتى الآن على صعيد تمييز الفكر، وتحديد الرؤية التي تعكس قناعات الغالبية من أعضاء الجبهة، وتكون صالحة لاعتبارها أساس اللقاء السياسي والعمل الجماعي المنظم".

ثم قلت تحت العنوان الفرعي التالي (التحول إلى حزب) ما نصه: "وهكذا فقد مثلت بداية الحديث عن (مستقبل الجبهة السياسي) عملياً

الخطوة الأولى في مسيرة البحث عن ملامح الأسس اللازمة لتحول الجبهة إلى (قوة سياسية منظمة) لها فكر متميز، ورؤية واضحة، وتصور للبديل السياسي في ليبيا المستقبل، ولها كذلك الاستعداد والتهيؤ لممارسة العمل السياسي المنظم بين جماهير الشعب، بمختلف قطاعاته وشرائحه وفئاته، وعبر مختلف المؤسسات الدستورية والاجتماعية المتاحة، لنشر فكرها السلمي مع سائر القوى السياسية العاملة.

وإذا كان التعريف اللغوي العلمي الصحيح لمفهوم (القوة السياسية المنظمة) هو لفظ (الحزب السياسي)، فلعله يكون قد آن الآوان، سعيًا لأكبر قدر من الوضوح والتحديد، وتجنبًا لأي لبس أو اختلاط في المفاهيم، لأن يتم الحديث صراحة عن مسألة الحاجة أو البحث في أهمية وشروط تحول الجبهة إلى (حزب سياسي) بالمعنى المحدد للمصطلح، ثم لأن يتم العمل الفعلي لاستكمال كل ما يلزم لذلك من دراسات علمية، وخطوات عملية تنظيمية.

إن أملنا الوحيد في أن يتحقق الهدف الاستراتيجي الذي ناضلنا، وما زلنا نناضل من أجله، وهو إقامة (البديل الدستوري الديمقراطي) هو في أن ندخل أو نواجه معركة ذلك البديل حالما يسقط النظام الحالي، وبتاح لكافة الليبيين فرصة العمل السياسي داخل البلاد، كقوة سياسية منظمة قادرة ومتهيئة للتحرك لتوعية وقيادة جماهير الشعب للتصدي لأية محاولات قد تقوم بها السلطة التي تتولى مقاليد الأمور، للتخلي أو التراجع عن تنفيذ المطالب الجوهرية الكبرى للشعب، التي تتمثل في مطلبين أساسيين هما: الشرعية والديمقراطية، ثم المساهمة في

تأسيس الحكم البديل وإعادة بناء البلاد بما يحقق الاستقرار والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية".

وها نحن أولاء نشهد تحول الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا إلى حزب سياسي، ولكن بعد ضياع ما يزيد على عشرين سنة من عمرها وعمر المناضلين فيها وعمر التجربة السياسية والنضالية في ليبيا في الوقت ذاته..

وكما يقال أن تأتي متأخرًا، خير من ألا تأتي أبدًا.. فلا نملك إلا أن نبارك هذه الخطوة، وندعو لها وللقائمين عليها بالتوفيق في خدمة الوطن والثورة ومستقبل الأجيال.

في مقالة سابقة أثرت هذه المسألة، وحذرت من أن استمرار حالة الفراغ السياسي في البلاد، سيكون هو مقتل الثورة، والنقطة الأضعف في بيانها الذي ما زلنا نحاول تمهيد الأرض لبنائه، كخطوة ضرورية أولى لوضع أسسه، قبل أن نشرع في إقامة غرفه وجدرانه. وقلت إن خلو الساحة السياسية من القوى القادرة على ملء هذا الفراغ، وأعني القوى السياسية التي يلتقي فيها الناس حول أفكار وآراء ومبادئ، وحول رؤى وخطط وبرامج، لا حول روابط عاطفية أو دموية، كمثل الالتقاء حول رابطة الدم التي يزعم أنها تربط بين أبناء القبيلة الواحدة، أو الالتقاء حول تلك العلاقة التي بنتها ظروف الحياة ومصادفاتها بالجهة أو المدينة التي ولد المرء وعاش أو استقر فيها، قلت إن خلو الساحة هذا من القوى القادرة على ملء الفراغ سيفسح المجال لقوى أخرى تبرز لتملأه. وها نحن أولاء نشهد البوادر الأولى لتحقيق هذا التخوف الذي عبرنا عنه، إذ أخذنا نشاهد ونسمع دعوات مختلفة في هذا الاتجاه. فثمة مؤتمرات يقال إنها تضم ممثلين عن القبائل الليبية، وهناك مجموعات مسلحة يعرف كل الناس أنها مشكلة على أساس قبلي، وأخيراً سمعنا عن وفد من القبائل الليبية يسافر إلى قطر لا ندري في أي إطار ولأي هدف، ومن يتكفل بترتيبات السفر والإقامة له، ونعجب كيف تفسح دولة قطر المجال لوفد لا يمثل الدولة الليبية ولا أي جهة اعتبارية فيها.

ومع ذلك فقد ملنا إلى عدم المبالغة في التخوف من هذه المظاهر، باعتبارها امتداداً طبيعياً لممارسة تعود عليها الناس واستمرت فئات معينة من الوصوليين والمرترقة ممارستها مستغلة التوجه السائد لدى النظام السياسي لتشجيع وتفعيل الرابطة القبلية وإقحامها في صلب

الممارسة السياسية، ولكننا فوجئنا في الأيام الأخيرة الماضية بنعرة
جهوية انفصالية قبيحة تظهر على ألسنة بعض الناس، بلغت قمته في
ذلك الخبر الذي يتحدث عن تشكيل (مجلس برقة العسكري). وقد ذهلت
أيما ذهول، وفجعت أيما فجيعة، بالاستماع إلى هذه التسمية المباشرة
التي لا تخجل من النطق بكلمة (برقة) في هذا الوقت الذي يحاول
الليبيون جميعهم قسر أنفسهم على التحدث بلهجة واحدة، لا ترفع اسماً
غير اسم ليبيا، ولا راية غير راية الوطن الواحد الموحد.

وبالطبع جاءت هذه التسمية، وما جرته وراءها من تسميات مشابهة،
أخذت تتحدث عن (برقة) ونصيبها من الثروة والسلطة، لتكشف الستار
عن طبيعة هذا التوجه الانفصالي الذي بدأ في الظهور مستتراً بمسميات
أخرى غير مباشرة، من قبيل الفيدرالية ومحاربة المركزية وما إلى ذلك،
وربما بات أنصاره يتخذون سنداً لهم ما طفح على سطح الساحة
والخطاب السياسي من توجه لدى آخرين في مناطق أخرى من الوطن
للتعصب الزائد عن الحد لمناطقهم وجهاتهم ومدنهم، فنجد بعضهم
يتحدث عن فضل طرابلس وأهلها، ويضفي عليهم وحدثهم صفات المدنية
والحضارة، وبعضهم يتحدث عن أمجاد وبطولات المنحدرين من مدينة
معينة، ونسبة الفضل في تحرير طرابلس وغيرها من مدن إلى ثوارها
ورجالها، ونجد آخرين يختلفون ويتصارعون حول تأكيد الفضل في اندلاع
ثورة فبراير المجيدة لمدينة دون أخرى، بالزعم أن أول شهيد كان منها..
وما إلى ذلك.

واني لأجد نفسي مجبراً على الحديث بأقصى ما أملك من الحدة
والغضب لرفض هذه النعرة الممجوجة، التي قلت في عنوان المقالة
إنها كشفت عن وجهها القبيح، وأدعو من هذا المنبر نخبة الوطن من

وطنيين مخلصين واعين بخطورة الأمر إلى أن يبادروا إلى إعلان مواقفهم الصريحة منها، وفعل ما بوسعهم لمواجهتها بما ينبغي أن تواجهه به من رفض واستنكار، ثم السعي الحثيث لبلورة خطاب سياسي وطني، يضع الأمور في نصابها، ويبعد لمبادئ الثورة نصابها ووضوحها، ولعلي لا أبعد عن الحقيقة عندما أؤكد أن أهم مبدأ من هذه المبادئ هو التمسك بوحدة التراب الوطني، وجعل هذه الوحدة هي الثابت الأبرز من ثوابت الثورة، بحيث تتحدد المواقف، وتوزن التوجهات بمقدار اتساقها وإخلاصها إلى هذا المبدأ، ومقدار تمسكها به ودعمه.

منذ البداية كنت أجد كثيراً من النفور من أي حديث لا يستطيع الانفكاك من أسر تصور الوطن على أساس توزيعه الجغرافي إلى شرق وغرب وجنوب. وذلك لأنني عشت معظم حياتي في ظل وطن واحد، ومنذ بلوغي سن الرشد السياسي، أي الثامنة عشرة من عمري، ودخولي الجامعة، وجدت نفسي أجلس في القاعة الدراسية نفسها مع إخوان لي جاءوا من كل أنحاء الوطن، كان منهم القادم من طرابلس المدينة، وكان منهم القادم من أقصى الغرب، من زوارة، وكان منهم القادم من ترهونة وبنى وليد، والقادم من مختلف مناطق جبل نفوسة: غريان ومزدة ونالوت وكاباو، وكان منهم القادم من الجنوب: سبها وهون وغيرهما، ناهيك عن القادمين من أقصى الشرق: طبرق ودرنة، ومن أقصى الجنوب: الكفرة وجالو وأوجلة. ثم جمعت ملابس حياتي العملية، أثناء الدراسة العليا، وأثناء العمل بالجامعة، وخلال الفترة التي عشتها خارج الوطن، أحسب نفسي مناضلاً من أجل خلاص الوطن وانعتاقه، أقول جمعت هذه الملابس بيني وأعداد كبيرة من أبناء الوطن، من كل جهاته وأعراقه وثقافته، ولم يكن يجمع بيننا في كل تلك الظروف سوى روابط معنوية موضوعية: الزمالة في الدراسة، أو الزمالة في العمل، ثم الرفقة في ساحة النضال والعمل السياسي، حتى بت أقول كما قال الصديق فؤاد سيالة في مقالته الجميلة (رب أخ لي لم تلده أمي)، لأنني أشعر بالفعل أن آصرة متينة من القربى الفكرية والسياسية والعاطفية تربطني بكثير من هؤلاء، أكثر مما قد تربطني صدفة الميلاد أو الإقامة في منطقة من مناطق الوطن، أعني جهاته الجغرافية: شرق أو غرب أو

جنوب، ببعض القاطنين في نفس المدينة التي أسكن فيها، وبعض المولودين في نفس الواحة التي ولدت فيها.

ولقد بت أشعر بكثير من الرفض والاستهجان للعبارة التي أخذت أسمعا ممن ينادون بالعودة إلى تقسيم البلاد إلى مناطق وأقاليم ترتبط ببعضها برابطة الحكم الاتحادي، عندما يصرون على التعبير عن أبناء الوطن بأنهم: شراقة وغرابة وفزانيون، وعندما يختارون ضمير جمع الغائبين (هم) للتعبير عن أولئك، ويعبرون عن أنفسهم بضمير جمع المتكلمين (نحن) ويعنون بذلك سكان (برقة). وقد ظلت أجد نفسي مدفوعاً للرد عليهم بقوة بتساؤل أطلب منهم الإجابة عنه بتحديد ودقة، يقول: من هم هؤلاء الذين تقولون عنهم (هم)، وترعمون أنهم سوف يهيمنون على مقدرات الوطن ويسيطرون على تحديد مصيره؟ وهل يمكن أن تقنعوني بأن هناك كتلة واحدة متجانسة اسمها (أهل الغرب) مقابل كتلة واحدة متجانسة اسمها (أهل الشرق)؟ إن الواقع الذي نلمسه ونعيشه في كل مفاصل حياتنا يفند هذا القول ويرده.. فأخواننا المواطنين الذين يعيشون في مختلف بقاع ذلك الإقليم الذي تريدون أن تعيدونا إليه، والذي عرف تاريخياً باسم (طرابلس)، ليسوا سواء في تصورهم للوطن ومستقبله ومصيره والسياسات الكفيلة بنقله إلى آفاق التطور والازدهار التي نحلم بها جميعاً، وليسوا سواء في قناعاتهم الفكرية والسياسية حول طبيعة الدولة المدنية التي نريد أن نؤسسها معاً. وإن الواقع الذي نعيشه أيضاً يؤكد لنا في كل يوم ولحظة أننا لا نجد أنفسنا البتة متفقيين مع من تريدون أن تحشرونا معهم في خندق واحد، هو خندق الإقليم الجغرافي التاريخي الذي يسمى (برقة)، فثمة من أبناء (برقة) من أختلف معهم تماماً على كل تصوراتهم ومواقفهم فيما يتعلق

بطبيعة الدولة وأسسها وآفاق إعادة بنائها، ومن ثم فلا أجد في نفسي أي رابطة تربطني بهم، لمجرد أنهم (برقاويون).

وهذا ما قصدته من العنوان الذي اتخذته لهذه المقالة، فما يجمع بيني وغيري من إخواني المواطنين من مختلف ربوع الوطن ونواحيه، هو الوطن وتطلعنا لأن نبنيه معاً كما ظللنا على مدى عقود من حياتنا ونضالنا السياسي نحلم به وتتصوره وتتمناه، أما الجغرافيا فلا أجد، ونبغي ألا يكون لها أي معنى أو أثر، في تحديد قناعاتنا وتصوراتنا الفكرية السياسية. إنني ألتقي حول فكرة الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المؤسسات وسيادة القانون، دولة العدالة والتنمية والازدهار والتقدم، مع كل من يؤمن معي بهذه المبادئ والأسس، مهما كانت النقطة التي ولد أو يعمل أو يقيم فيها. وإنني في هذه اللحظة التي أكتب فيها هذه الكلمات ألتقي في إطار الحزب السياسي الذي أُنتمي إليه (تجمع ليبيا الديمقراطية)، مع إخوان لي من المواطنين، ينتمون إلى قبائل مختلفة، وإلى جهات مختلفة، وأجد أن هذه الرابطة الفكرية التي تربطني بهم، تتجاوز تماماً مكان الولادة الذي تشير إليه بطاقات هويتهم الشخصية، أو مكان الإقامة الذي يشير إليه كتيب العائلة.

وسوف أظل أؤكد أن ما يجمعنا هو الوطن الواحد، وأن ما يربط بيننا هو الانتماء إليه وإلى حاضره ومستقبله، وأنني سوف أناضل بكل ما أملك من قوة فكرية وسياسية، للحيلولة دون أن نفرقنا الجغرافيا من جديد إلى شرق وغرب وجنوب.

من معركة قانون الانتخابات إلى معركة تقسيم الدوائر الانتخابية

بعد مخاض عسير ظهر إلى النور قانون انتخابات المؤتمر الوطني. ظهر بعد معاناة كبيرة، حاولنا خلالها أن نعالج التشوهات التي شابت المسودة الأولى، فتمكنا من علاج بعضها، ولم تتمكن من علاج البعض الآخر. ولكننا حرصاً على أن نقلب هذه الصفحة، وأن نتجه إلى اتخاذ الخطوات الإجرائية اللازمة للتحضير للانتخابات، قبلنا الصيغة التي انتهى إليها المجلس الوطني.

بيد أننا ما كدنا نتنفس الصعداء لانتهاثنا من معركة القانون، حتى جابهتنا الأنباء عن نشوب معركة ثانية هي معركة المعيار أو المعايير التي يجدر أن تتبعها لتوزيع المقاعد المائتين على دوائر انتخابية في كل أنحاء الوطن. ونقلت تسريبات عما يحدث وراء كواليس المجلس الوطني أن ثمة صراعاً حاداً نشب بين أعضاء المجلس حول التقسيم الإداري الذي يمكن أن يتبع، مستجيباً لمعطيات السكان والجغرافيا والسياسة، فتوزع على أساسه مقاعد المؤتمر بطريقة ترضي كل السكان وكل المناطق وكل التوجهات.

وقد أزعجني على الصعيد الشخصي ما سمعته من أن الجدل يدور حول الخيار بين تبني تقسيم البلاد إلى ولايات ثلاث : طرابلس وبرقة وفزان، أو العودة إلى نظام المحافظات العشر. وكأننا بتنا عاجزين عن إيجاد حلول تتناسب والمعطيات الحاضرة التي تتحرك فيها. ولعل المؤسف والمزعج في هذا الصدد هو اعتقادي أن الجدل كله يدور منطلقاً من شعور بات يترسخ لدى البعض بأن ثمة خطراً ماثلاً بقوة لأن تهيمن جهة أو منطقة على بقية الجهات أو المناطق.. وهو الشعور الذي

تتعلق منه وتستند إليه دعوات تقسيم البلاد الموحدة إلى أقاليم أو مناطق متحدة.

واني منذ البدء أبادر لتأكيد ما عبرت عنه في أكثر من مناسبة سابقة أني أرفض رفضاً مبدئياً أي دعوى تتضمن خطر قيادة بلادنا التي انتزعناها بدمائنا وتضحياتنا موحدة، إلى قسمتها أجزاء ومناطق وجهات، يتغذى خلالها شعور ساكني كل منطقة أو جهة بأنهم مهددون بأن يهيمن عليهم سكان المنطقة أو المناطق الأخرى، فينفردوا دونهم بالسيادة على مقدرات البلاد وتحديد مساراتها السياسية والاقتصادية والتنمية. واني واثق أن الخيار الصحيح هو إصرارنا جميعاً في كل أنحاء الوطن على التمسك بالبلاد واحدة موحدة، والتوجه لتوظيف جهود كل أبنائها في مختلف المناطق، على قدم المساواة، لإعادة بنائها دولة مدنية ديمقراطية نامية ومزدهرة. كما أني واثق من قدرتنا على فعل ذلك، إذا ما تمكنا من مقاومة هذه الدعاوى التي تلعب على أوتار معينة تجد لها صدى وقبولاً عند بعض المواطنين، وخاصة وتر التهويل من آثار ومخاطر المركزية، ورفع شعارات التحذير من التهميش والإقصاء وما إلى ذلك.

ومع ذلك فإني أرى أن هذه المعركة حول معايير تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية هي معركة سابقة لأوانها ولا معنى لها في هذه المرحلة، ذلك أن المؤتمر الوطني الذي نريد تقسيم البلاد إلى دوائر لانتخاب مرشحين له هو مؤتمر انتقالي محدود الصلاحيات، له مهمة واحدة محددة هي وضع الدستور الدائم للبلاد. ومعركة وضع الدستور، إذا صح تصويرها بأنها معركة، هي معركة فكرية سياسية، سيكون العامل الأهم فيها التوجهات والعقائد السياسية لأعضاء المؤتمر الذين سوف ينتخبون لأداء هذه المهمة، ولا قيمة مطلقاً لاتِّمَاء هؤلاء الأعضاء لمنطقة معينة

أو لأخرى.. فمعركة صياغة الدستور لا محل فيها لأية صراعات أو تجاذبات جهوية أو مناطقية، لأنها لا تتعلق بوضع التشريعات أو القوانين أو اختيار مؤسسات الحكم التي سوف تتولى السلطات المختلفة، ولكن المحل الأول والأهم فيها هو للخلافات الفكرية السياسية. وعلى هذا الصعيد يمكن أن يجتمع في المؤتمر الوطني مؤيدون لتوجهات فكرية أو سياسية معينة ممن ينتمون إلى كل أنحاء البلاد، من أقصى شرقها إلى أقصى غربها، وإذا شئنا الحديث بلغة الانقسام ممن ينتمون إلى طرابلس أو برقة أو فزان.

إذن فلا معنى في هذه المعركة للتخاصم حول شرق وغرب أو شمال وجنوب، بل الأهم من كل ذلك هو توجه السياسيين والنخبة المؤثرة في المجتمع للتشاور أو التجادل حول طبيعة الدستور الذي نحلّم بأن نضعه لتأسس عليه ليبيا الجديدة.. وآمل أن يشرع المثقفون والسياسيون على الفور، ودون إضاعة أي وقت في الجدل حول جهات أو مناطق أو دوائر انتخابية، لتدارس الملامح الأساسية التي نريد أن نضمنها دستور البلاد الدائم، فنتفق أو نتحدث على الأقل حول نظام الحكم، وما إذا كان من الأفضل لنا التوجه لتبني النظام الجمهوري أو غيره، والنظام البرلماني أو الرئاسي، وننتهي من إيجاد الصيغة المناسبة لوضع حد للجدل حول مرجعية الدولة وهويتها، وما يتفرع عن ذلك من حديث حول لغتها الرسمية ومصادر التشريع فيها .. إلخ.

هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه السلطة القائمة في البلاد، وإلى جانبها المثقفين والنشطين في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

فراعة عدم العدالة في توزيع مقاعد المؤتمر الوطني: عملية خداع كبرى

بعد أن استنفذت حجج المركزية والتهميش التي ظل دعاة الفدرالية يرفعونها تأثيراتها في إقناع الناس بالفكرة، ظنوا أنهم وجدوا ضالتهم في مسألة (توزيع مقاعد المؤتمر الوطني)، وما يروجون له من دعوى أن هذا التوزيع غير عادل، لأنه يعطي (إقليم) طرابلس 100 مقعد، ويعطي (برقة) 60 مقعداً، ويعطي (فزان) 40، وبظنون أنهم يجدون دعماً قوياً لدعواهم بإجراء عملية حسائية بدائية، حصيلتها أن ممثلي إقليم طرابلس سوف يمتلكون ما يسمى (الثالث المعطل) أو حق (الفيتو)، ومن ثم فلا يمكن أن يمر أي قرار إلا بموافقتهم.

والحقيقة أن في هذا الطرح عملية خداع كبرى مقصودة، تهدف إلى جذب أنظار المواطنين للتركيز على هذه الحجة، وشغلهم بها عن الالتفات إلى ما يكمن وراء هذه الدعوى من خلفيات وأبعاد، يحرص دعاة الفدرالية على إخفائها وعدم المجاهرة بها.

وتستند هذه الدعوى إلى استثمار الحجة التي منحها لهم المجلس الوطني الانتقالي بتبني معيار توزيع المقاعد على أساس تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم.. وفي تقديري أن المسألة برمتها نشأت من هذه النقطة.. فلا شك أننا عندما ننتقل من التقسيم الثلاثي للبلاد، سوف نصطدم بالضرورة بإشكالية المعيار الذي سوف تتبعه كيلا يجور، أو إذا تبينا المصطلح الذي بات أثيراً لدى الفدراليين، كيلا يتغول إقليم على آخر، بسبب اختلاف الكثافة السكانية. وبالطبع سوف نصطدم بفكرة أن الكثافة السكانية الكبرى تتركز في ما يسمى إقليم طرابلس، التي تعادل إن لم تتفوق في الواقع على مجمل سكان الإقليمين الآخرين: برقة وفزان.

وكما أسلفت لقد لقي الفدراليون ضالتهم في هذه الغلطة التي ارتكبتها المجلس الوطني، ولم يدخروا جهدا لاستثمارها واللعب بها على عقول وعواطف بعض المواطنين.

وأنا أبادر إلى القول بأني لا أحجر على أحد أن يرى الرأي الذي يقتنع به، وبذهب المذهب الذي يروق له، ويكفل له النظام الديمقراطي حرية التعبير عن هذا الرأي بكل الطرق السلمية المشروعة، ولكني أحتفظ بحقي في التعبير عن رأيي في هذه المسألة، وحقي في أن أصورها بالصورة التي أقدرها..

وقد عنونت المقالة بقولي إن في رفع هذه الدعوى؛ دعوى عدم العدالة في توزيع المقاعد، عملية خداع كبرى، تلعب على إبراز مسألة الفارق في عدد المقاعد المخصصة لكل إقليم، وتتغافل تمامًا عن حقيقة جوهرية هي أن أهم مسألة سوف تعرض على المؤتمر الوطني العام، وهي وضع الدستور الدائم للبلاد، هي مسألة سوف يتحدد القرار والاختيار بشأنها من منطلق القناعات الفكرية والسياسية، ولا علاقة لها مطلقًا بالمنطلق الجهوي الذي يتحدث عنه الفدراليون.

وأزيد المسألة توضيحًا بالقول إن ما ينتظر أن يقع حوله الخلاف أو يدور الجدل هي مسائل سياسية وفكرية محددة، يأتي على رأسها اختيار نظام الحكم والتعبير عن علاقة الدين بالدولة وموقع الشريعة الإسلامية من مسألة التشريع، وربما يضاف إليها مسألة المطالب التي يرفعها إخواننا في الوطن من الأمازيغ والطوارق والتبو. وأنا أقول إنه عندما تطرح هذه المسائل على الحوار والنقاش، ثم على التصويت في المؤتمر الوطني، لن نجد أعضاء المؤتمر يختارون أو يصوتون لأنهم طرابلسيون أو برقاويون أو فزانيون، ولكن لأنهم يؤمنون بهذا النظام أو ذاك،

وبذهبون هذا المذهب السياسي أو ذاك. وهنا سوف نجد على سبيل المثال أن من يؤيدون تبنى النظام الملكي، لا ينتمون إلى إقليم بعينه، بل هم من كل أنحاء الوطن، من طرابلس وبرقة وفزان، وبالمثل سوف نجد مؤيدي النظام الجمهوري البرلماني، أو الجمهوري الرئاسي ينحدرون من مختلف أنحاء الوطن ومختلف قبائله.. سوف نجد في هذا المعسكر أو ذاك الطرابلسي والبرقاوي والفزاني، وسوف نجد الزواري والترهوني والعيدي والبرعصي، ولن يكون هناك أي أثر للانتماء الجهوي أو القبلي في تحديد الخيارات السياسية المطروحة على النظر والاختيار.

واني أنطلق في هذا القول من موقفى الشخصي؛ إذ أجد أن ثمة ما يربطني على الصعيد الفكري والسياسي بإخوة لي في الوطن من زوارة غرباً إلى طبرق شرقاً إلى الكفرة وسبها جنوباً، أقوى وأكبر مما يربطني بإخوة لي لا صلة بيني وبينهم سوى هذا الوجود الذي فرضته صدفة الميلاد أو ظروف الدراسة والعمل وكسب العيش، ومنهم من قد أشترك معه في السكنى لا في المدينة نفسها، بل ربما في الشارع نفسه.

ولعلي أزيد على هذا فأقول، إني أجد نفسي عند طرح بعض المسائل الفكرية والسياسية أختلف مع أخي شقيقى الذي أسكن معه في البيت نفسه.. ولو أننا وجدنا معاً أعضاء في المؤتمر الوطني، وطرحت مسألة ما، فمن المرجح أن ينحاز كل منا إلى جانب مختلف، يلتقى فيه مع من يتفقون وإياه في الموقف والتقدير السياسي، ولو كانوا من أقصى بقع الوطن وجهاته.

أخلص إلى القول بأن رفع هذه الفزاعة، فزاعة التوزيع غير العادل لمقاعد المؤتمر الوطني العام هو نموذج كلمة الحق التي يراد بها باطل.. فلا جدال أننا إذا ذهبنا وراء تقسيم الوطن إلى ثلاث ولايات أو ثلاثة

أقاليم، فسوف نجد أنفسنا بالضرورة نصطدم بفكرة الاختلاف في التوزيع بين الأقاليم، ونصطدم بمعضلة إيجاد المعيار الذي تتبناه كيلا يجور إقليم على إقليم، وسوف نصطدم بمعضلة الخضوع أو عدم الخضوع لمعيار الكثافة السكانية، ولكن المسألة المطروحة في المؤتمر الوطني هي مسألة لا علاقة لها البتة بهذا التقسيم الجهوي للوطن إلى ولايات وأقاليم. واني أرى أن إخواننا دعاة الفدرالية، لا يفعلون سوى إحداث مزيد من الإرباك والخلط والبلبلة. أما تبنيتهم أسلوب التهديد باستخدام قوة السلاح، وتكوينهم للمجالس العسكرية التي تعلن انتماءها إلى جزء من الوطن، ثم بلوغهم حد الزحف على المنطقة التي يريدون أن يكرسوا فيها العودة إلى تقسيم البلاد إلى شرق وغرب، إلى طرابلس وبرقة، فهو أمر مؤسف أولاً، وهو مرفوض تماماً ثانياً.. واني لآمل أن يوجد من العقلاء في الجانبين من يطفى هذه النار التي توشك أن تشتغل فتحرق الوطن كله.

إخواننا من المؤمنين بأن الفدرالية هي الحل الأمثل لما عانت منه بلادنا ولا تزال تعانيه من آثار سلبية لمركزية الإدارة، وما يزعمون أن مناطق في الوطن، على مدى عقود من الزمن، تحت الحكم الشمولي المستبد، قد لقيته من مظاهر الإهمال والتهميش والحرمان، لهم الحق كل الحق في أن يروا هذا الرأي، وبذهبوا هذا المذهب، ولهم الحق كل الحق في أن يعبروا عن هذا الرأي بحرية، بالوسائل السلمية المشروعة للتعبير، ولهم في النهاية الحق كل الحق في أن يجتمعوا حول هذا الرأي، ويحتشدوا وراءه، للدعوة له، وكسب الأنصار والمؤيدين، إذا ما قرروا أن يعملوا في شكل جماعي منظم، من خلال حزب سياسي، معلن الأهداف والبرامج.

ولقد بدأ إخواننا هؤلاء يتحدثون عن توجههم هذا، ويعبرون عنه علناً، في المحاضرات والندوات واللقاءات العامة، وعبر وسائل الإعلام والمطبوعات والمنشورات المختلفة. ودخل كثيرون منا معهم في حوار وجدال، سهل حيناً، وصعب أحياناً أخرى، ولكنه ظل مقبولاً من الطرفين، في إطار الحق المتكافئ لكليهما في امتلاك الرأي المختلف والتعبير عنه. ولكننا اختلفنا معهم اختلافاً حاداً وجذرياً عندما تجاوزنا هذا الحد، وأعلنوا من طرف واحد تشكيل كيان أو إطار سياسي، سموه (مجلس برقة)، وزعموا له من الصلاحيات ما يتجاوز صلاحيات المجلس الوطني الانتقالي، ثم عينوا له رئيساً، مخولاً حسب زعمهم بتمثيل الإقليم حتى أمام الجهات الأجنبية.

عند هذا الحد قلنا لهم إنهم قد تجاوزوا الخط المسموح بالوصول إليه، ووقفنا ضدهم بكل قوة، لأننا رأينا فيما أقدموا عليه تهديداً حقيقياً لوحدة

ليبيا التي نحسب أننا جميعاً، وعلى رأسنا شهداؤنا الأبطال، قد ضحينا بكل غال ورخيص من أجل المحافظة عليها، مظلة نقف تحتها كلنا على قدم المساواة، دون أي تفرقة بين شرق وغرب وجنوب، بل حتى بين مدينة كبيرة أو صغيرة أو قرية أو نجع في أقصى بقعة من الوطن.

وعلى الرغم من أن المؤتمر الذي سمي زوراً باسم (مؤتمر سكان برقة)، قد أثار من حيث القائمين عليه وملابسات عقده وطريقة الدعوة إليه الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، إلا أننا لم نتفق مع كل أولئك الذين ذهبوا مذهباً نراه متطرفاً وغير مقبول إلى الاتهام والتخوين والتشويه، من قبيل وصف القائمين على المؤتمر بأنهم من (أزلام) النظام والذين كانوا متعاونين معه، أو أنهم مجرد طامعين في السلطة وساعين إلى الحصول على مناصب أو مواقع قد فقدوها، أو كانوا يطمعون في الحصول عليها، ولكنهم لم يوفقوا في ذلك، وبالطبع رفضنا رفضاً قاطعاً اتهام هؤلاء بأنهم مجرد عملاء ينفذون مخططات ترعاها دول أجنبية.

ومع أن إخواننا من دعاة الفدرالية قد تجاوزوا بدورهم الكثير من الخطوط المسموح بها في إطار الحوار السياسي الديمقراطي، إلا أننا نقول عنهم، كما عبرت في عنوان هذا المقال، إنهم (إخوان لنا، أرادوا الحق فأخطؤوه)، ونقول لهم إن طريق الحق الذي كان عليهم أن يسلكوه ويمضوا فيه إلى غايته هو طريق الحوار الديمقراطي والعمل السياسي السلمي، الذي تحسم فيه الخلافات في الآراء والمذاهب الفكرية والسياسية من خلال صناديق الاقتراع وما تفرزه من نتائج، تمثل إرادة الأغلبية من المواطنين، يكون على جميع أطراف العمل السياسي أن يعترفوا ويقبلوا بها، ثم يبقى للطرف الذي لم يفرز رأيه بتأييد الأغلبية الحق الدستوري في مواصلة التعبير عن رأيه وموقفه، والدفاع عنه،

والترويج له، والسعي بكل الوسائل الديمقراطية السلمية لكسب الأنصار والمؤيدين، حتى إذا جاءت دورة انتخابية تالية، يدخل المنافسة ويحاول أن يحصل على دعم الناخبين.

هذا هو الطريق الذي تتمنى أن تتفق جميعنا على أنه الطريق الوحيد للممارسة السياسية السلمية، إذا ما أردنا التعاون في تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية التي ستظلنا جميعنا على قدم المساواة بمظلة القانون وحكم المؤسسات وتحكيم إرادة الأغلبية لحسم الاختلافات في الآراء والمواقف.

لعل من أهم المسائل التي باتت تفرض نفسها بقوة على ساحة الجدل السياسي، حول أفضل الخيارات الإدارية لبناء ليبيا الجديدة، مسألة المركزية واللامركزية، التي تبلغ في طرفها الأقصى لدى البعض حد الدعوة إلى تبنى نظام الفيدرالية، ويعني به بعضهم العودة إلى نظام الولايات الثلاث: طرابلس، وبرقة، وفزان، ومن هؤلاء من بات يتحدث علناً ومباشرة عن (ولاية برقة).

والحجة التي يستند إليها معظم المنادين بمثل هذه الدعوات هي القول بأن مناطق كثيرة في ليبيا قد تعرضت لظلم كبير، وإقصاء وتهميش وحرمان من ثروة البلاد، التي صرفت على مناطق بعينها، تركت فيها كل المشروعات الاقتصادية المهمة، وكل الخدمات العامة، حتى بات سكان المناطق الشرقية مثلاً "يهاجرون" إلى طرابلس وسرت، كي يتمكنوا من الالتحاق بوظائف مهمة، أو إنشاء مشروعات اقتصادية وما إلى ذلك. وبات المواطن يعاني الأمرين، ويتكبد ما لا يطاق من المتاعب والخسائر كي ينجز إجراء إدارياً معيناً، أو يحصل على تأشيرة دخول لإحدى الدول.

ويقول هؤلاء إن علاج هذه المشكلة الوحيد يكمن في تبنى نظام إداري (فيدرالي) يمنح الأقاليم أو المناطق صلاحيات إدارية وتشريعية تمكنها من إدارة شؤون سكانها وتقديم الخدمات لهم، وتنمية مواردها الاقتصادية، بعد الحصول على نصيب عادل من ثروة البلاد.

ولقد كان من أكثر ما يزعجني في طريقة تناول هؤلاء للمسألة حديثهم بلغة جهوية انفصالية بغیضة بالنسبة لي ومرفوضة تماماً، إذ سرعان ما نسمع على لسانهم عبارات تتضح بالجهوية مثل (عرب الشرق

وعرب الغرب) أو (الغرابة والشراقة) أو (عرب طرابلس وعرب مصراته وعرب الجبل) إلى آخر هذه التصنيفات.

وفي تقديري أن هذه التعبيرات ليست مجرد ألفاظ تنطق، وعبارات تظهر على اللسان، ولكنها انعكاس لأفكار ومواقف سياسية، سيكون لها أسوأ التأثير على المسارات التي نحلم أن نسير عليها في توجيهنا نحو بناء دولة ليبيا الحديثة، التي ينبغي أن نصر على بقائها دولة واحدة قوية متماسكة.

وإني أرى أن العلاج الأمثل لمسألة المركزية المطلقة البغيضة التي سادت طوال حكم الاستبداد القذافي البائد، هو في تبني نظام اللامركزية الإدارية، الذي يمنح الإدارات المحلية، حتى في أصغر تجمع سكاني، في أقصى مناطق البلاد، الصلاحيات والإمكانات البشرية والمادية، لتوفير الخدمات للسكان حيث يوجدون، دون الحاجة إلى انتقالهم إلى المراكز الحضرية الكبرى، ناهيك عن الحاجة إلى الانتقال إلى عاصمة البلاد للحصول على تلك الخدمات.

وإني على قناعة تامة بأن حل هذا الجانب من آثار المركزية المطلقة الماضية، هو في وضع خطط وطنية شاملة وعاجلة للتحول بالبلاد إلى نمط الحكومة الإلكترونية، التي توفر لأي مواطن في أي بقعة من الوطن ما يحتاج إليه من خدمات إدارية، من خلال منظومة الحاسوب التي تربط مركز الخدمات المحلي بمنظومة مركزية على مستوى البلاد كلها.

ولا يقولن أحد إن ذلك بعيد المنال أو مستحيل التحقيق، في بلادنا التي تعاني فيها الغالبية العظمى من السكان من تخلف حضاري هائل، وأمية (تقنية/إلكترونية) سوف يكون من الصعب محوها والتغلب عليها، ذلك أني واثق من أننا، لو أحسنا وضع الخطط العلمية والعملية المناسبة،

سوف تتمكن من القضاء على (الأمية التقنية) في البلاد كلها خلال مدة لا تتجاوز سنتين إلى ثلاث سنوات. ويمكننا بكل تأكيد أن نبدأ بخطة طوارئ عاجلة لمحو أمية العدد الكافي من الموظفين الذين سوف يكلفون بالتعامل مع منظومة الحاسوب الإدارية، بحيث يوجد منهم في كل تجمع سكني، مهما قل سكانه، وبعد مكانه، عدد كاف لإدارة مكتب الخدمات المحلي المرتبط بالمنظومة الإدارية الوطنية.

وإني أبنى هذه الثقة التي أتحدث عنها على مشاهدتي كيف تمكنت دولة، يفترض أنها دولة نامية مثلنا، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، من قطع أشواط مذهلة في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، فافت فيها حتى ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة التي اخترعت تلك التقنية أصلاً.

وإذا ما علمنا أن أعداداً كبيرة من الكوادر العاملة في دول الخليج عامة، وفي دولة الإمارات بشكل خاص، هي من خيرة أبناء ليبيا، الذين طردتهم البيئة الفاسدة التي كانت سائدة في بلادهم، ولم يجدوا فرصاً مناسبة لممارسة حياتهم المهنية إلا في مختلف المهاجر، ومن بينها دول الخليج العربية، مثل الإمارات وقطر على وجه التحديد، فإنه يحق لنا أن نقول واثقين وجازمين بأن أبناء ليبيا الموجودين في الداخل، والموجودين في الخارج سوف يكونون قادرين على تحقيق هذا الحلم في وقت قياسي، قد لا يخطر لنا على بال، إذا ما وضعوا في المواقع المناسبة لقدراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، ووفرت لهم الإمكانيات المادية للعمل والإنجاز.

أما الجانب الآخر من المسألة الذي يتعلق بقضية حرمان المناطق من المرافق والتنمية الاقتصادية، فحله الأمل يكمن في وجود حكومة وطنية

مخلصة، تضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بحيث توزع على نحو عادل على كل أنحاء الوطن، وتستند إلى المعطيات المحلية في كل منطقة، من حيث الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية، فلا تبقى منطقة محرومة من المرافق الأساسية، ولا من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، ولا من مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، بل توفر الخدمات الأساسية للمواطنين على قدم المساواة التامة حيث كانوا، ثم توزع خطط التنمية الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة على المناطق، استناداً إلى توفر المقومات والموارد الطبيعية اللازمة لقيامها.

يتحدث المنادون بالفيدرالية عن عيوب ينسبونها إلى النظام المركزي، منها أن هذا النظام "لا يستجيب إلى احتياجات مختلف المناطق المتباينة، ورغبات الوحدات الإدارية المحلية، فقد تكون احتياجات منطقة أوباري مختلفة تماما عن احتياجات منطقة الخمس أو المرج، إضافة إلى بعد الأطراف عن المركز، فليسا لديها ساحل يمتد بين الشرق والغرب بحدود 2000 ك م، ولذلك فإن بعض المناطق تبعد بأكثر من 1500 ك م. وهذا يخلق مشاكل فهم أهداف الإدارة العليا ودوافع اتخاذ بعض القرارات، وكذلك لا يشجع النظام المركزي روح المنافسة والإبداع وخلق المبادرات، وتؤدي إلى تخفيف روح المسؤولية عند المستويات الدنيا من المديرين ومحاولة الهروب بنسبة التقصير والإهمال إلى المركز".

وهذا الكلام يتضمن عدة أحكام تقدم على أنها مسلمات متفق عليها، ثم يبنون عليها ما يريدون من نتائج وخلاصات. وهي كلها بحاجة إلى مناقشة وإعادة نظر. فالقول بأن النظام المركزي لا يستجيب لاحتياجات مختلف المناطق المتباينة ورغبات الوحدات الإدارية، يستند إلى فرضية غير صحيحة ولا مسلم بها، وهي أن للمناطق احتياجات مختلفة ومتباينة، وأن للوحدات الإدارية رغبات خاصة بها متميزة عن رغبات بقية الوحدات. ثم البناء على هذه الفرضية بالقول إن احتياجات منطقة أوباري قد تكون مختلفة تماماً عن احتياجات منطقة الخمس أو المرج، يزيد الأمر بعداً عن الصحة والمصداقية.

فلماذا تكون لمنطقة ما أو لوحدة إدارية معينة احتياجات تختلف عن احتياجات بقية المناطق أو الوحدات.. فنحن نؤمن بأن على الدولة

والحكومة المركزية "الوطنية" أن تنظر إلى ما يحتاجه المواطن الليبي أينما وجد، وأياً كانت المنطقة أو الوحدة الإدارية التي يتبعها إدارياً، وعلى هذه الحكومة أن توفر لهذا المواطن ما يحتاجه من خدمات، ولتلك الوحدة الإدارية ما يلزمها من بنية تحتية، بكل ما تشمله من طرق وشبكات كهرباء ومياه وغاز الطهي والمرافق الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية. وعلى هذا الصعيد لا تتخيل أن تكون للمواطن الليبي في براك أو أوباري أو غدامس أو الكفرة أو امساعد أو زوارة احتياجات مختلفة أو متباينة.

أما بقية الخلاصات التي تستتج من تلك المقدمات، كالقول بأن بعد الأطراف عن المركز (...) يخلق مشاكل فهم الإدارة العليا ودوافع اتخاذ بعض القرارات، فهو كلام عار عن الصحة تماماً، فهو يفترض أن هذه المسافات الشاسعة بين بعض مناطق البلاد والعاصمة سوف يؤدي بالضرورة إلى تعثر عملية التواصل بين الوحدات المحلية والحكومة المركزية. هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، ففي هذه المرحلة التي نعيش فيها ثورة الاتصالات والمواصلات، لم يعد ثمة معنى للحديث عن المسافات الجغرافية وافترض أي أثر لها في تعطيل التواصل أو التفاعل بين الأطراف المختلفة. ونحن نعيش الآن عملياً كيف تحول العالم كله إلى قرية صغيرة، وكيف أن أحدنا بات بوسعه أن يتواصل مع آخرين، لا داخل وطنه فحسب، ولكن حتى في أطراف الدنيا القصية، وبات بإمكانه أن يقضي العديد من مصالحه، وينجز العديد من أعماله وهو في مكانه في العمل أو في البيت. فيستطيع أن يرسل ويستقبل ما يشاء من الأفكار والوثائق والصور وغيرها، ويستطيع أن يحجز تذكرة السفر في الطائرة أو الباخرة، وأن

يحجز غرفة في فندق، وأن يطلع على محتويات كثير من المكتبات العالمية الشهيرة، وأن يحمل منها ما يشاء من كتب، كما أنه يستطيع أن يبيع ويشترى البضائع والأشياء عبر الشبكة، دون أي مشاكل، بل بسرعة إنجاز يعجز العقل عن تخيلها، إذ لا تحتاج العملية من مثل هذه العمليات لأكثر من بضع ثوان أو دقائق، وتتم بسهولة فائقة، من خلال الضغط على أزرار لوحة المفاتيح في جهاز الحاسوب.

والمضى دعاة الفيدرالية في تعداد الحجج والبراهين على صحة ما ينادون به، فيقولون: "يمكن أن نرى لتطبيق النظام اللامركزي إداريا وماليا فوائد:

1. الحرص على عدم تهيمش كافة أفراد المجتمع ومناطقه الجغرافية ولا يكون البعد عن المركز سببا في ضياع حقوق الناس.
2. تعميق الشعور بالمواطنة وشعور الجميع بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات .
3. بناء حكم محلي قوي لمعالجة المشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاما .
4. تحقيق إدارة أكثر قوة وفاعلية من خلال الاستجابة السريعة والسهلة لمتطلبات المناطق.
5. صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامسة لواقعهم .
6. تحقيق توازن في نظام الحكم بين المركز والأقاليم وحتى لا يحدث تغول في السلطة من المركز أو إهمال وتسيب من الأقاليم .

وهذه كلها حجج مردودة على من يقول بها. فالنظام المركزي لا يعني أو يقود بالضرورة إلى "تهميش أفراد المجتمع ومناطقه الجغرافية" ولا يقتضي بالضرورة أن "يكون البعد عن المركز سبباً في ضياع حقوق الناس". ذلك أن ما عانى منه مواطنونا وعانت منه مناطقنا المختلفة، بما في ذلك ضواحي طرابلس نفسها، لم يكن نتيجة للنظام الإداري المركزي، ولكن كان نتيجة لازمة لنظام الحكم الفردي الذي لا يقوم على حكومة مركزية وطنية ذات صلاحيات فعلية للحركة والفعل، ويقوم فوق كل ذلك على حكومة تتألف من أفراد لا يملكون في الغالب المؤهلات والكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة مهامهم التي يكلفون بها، وكثيراً ما يكون مؤهلهم الوحيد لشغل الوظيفة هو ذلك الولاء المطلق لزعيم النظام، والاستعداد الأعمى لتنفيذ أوامره وشطحاته. إذن فالقول بأن النظام المركزي يعني بشكل لازم تهميش المواطنين أو تهميش المناطق غير صحيح. وأبعد منه عن الصحة القول بأن "البعد عن المركز يكون سبباً في ضياع حقوق الناس". فنحن نعرف أن ضياع حقوق الناس لم يكن قاصراً على سكان المناطق البعيدة عن المركز، بل إنه كان يشمل سكان العاصمة نفسها، الذين كانوا، مثلهم مثل سائر إخوانهم المواطنين في كل أنحاء البلاد، يعانون الأمرين جراء ممارسات البيروقراطية المتعفنة المتخلفة، وجراء ممارسات الفساد وتفشي المحسوية والواسطة. وقد تابعنا جميعنا كيف كان سكان ضواحي طرابلس يعانون من انعدام مرافق الصرف الصحي، وتعثر خدمات الكهرباء والماء وشبكة الطرق والمواصلات، وكيف باتت حركة المرور في العاصمة تعاني من ازدحام السيارات، وبات المواطنون يعانون الأمرين، وبضيعون الساعات الطوال في طريقهم من الأعمال وإليها.

ومن هنا فإن المسألة لم تكن مطلقاً تتعلق بالبعد عن العاصمة أو المركز أو القرب منهما، بل كانت تكمن في سوء الإدارة وتخلفها، وعدم العدالة في توزيع الخدمات أو المنافع.

أما القول بأن النظام اللامركزي من فوائده " تعميق الشعور بالموطنة وشعور الجميع بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات"، فهو أشد بعداً عن الحقيقة والصحة، فمسألة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ليست من شأن الإدارة أو النظام الإداري، أكان مركزياً أو لامركزياً، ولكنها مسألة يعالجها الدستور، الذي ينبغي أن يكفل لجميع المواطنين على قدم المساواة التامة بينهم، الحقوق الأساسية والحريات، فلا يكون ثمة تمايز في هذا الخصوص بين ساكن العاصمة أو المركز وساكن القرية النائية أو النجع في عمق البادية أو الصحراء. في الدولة المدنية المواطنون جميعهم سواء في التمتع بالحقوق، وفي الالتزام بأداء الواجبات. ولا معنى مطلقاً لتعليق ذلك على البعد أو القرب من مركز اتخاذ القرار. فحين لا يكون في الدولة دستور يكفل الحقوق والحريات، ولا تكون هناك سلطة شرعية ملتزمة باحترام ذلك الدستور والتقيده به، فإن المواطن سوف يتعرض لانتهاك حقوقه وضياعها ولو كان يسكن في الشارع نفسه الذي يوجد فيه مقر الحكومة أو مكتب رئيسها.

أما الحديث عن أن النظام اللامركزي يفيد في "بناء حكم محلي قوي لمعالجة المشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاماً"، فهو كسابقه يخلص إلى نتيجة غير لازمة على الإطلاق عن المقدمة، فالمشاكل التي تسبب فيها غياب الدولة لمدة 42 عاماً، لا ترجع إلى أن نظام الإدارة كان مركزياً، ولكنها ترجع إلى غياب الدولة وغياب

الإدارة المؤهلة وذات الصلاحيات، ومن ثم فمعالجة تلك المشاكل يمكن بكل بساطة أن تتم بإيجاد الدولة التي تقوم على دستور يحدد السلطات والعلاقات بينها، ويضمن حقوق المواطنين، وتديرها حكومة كفؤة، من مؤهلين ومتخصصين وخبراء، تعتمد أسلوب الإدارة العلمية القائم على التوظيف الفعال لمنجزات التقنية الحديثة ووسائل الاتصال.

أما الحجج التي تقول إن النظام اللامركزي يفيد في:

- تحقيق إدارة أكثر قوة وفاعلية من خلال الاستجابة السريعة والسهولة لمتطلبات المناطق.

- صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامسة لواقعهم .

- تحقيق توازن في نظام الحكم بين المركز والأقاليم وحتى لا يحدث تغول في السلطة من المركز أو إهمال وتسبب من الأقاليم.

فقد بينا تهافته فيما سبق من حديث، وقلنا إن الاستجابة السريعة والسهولة لمتطلبات مختلف المناطق وحاجات كل المواطنين يمكن أن تقوم بها إدارة مركزية قوية وفاعلة، من خلال موظفيها المؤهلين في أجهزة الحكم المحلي، المرتبطين بالمركز بشبكة اتصالات حديثة ومتقدمة، توفر تلك الاستجابة السريعة والسهولة لحاجات المواطنين أينما كانوا.

أما الحديث عن أن النظم اللامركزي يفيد في صنع قرارات وقوانين تستجيب لحاجات السكان المحليين وأكثر ملامسة لواقعهم فيعيد تكرار المقدمة المغلوطة ذاتها، فلا ندري من يقصد بعبارة "السكان المحليين"، أهم سكان طرابلس وبنغازي، أم سكان الكفرة وامساعد والمقرون وجالو مثلاً، ولا نعرف كيف يمكن أن يكون لسكان هذه

المناطق واقع يختلف عن واقع المدينة التي توجد بها الحكومة المركزية، ولماذا نفترض أن الحكومة المركزية لن تكون قادرة على معرفة احتياجات الناس وتقدير ما يلامس واقعهم ويناسبه. بل إننا نفترض أن حكومة مركزية جيدة وكفوءة، مكونة من علماء وخبراء ومختصين سوف تكون، بل ينبغي أن تكون أقدر من السكان أنفسهم على معرفة وإدراك ما يستجيب لحاجاتهم، ويوفر لهم المستوى المنشود من الحياة الكريمة اللائقة المزدهرة.

وبالطبع لا يعود للحديث عن "تحقيق توازن في الحكم بين المركز والأقاليم"، ومنع أن "يحدث تغول في السلطة من المركز"، أي معنى أو دلالة، فما حدث من اختلال شنيع في التوازن بين المركز والأقاليم والمناطق في العهد السابق، وما عاشه المواطنون من تغول لسلطة المركز على سائر المناطق، إنما كان نتيجة لسياسة مقصودة من الحاكم الفرد، أحد أهدافها الانتقام من الشعب الليبي، وحرمانه من التمتع بثمرات بلاده وخيراتها، لحساب منطقة معينة، وقبيلة أو قبائل بعينها. ولا يعود ثمة حاجة لإعادة القول بأن الحل يكمن، بكل بساطة، في إعادة صياغة النظام السياسي برمته، بحيث يكون نظاماً شرعياً، ينبع من إرادة الناس، المعبر عنها بحرية عبر صناديق الاقتراع، ويكون نظاماً دستورياً، يستند إلى دستور مجمع عليه من غالبية الناس، يكفل حقوق المواطنين وحررياتهم، وبصوغ السلطات في الدولة بما يحقق التوازن والفصل بينها، ويكرس سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء. ثم يقوم على سلطة تنفيذية تكتسب شرعيتها من سلطة تشريعية منتخبة، وتلتزم أمامها بتنفيذ برنامج للحكم يكون قابلاً للمراقبة وإعادة النظر فيه بصورة دورية ثابتة.

من هذا المنظور، يمكننا، بل علينا أن نسعى لأن تكون لنا حكومة وطنية، تمثل أطراف الشعب الليبي السياسية والاجتماعية، يكون ولاؤها للوطن كله، وتضع من الخطط العلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يحقق المستهدف من العيش الكريم والخدمات الراقية لكل المواطنين، أينما كانوا ومهما صغرت أو بعدت التجمعات السكانية التي يعيشون فيها، بطريقة علمية وعادلة.

بيد أن أهم ما يرد لدى دعاة الفدرالية وصولهم إلى "خلاصة مفادها أن النظام اللامركزي يجب أن يكون نظاماً سياسياً إدارياً، بمعنى إعطاء بعض الصلاحيات التشريعية بما لا يتعارض وصلاحيات المجلس التشريعي الوطني، وهذا يعني الاعتراف للإقليم أو المحافظة بالشخصية القانونية المستقلة، بما يترتب عليها من استقلال مالي و إداري في شئونها. وهذا يعني أن هناك مصالح تمثلها الدولة وشخصيتها القانونية، ولكن يجب الاعتراف أن هناك مصالح محلية أو إقليمية و هي تتعلق بمجموعة من الناس يسكنون هذا الإقليم و بالتالي فإن الإقليم يمكن على سبيل المثال أن يملك الحق في تنظيم التجارة في داخله و كذلك المهن التجارية وغيرها من الأمور".

وهذا يمثل حداً لا يمكن قبوله، في تقديرنا، لأنه بكل بساطة لا يوجد في ليبيا ما يمكن أن يبرره، فما الذي يمكن أن يجعل لطرابلس وسكانها مصالح وسياسات تختلف عن مصالح سكان درنه أو سبها أو غات. وهل يمكن أن تتخيل أن توجد في محافظة ما تشريعات محلية تختلف عن تلك النافذة أو السائدة في بقية المحافظات، فيباح في محافظة ما لا يباح في أخرى، أو يحتاج المواطن في محافظة ما إجراءات لا يحتاجها في أخرى، أو يدفع المواطن أو التاجر مثلاً ضرائب

أو رسوماً في محافظة لا يدفعها المواطن في محافظة أخرى. إن هذا سوف يعيدنا إلى ما كانت عليه ليبيا أيام الإدارة البريطانية، إذ كانت ولاية طرابلس تمثل دولة مستقلة عن ولاية برقة، وكان المواطن من برقة يحتاج إلى إذن باجتياز حدودها، وكان التاجر من برقة يدفع رسوماً جمركية على البضائع التي يوردها أو يستوردها من طرابلس. فهل هذا ما نسعى إليه، بعد أن اجتازت دولة الاستقلال تلك المرحلة، وتمكنت عبر سياسات حكيمة بعيدة النظر إلى المستقبل، من تقريب المسافات المعنوية والواقعية بين الولايات الثلاث وسكانها، حتى قطعت أشواطاً ممتازة في تمثين اللحمة الوطنية بين سكان ليبيا في مختلف مناطقهم، وبتنا نلمس هذه اللحمة الوطنية في مجتمعاتنا المحلية مجسدة في علاقاتنا الأسرية والاجتماعية، إذ تقاربت القبائل والعائلات وتصاهرت، فباتت العائلة الواحدة تمتد بجذورها إلى قبائل عدة ومناطق مختلفة متباعدة، حتى لم تعد هناك مدينة أو قرية ليبية لا توجد فيها تلك العلاقات المتشابكة بين العائلات والقبائل والمناطق.

ويحاول مؤيدو هذا التوجه للفيدرالية دعم فكرتهم بضرب أمثلة من دول تبنت النظام الفيدرالي وهي تعد الآن في مقدمة الدول المتقدمة، ويذكرون أساساً الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا الاتحادية، ومن الدول العربية دولة الإمارات. لكن هذه الأمثلة أبعد ما تكون عن الانطباق على الحالة الليبية. فالولايات المتحدة هي عبارة عن دول مستقلة قررت أن تتآلف فيما بينها، فأوجدت ذلك الإطار الفيدرالي الذي يجمع فيما بينها في مجالات محددة، مثل السياسة الخارجية والدفاع، ويترك لها فيما عدا ذلك صلاحيات تشريعية واسعة، تخولها سن قوانين وتشريعات خاصة بها، لا تنفذ ولا تنطبق في الولايات الأخرى. أما

سويسرا فمعروف أنها تتكون من أعراق مختلفة، لكل منها ثقافته ولغته الخاصة به، ولكنها اتفقت على العيش معاً في إطار الحكم الفيدرالي، الذي يجعل لها حكومة مركزية، ذات سلطات محددة، وحكومات للأقاليم ذات شخصية اعتبارية ومالية مستقلة. وبالمثل هذا ما ينطبق على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت قبل إنشاء الاتحاد إمارات مستقلة إحداهما عن الأخرى، ثم اتفقت على التعايش معاً في إطار النظام الفيدرالي الذي يجمع بينها في ظل حكومة اتحادية لها سلطات وصلاحيات محددة، مع المحافظة على الشخصية الاعتبارية لكل إمارة، فيظل للإمارة حاكمها وحكومتها ولها مواردها وميزانياتها وخططها الخاصة بها.

أما إذا أردنا أن نذهب مع هذا الطرح إلى غايته، فإننا نرى أنه يمثل منزلاً خطراً نحو اتخاذ بعض الاختلافات الملحوظة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين منطقة وأخرى، منطلقاً لتكريس واقع الاختلاف والتباين، ومن ثم اتخاذ هذا الواقع سبباً أو مبرراً للمطالبة بمنح كل منطقة شخصية مستقلة عن سائر مناطق الوطن، تقوم على منحها سلطة تشريعية، تؤدي بدورها بالضرورة إلى مزيد من تكريس التباين، حتى ننتهي إلى تقسيم البلاد إلى مناطق أو أقاليم أو ولايات مستقلة. وهي الصورة التي تتعلق بها أنظار دعاة الفدرالية.

واننا نجادل هؤلاء بأن وضعنا في ليبيا يختلف تماماً عن أوضاع هذه الدول، فنحن دولة واحدة، وشعب واحد، نتمي كلنا إلى ديانة واحدة وتكلم كلنا لغة واحدة، وعشنا عبر تاريخنا كشعب واحد، على الرغم من بعض الفترات التي كرس فيها القوى المهيمنة على

مقدرات البلاد بعض التباينات والاختلافات بين منطقة وأخرى. وقد عشنا واقع الوحدة، أرضاً وشعباً منذ ما يقرب من خمسين عاماً، منذ أن عدل الدستور وانتقلت البلاد إلى الوحدة من النظام الاتحادي في سنة 1963.

وإن علاج آثار ما عشناه في زمن القذافي من تكريس لحكم الفرد المتخلف، ومن إدارة مركزية خانقة وقاتلة، لا علاقة له باللامركزية "السياسية" التي هي المعنى الحقيقي للفيدرالية، وإنما يمكن علاجه بكل سهولة بتبني نظام لامركزي إداري، ينشئ سلطات إدارية محلية قوية ومؤهلة، ويمكنها من كل الأدوات المادية والبشرية والتقنية لمزاولة أعمالها، في تنفيذ الخطط الوطنية التي تعدها حكومة وطنية مركزية قوية ومؤهلة وكفؤة.

أما إذا تحدثنا بلغة العصر، عصر ثورة المعلومات والاتصالات، فإننا نقول بكل ثقة واطمئنان إلى أن حل كل تركة المركزية القاتلة التي عشناها في الماضي يكمن في التخطيط للتحويل إلى نمط الحكومة الإلكترونية، التي تلغي المسافات المكانية والزمنية من الحساب، وتجعل شؤون المواطنين تتم من خلال شبكة الاتصالات العنكبوتية، فيصلون إلى كل المعلومات التي يرغبون الوصول إليها، ويحصلون على كل الخدمات التي يحتاجونها

عندما تحدثت في مقالتي الأخيرة عن قناعتى الراسخة والأكيدة بأن الحل الحقيقي لمشكلة المركزية والبيروقراطية الإدارية التي عانينا منها طوال عهد القذافي المقبور، وما زلنا نعاني منها حتى هذه اللحظة، هو في الشروع فوراً باتخاذ التدابير اللازمة للتحويل بإدارتنا إلى أسلوب الحكومة الإلكترونية، تعرضت لهجوم شديد، بلغ لدى بعض المعلقين والكاتبين على صفحات الإنترنت حد إساءة الأدب والإسفاف في اللغة والتعبير، ولكن ما أثارني كثيراً هو ما دلت عليه هذه التعليقات من أن كثيرين من مواطنينا لا يزالون لا يعرفون المديات المذهلة التي يمكن أن تقودنا إليها الحكومة الإلكترونية في القضاء على المركزية، وإحداث ثورة حقيقية في أسلوب الإدارة وإنجاز مصالح المواطنين. ثم ما دلت عليه من أنه حتى ذلك النفر الذين يدركون أن الحكومة الإلكترونية يمكن بالفعل أن تقدم لنا الحل، لا يرون أن هذا سوف يكون ممكناً، وإن كان ممكناً فلن يكون ذلك في مدى قصير أو متوسط. ويقولون إنه ليس لدينا البنية التقنية والأساسية اللازمة لتنفيذ هذه الفكرة، وأنه حتى لو تمكنا من توفير هذه البنية التقنية، وتمكنا من وضع كل الحكومة على الشبكة، فسوف تواجهنا عقبة الأمية الإلكترونية التي يعاني منها معظم أبناء الشعب الليبي، ولا سيما في الجهاز الحكومي والإداري.

واني أريد في هذه المقالة أن أناقش هذه النقاط بمنتهى الهدوء.. ولا أريد أن أكرر التأكيد على قناعتى بأن الحل فعلاً هو في التحويل إلى الحكومة الإلكترونية، ولكني أريد أن ألفت نظر هؤلاء الذين لا يشاركونني القناعة نفسها إلى بعض المعطيات المهمة:

- أننا في ليبيا تأخرنا كثيراً جداً في الولوج إلى عصر ثورة المعلومات والاتصالات، على المستوى الوطني الشامل. ولقد صدمت صدمة بالغة عندما بحثت في الأمر فاكتشفت أن ليبيا هي إحدى ثلاث دول بقيت في العالم العربي لم تنتقل بعد إلى نظام الحكومة الإلكترونية. وأن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي ليست دولة، لديها حكومة إلكترونية جد متطورة.
- أننا في ليبيا لن نبدأ هذه المسيرة نحو الحكومة الإلكترونية من الصفر، فثمة إحصاءات تشير إلى أن البنية التحتية اللازمة لهذا الأمر موجودة ومنجزة بنسبة تقرب من 70%، وأتينا قد نحتاج فقط إلى خطة عاجلة لاستكمال النسبة الباقية، فتكون لدينا إمكانية فعلية لربط كل بقعة في الوطن بالمنظومة الوطنية. وبما أننا نملك من المال ما يكفي ويزيد، فلعلنا نضع خطة ننجز من خلالها هذا الجزء المتبقي خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر.
- أننا سوف نحتاج في المرحلة الأولى إلى خطة وطنية عاجلة لمحو الأمية الإلكترونية، ولا سيما لدى العاملين في الإدارة العامة، بحيث لا يعود في الإدارة من أسفل درجة فيها (الموظف العادي) إلى أعلى درجة فيها (الوزير) من لا يحسن التعامل مع الحاسوب والشبكة العالمية. وقد دلت تجربة رائعة تمت على مستوى محافظة بنغازي أن هذا الأمر ممكن جداً، عندما تتوفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة. فقد تمكن فريق عمل متخصص من محو أمية ما يزيد على 15 ألف موظف في مختلف الإدارات في بنغازي خلال مدة لم تزد على ستة أشهر، ولولا أن الخطة قد أجهضت بسبب إفرازات النظام السياسي البائد، لكننا نستطيع اليوم أن نتحدث عن بنغازي لا يوجد فيها موظف في الإدارة يعاني من

أمية تقنية. ومن ثم فأنا واثق من أننا يمكننا، في إطار خطة وطنية شاملة، أن ننجز أفضل من ذلك على صعيد ليبيا كلها.

- أن الحكومة الإلكترونية لن تكون فعلية إلا حين تتحول كل الإجراءات الحكومية إلى صيغة رقمية قابلة للتخزين في المنظومة وللتعامل معها إلكترونياً. وهذا سوف يحتاج منا إلى خطة وطنية عاجلة وشاملة لإدخال كل بيانات الحكومة إلى المنظومة. وقد يسخر مني البعض عندما أضرب لهم مثلاً بما حدث في مدينة بنغازي خلال عملية انتخابات المجلس المحلي، فقد تمت العملية كلها منذ البداية بطريقة إلكترونية، وكانت جميع البيانات والمعلومات تدخل في المنظومة التي جهزت لذلك على الفور، وعندما نذكر أن هذه المنظومة تمكنت من التعامل مع بيانات تفصيلية لأكثر من 216 ألفاً من الناخبين، وأكثر من أربعمئة من المرشحين، وأنها وفرت جميع المعلومات التي يحتاجها المواطن في هذا الخصوص، وجميع النماذج اللازمة، على الشبكة، بحيث كان بإمكان كل مواطن الدخول إلى موقع اللجنة العليا للانتخابات، والحصول على ما يشاء من معلومات، وما يلزمه من نماذج، دون أن يتحرك من بيته، بل وهو في سيارته أو في الشارع، عبر جهاز هاتفه النقال؛ عندما تتذكر كل هذا فإننا يمكن أن نتخيل أن بإمكاننا فعل ذلك على صعيد الوطن كله. وهو بالفعل ما أنجزته المفوضية العليا للانتخابات، إذ وفرت كل البيانات والنماذج اللازمة للعملية الانتخابية على الشبكة.

- أننا سوف يكفيننا، في المرحلة الأولى، وحتى تتمكن من محو الأمية التقنية لدى كل مواطنينا، أن نفعل ما ينبغي لأن يكون في كل بيت ليبي شخص واحد يحسن التعامل مع الحاسوب والإنترنت. وربما

تبنى الطريقة التي اتبعت في مصر وبعض الدول الأخرى، وهي إيجاد أماكن أو أكشاك توجد في كل حي أو شارع، يستطيع من خلالها المواطن الذي لا يحسن التعامل مع الحاسوب، أن يحصل على ما يريد من معلومات أو ينجز ما يحتاج إنجازه من خدمات، بمساعدة الموظف العامل في هذا الكشك أو ذلك المكان.

نخلص من هذا إلى أن ما يلزمنا في هذا الخصوص هو إرادة وطنية بإحداث هذه النقلة الحاسمة إلى عصر الحكومة الإلكترونية، وتخصيص ما يلزم من موارد مادية وبشرية لتنفيذها في أسرع وقت. وإذا سلمنا بأن الموارد المادية متوفرة لدينا والحمد لله، فإني أؤكد أن الموارد البشرية أيضاً متوفرة لدينا، من أبناء شعبنا، وبكفي أن نعلم أن من هؤلاء من يحق لنا أن نفخر بهم، لما أنجزوه على الصعيد العالمي، ولقد علمت أن مواطننا الدكتور مصطفى الرجباني كان له دور بارز في تصميم وتنفيذ الحكومة الإلكترونية في إمارة دبي، وأن لدينا مثله عشرات موجودين بيننا داخل ليبيا، وهم تحت تصرفنا حيثما وجدوا في أنحاء العالم.

وهنا أصل إلى الفكرة التي وضعتها عنواناً لهذه المقالة وهي فكرة التخطيط للوصول إلى عصر الوزير الإلكتروني. ولا أدري كم من الناس قد سمع بهذه الفكرة أو يعرف ما تعني، ولكنني حرصت على التطرق لشرحها لمن لم يسمع بها من قبل، وربما لا يعرف ما هي وكيف تطبق. فأقول إن الحكومة الإلكترونية لن تتكون فقط من منظومة، تحتوي كل البيانات والمعلومات التي يحتاجها المواطن، والإجراءات اللازمة لإنجاز ما يلزمه من مصالح وخدمات، ولكنها سوف تتكون من وزراء يحسنون التعامل مع الإنترنت، ويكون لدى كل منهم جهاز حاسوب متنقل، متطور وعالي القدرات التخزينية، وخط إنترنت سريع ومتوفر في كل وقت.

وعندما تتوفر هذه الأمور الثلاثة:

- 1- منظومة وطنية تربط كل أنحاء الوطن، وتربط الوطن نفسه بالعالم.
- 2- حكومة إلكترونية، أي حكومة توجد كل بياناتها وإجراءاتها في المنظومة، في صورة رقمية.
- 3- وزير يحسن التعامل مع الشبكة.

فإننا سوف يحق لنا أن نعيش ذلك العصر، الذي يكون فيه بوسع الوزير أن يدير شؤون وزارته على الخط، في أي وقت شاء، وحيثما كان، ولو في آخر الدنيا، وذلك بالدخول إلى موقع وزارته، فيطلع على ما لديه من مراسلات أو عمليات تحتاج رأيه أو قراره، فيرد عليها ويتخذ بشأنها ما يلزم من قرارات، ثم يعطي أمر التنفيذ، وبمضي ذلك الإجراء بتوقيعه (الإلكتروني).

ولنا أن تتخيل ما يمكن أن تحققه هذه الفكرة من خدمة قد يعجز خيالنا في الوقت الحاضر حتى عن تخيلها.. في هذه الحالة، لن نبقى نتحدث عن وزير لا يمكنه أن ينجز شيئاً إلا إذا كان في مكتبه في طرابلس، ولا يمكن للمواطن أن يصل إليه إلا إذا سافر إليه في طرابلس، وبالطبع يمكن أن يفاجأ بأن الوزير ليس في المكتب، أو ليس في البلاد أصلاً. أو يفاجأ بأن الدوام الرسمي قد انتهى، وأن عليه أن يعود في اليوم التالي أو بعد أسبوع... إلخ

بتنفيذ هذه الفكرة سوف يكون لدينا حكومة تعمل بدون انقطاع: 24 ساعة في اليوم/7 أيام في الأسبوع، وباختصار على مدى الدهر، ما لم يحدث خلل طارئ في المنظومة أو انقطاع في خط الإنترنت، وسوف يكون لدينا وزير على صلة بالمواطنين طوال الوقت، وعلى صلة بوزارته

حيثما وجد، ولو في أقصى بقعة في الدنيا، ولو كان متنقلاً بالبر أو البحر أو الجو. ولكم أن تتخيلوا إن كان يظل لنا سبب واحد للحديث عن مركزية، تتخذها ذريعة للشكوى والاحتجاج، وبعضنا يتخذها ذريعة للحديث عن العودة بالبلاد إلى نظام الولايات.

هل يعلم هؤلاء أن لدينا كليات جامعية قد ولجت منذ عدة سنوات العصر الإلكتروني، فأنشأت قاعدة بيانات شاملة، وجعلت كل الإجراءات الإدارية تتم عن طريق الشبكة، فلم يعد الطالب يحتاج ليطم قيده أو يحدده، أو يطلع على جدول مواده أو يعدله، ثم يطلع على نتائج الامتحانات، لأن يذهب ويتزاحم على شبك الموظف الإداري المسؤول، وبعاني المشاق كي ينجز إجراء، بات بوسعه أن ينجزه بضغطة واحدة على زر الحاسوب، ودون أن يتحرك من مكانه، وحيثما كان ولو في أقصى أقاصي الدنيا.

وهل يعلم هؤلاء أن بوسع المواطن في بنغازي مثلاً أن يدخل على أسواق المزادات على السيارات، الجديدة والمستعملة، فيختار السيارة التي تروق له، ويدخل عليها المزاد، وعندما يرسو المزاد عليه، يدفع ثمنها بالبطاقة الائتمانية، فتصله السيارة حتى ميناء بنغازي، دون أن يتحرك من بيته. ولكن لأننا ليس لدينا حكومة إلكترونية، فعلى الرغم من وصول السيارة من أمريكا مثلاً دون أن يتحرك المواطن من بيته، سيكون عليه أن يعاني أشد المعاناة حتى ينهي إجراءات التخليص الجمركي عليها وإخراجها من الميناء.

إذن دعونا نرفع سقف طموحاتنا وتطلعاتنا... فنسعى للحكومة الإلكترونية، المكونة من وزراء إلكترونيين. فينتهي عصر المركزية والمعاناة، وندخل عصر التقنية وثورة الاتصالات.

لا شك أن الضربة التي تلقيناها باغتيال اللواء الركن عبد الفتاح يونس ورفيقه كانت ضربة مؤلمة وقاسية، لعدة اعتبارات أهمها أن اللواء عبد الفتاح هو أحد قادة الثورة، وأنه كان يقوم بواجبه خير قيام على جبهة القتال، وأن فقدان القائد والمعركة أشد ما تكون احتداماً واستعاراً هو أمر كفيل بأن يربك مسار المعركة أو يؤثر على تقدمها، ولكننا نجد في قول الله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) خير عزاء، وأقوى تذكير بأن ما يظهر على السطح من مظاهر الوجد والإيلام والفجيعة، ينبغي ألا يجعلنا نغفل عما تحتها من دواعي وأسباب الخير وحسن العاقبة.

ولعل أول دواعي التفاؤل بالخير أن هذه الحادثة المؤلمة قد نبهتنا إلى خلل خطر كان يشوب جبهتنا الداخلية، وهو تفشي ظاهرة التسلح المفرط الخارج تماماً عن سيطرة سلطات الدولة وأجهزتها الأمنية. ولعل كثيرين منا قد أدركوا منذ وقت مبكر من مسيرة الثورة أن تكاثر ما بات يعرف بالكتائب الأمنية، وامتلاك هذه الكتائب لكل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة وما لا يمكن تقديره من العتاد والذخيرة، وأن وجود هذه الكتائب خارج دائرة السلطة الشرعية وهيمنتها، سوف يؤدي بالضرورة إلى تعريض أمن المواطنين وسلامتهم لخطر كبير، بدلاً من تأمين هذا الأمن وتلك السلامة.. ومنذ وقت مبكر أخذنا نسمع عن وقوع ممارسات مستنكرة تقوم بها هذه المجموعات المسلحة أو أفراد منها، تمثلت في المداهمات التي يقومون بها لمن يتهم بأنه من الطابور الخامس أو اللجان الثورية أو من يبلغهم عنه بلاغ كيدي كاذب، فيمارسون في تنفيذ تلك المداهمات الممارسات المرفوضة ذاتها التي

كنا نشكو منها، ونأخذها على أجهزة الأمن الداخلي في العهد الماضي، فيداهمون البيوت في أوقات متأخرة من الليل أو النهار، دون إبراز أي مستند يثبت هويتهم، أو أي مستند يؤكد أنهم ينفذون أمراً من جهة شرعية مسؤولة. وقد سمعنا عن أن هؤلاء المداهمين لا يتورعون عن معاملة المواطنين معاملة فظة قاسية مهينة، حتى بلغ الأمر بممارسة التعذيب والتصفية الجسدية.

وقد كانت هذه الظاهرة تتم وتتفاقم آثارها السيئة، بينما كانت سلطة أجهزة الأمن الوطني تتحسر وتزداد ضعفاً وتهاكماً. وكان كثيرون ينتقدون هذا الوضع، ويحثون على ضرورة أن يتخذ المجلس الوطني، باعتباره السلطة الشرعية، ما يلزم من إجراءات لدعم قوات الأمن الوطني، بالرجال والمعدات والإمكانات، كي يتمكنوا من فرض هبة الدولة وسلطة القانون على كل من تسول له نفسه الخروج عن الشرعية، أو الإخلال بالأمن.

لكن عوامل مختلفة تضافرت فعاقبت تلك الخطوات المطلوبة، حتى بلغ الأمر حد المقدرة على ارتكاب هذه الجريمة الغادرة: اغتيال رئيس الأركان العامة للجيش الوطني. وهي فعلة منكرة (كرهناها) من أعماق قلوبنا، ولكننا لم نلبث أن أخذنا نتبين ما وراءها من خير كثير، ينبغي أن يحتنا على أن نرفع أصواتنا بالدعاء شكراً لله الحكيم العليم، فقد كانت هذه الفعلة بمثابة جرس إنذار لنا لأن نتنبه إلى ما يحدث داخل صفوفنا، وفي جبهتنا الخلفية، في مدينة بنغازي معقل الثورة، ومستقر سلطتها الشرعية وقيادتها السياسية والعسكرية، فنبادر إلى فعل ما كان ينبغي علينا فعله منذ زمن، وهو وضع حد لظاهرة المجموعات المسلحة التي ترفض الانصياع إلى الشرعية، والعمل تحت

لوائها وسلطتها، ومن بعد التقصي عن خلايا الجواسيس المندسة بيننا، واقتلاعها من جذورها.

وقد كانت العملية البطولية الحازمة التي قامت بها قوات الأمن الداخلي في مواجهة تلك المجموعة المسلحة المشتبه في أنها وراء عملية اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس ورفيقه أولى بشائر قدرة الجبهة الداخلية على اجتياز حالة الذهول والغضب الذي أحدثته العملية في النفوس، ومن ثم تنظيم صفوفها والتحرك تحت راية السلطة الشرعية لوزارتي الداخلية والدفاع. وقد كان ذا دلالة مهمة في هذا الصدد ظهور (ناطق رسمي) باسم وزارة الداخلية في المؤتمر الصحفي الذي أعقب انتهاء عملية المواجهة المسلحة مع المجموعة المتمردة الخائنة.

واننا نتطلع إلى أن نرى المزيد من التقدم الملموس على صعيد ترتيب أوراق البيت، فنلمس تحسناً ملحوظاً ومطرداً في تواصل المجلس الوطني وسائر السلطات الشرعية مع الجمهور والرأي العام من خلال التقارير الصحفية والمؤتمرات اليومية التي يشاهد فيها المواطنون المسؤول عن القطاع المعني يطلعهم على الحقائق الرسمية المؤكدة، ويجب عما يجول بخاطرهم من تساؤلات واستفسارات.

ولعلنا نتطلع قبل ذلك إلى أن نعيد ترتيب الأوراق في صفوف سلطاتنا الشرعية، واني لا أرى أي بأس في إعادة النظر في الرجال الذين نوليهم المسؤوليات المختلفة، فنبقي على من يثبت جدارته وكفاءته وإخلاصه، ونبعد بكل ثقة وقوة من يثبت ضعفه وعجزه عن تحمل أعباء المسؤولية بالكفاءة والجدارة المطلوبة، بعد المرور

بالتعب على خطوة إبعاد من حامت أو تحوم حوله بعض الشبهات،
في نزاهته ووطنيته وصدق إخلاصه للثورة وأهدافها.

رحم الله الشهداء، وثبت المقاتلين الأبطال، وألهمنا الصبر على
المصائب، ونور بصائرنا كي نظل صامدين موحدين حتى تحقيق النصر،
ورفع راية الحرية على عاصمتنا طرابلس، وسائر بقاع الوطن.

لعل هذا القول لا ينطبق على حالة كما ينطبق على الحالة التي مررنا بها عندما فجعنا بعملية غادرة اغتيل فيها اللواء الركن عبد الفتاح يونس واثنين من رفاقه الضباط، في عقر دار الثورة، وعلى مقربة من سلطاتها الشرعية وأجهزتها الأمنية والدفاعية. فقد أصابتنا هذه العملية بقدر كبير من الذهول والغضب، إلى جانب ما أصابتنا به من حزن وألم، ولكنها في اللحظة نفسها هزتنا هزة قوية، أخذت تفعل فعلها في إيقاظنا من غفلة كنا قد ركنا إليها، إما انتشاء بما حققناه من انتصارات وإنجازات لا تتكر، أو عجزاً عن مواجهة أسباب القصور والضعف في الأداء السياسي والعسكري والأمني.

إن هذه حقيقة ينبغي أن نعترف بها، فقد بينت هذه العملية وما أخذ يتكشف من أبعادها وذيولها، أن سرطاناً خبيثاً كان يتفشى في جسد الثورة، وأنه كان سيقضي عليها لو لم نغطن له في وقت مبكر، ونعمل ما ينبغي للقضاء عليه واقتلاعه.

هذا السرطان هو تلك المجموعات المسلحة التي تكونت وانتشرت في البلاد، وفي مدينة بنغازي بوجه خاص، واستغلت ما حدث في الأيام الأولى للثورة، فاستولت على كميات هائلة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وكميات تعادلها كثرة وهولاً من العتاد والذخيرة. وأخذت تمارس ما ظنت أنه واجب عليها لحفظ الأمن، ولكنها شرعت في ذلك استناداً إلى اجتهادات أفرادها، وفي غياب أي سلطة للقانون وأجهزة العدالة. ولم تلبث هذه المجموعات أن اكتسبت قوة حضور فعلي، تحول تدريجياً إلى حضور مخيف ومرعب، إذ لا توجد في مواجهته أي حصانة لأمن المواطنين ولا ممتلكاتهم ولا حياتهم.

ثم تبين أن الأمر قد تجاوز مجرد الانفلات من قبضة السلطة الشرعية، أو ممارسات العنف والإرهاب، فبلغ حد اتخاذ هذه الظاهرة ستاراً اختفت وراءه مجموعات من عملاء النظام المنهار وجواسيسه وبقايا خلايا لجانه الثورية، كانت وراء كثير مما شهدته ساحة بنغازي خاصة من عمليات اغتيال مشبوهة لمواطنين، وعمليات تفجير وتفخيخ سيارات، ناهيك عن أعمال الجوسسة التي تمثلت في تسريب المعلومات إلى النظام وأجهزة إعلامه،

ومهما كان الأمر فعلينا أن نستخلص من هذه الضربة "الضارة" ما ينفعنا في مسيرتنا المظفرة بإذن الله، فنعكف فوراً على تنظيف جبهتنا الخلفية من هذه المجموعات والخلايا المندسة، ونثني مباشرة بوضع حد لأي مظهر من مظاهر الانفلات الأمني، من خلال ضم كل المجموعات المسلحة إلى إحدى ساحات العمل في السلطة الشرعية: إما إلى وزارة الدفاع، ومن ثم إلى جبهات القتال، أو إلى وزارة الداخلية، بحيث تعمل تحت سلطة أجهزة الأمن الوطني والمسؤولين عليه، وتحت رقابته المباشرة.

ولعلنا نستثمر هذه الهزة العنيفة لإعادة ترتيب بيت السلطات الشرعية: المجلس الوطني والمكتب التنفيذي، بحيث يعفى من المسؤولية كل من تبين أنه ليس كفواً لتحملها والقيام بها، أو تبين أن ظروفه الشخصية، اجتماعية أو صحية أو غيرها، لا تسمح له بذلك، فيستبدل به من يكون قادراً ومؤهلاً ومستعداً للقيام بالمهمة.

لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع لهجة الخطاب في الساحة السياسية، وبلوغها في بعض الأحيان حد التجاذب والاستقطاب الحاد بين الأطراف التي أخذت تتناول الشأن العام، وتعرض نفسها على الجمهور، عبر مختلف وسائل التعبير عن الرأي: في الندوات والمحاضرات واللقاءات العامة، وعلى صفحات الصحف وصفحات المواقع الإلكترونية، وعلى موجات الإذاعات المسموعة، وشاشات القنوات الفضائية.

وقد لوحظ في هذه الظاهرة أمر مؤسف للغاية وهو انزلاق كثيرين من هؤلاء الذين يتصدون لإبداء آرائهم ومواقفهم حول القضايا المطروحة على النظر والحوار إلى منزلق استخدام وسائل في مواجهة الآراء المخالفة لهم، أقل ما يمكن أن يقال فيها إنها وسائل غير (ديمقراطية) إذا صح التعبير، إذ يبادر هؤلاء إلى اتهام مخالفيهم في الرأي بتهم شتى، تبلغ في مداها الأقصى حد الاتهام بخيانة الثورة، أو السعي للتسلق عليها وسرقتها، مروراً بالاتهام بخدمة مصالح أو (أجندات) غير وطنية.

ودون الحاجة إلى توريط أنفسنا في الإشارة إلى هؤلاء المختلفين أو المتخالفين بأسمائهم، فإننا نود التركيز على الظاهرة من حيث هي، وعلى آثارها السلبية على هذه الخطوات الأولى التي نحاول إنجازها في الاتجاه نحو تأسيس دولتنا المدنية الديمقراطية. ذلك أن الانزلاق نحو التلاسن وتبادل الاتهامات والصفات، وتبادل التخوين والإقصاء، يؤشر إلى نقص بالغ الخطورة في استيعاب الخيار الديمقراطي ومضامينه وآلياته. فهذا الخيار يتمحور أساساً حول فكرة حق الاختلاف في الرأي وفكرة استواء مختلف الآراء، مهما بدت متباعدة ومختلفة، وربما متناقضة، في

الانتساب إلى الحقيقة والصواب، وأن كل ما يحق لصاحب الرأي أن يذهب إليه هو القول بأنه يؤمن بأن الرأي الذي يذهب إليه هو الصحيح والصواب، ولكنه يحتمل الخطأ، وأن الآراء الأخرى المختلفة معه هي خاطئة، ولكنها تحتمل الصواب.

ولعلنا لن نمل من تكرار الإشارة إلى هذه المقولة الرائعة الرائدة في تأصيل مفهوم ومبدأ الديمقراطية، وهي مقالة الإمام الشافعي: إن رأيي صواب، يحتمل الخطأ، ورأي مخالفتي خطأ، يحتمل الصواب. فهذه المقولة تؤسس لفكرة بالغة الأهمية في المفهوم الديمقراطي، وهي فكرة ألا أحد ولا طرف يمتلك الحقيقة، أو يحتكر الوطنية، وأن كل المواطنين متساوون في الانتماء إلى الوطن، وفي افتراض حسن النية والقصد لديهم، حتى يثبت بالدليل القاطع والبرهان الساطع خلاف ذلك.

ومن هنا فإنني أدعو إلى أن تتفق كل الأطراف التي تريد أو تحرص على المساهمة في الجدل أو الحوار السياسي القائم حول خيارات الحاضر والمستقبل، على رفع شعار (الديمقراطية أولاً). بمعنى أن يتم الاتفاق بين هذه الأطراف على أن الإطار الذي يتعاهدون على التحرك خلاله هو إطار الديمقراطية، التي تعني في جوهرها: آلية تعايش الآراء المختلفة في المجتمع بطريقة سلمية، وتمتعها جميعها بحق متساو في الوجود السياسي، وحق متكافئ في التعبير، وحق طبيعي ضمني في التجمع والعمل المنظم.

لنتفق على أن أملنا الوحيد في الخروج من مأزق الاستبداد ومهاو به الكارثية هو في أن تتفق على أن تتعايش مع بعضنا البعض على نحو ديمقراطي سلمي حضاري، نختلف حول ما نرى أنه الأفضل لخدمة مصلحتنا العليا، مصلحة الوطن، ولكن لا أحد منا يمنح نفسه الحق في

فرض هذا الرأي على الآخرين أو على المجتمع، وتتوافق على أن
الفيصل والحكم بيننا حين نختلف هو صندوق الاقتراع، أي رأي الشعب،
ثم تتوافق على الرضوخ جميعنا للرأي الذي تؤيده الأغلبية.

إن هذا هو الأفق المفتوح أمامنا للتمكن من تأسيس بديل
ديمقراطي، يتسع لجميع الليبين، على اختلاف أطرافهم الفكرية
والسياسية، ويتيح لهم فرصاً متكافئة للعيش في الوطن نفسه مواطنين
متساوين في الحقوق والواجبات، وفي الجدارة بالانتماء إليه.

مشاركة المرأة: مسألة تخلف ثقافي واجتماعي أم مسألة قانون وتشريعات

أخذت نغمة الحديث عن ضرورة تحديد نسبة معينة في قانون الانتخابات تخصص للنساء، وهو ما يعرف بفكرة (الكوتا) تزداد قوة وارتفاعاً، فتجاوزت حدود الأحاديث والمقالات التي تنشر في الصحف والمواقع الإلكترونية، إلى تشكيل هيئة سميت (هيئة دعم مشاركة المرأة في القرار السياسي)، ثم ها نحن أولاء نراها تأخذ مكانها في المشروع المقترح لقانون انتخابات المؤتمر الوطني.

هنا بات الأمر بحاجة إلى وقفة جادة وحازمة، فالمسألة، بكل تأكيد، ينبغي ألا تمر هكذا بسهولة، لأنها أبعد وأخطر من كونها مجرد خلاف على حدود تلك النسبة التي تخصص للنساء، فهي 10%، أم 30% كما تطالب بها بعض النساء، أم هي 50% كما سن لنا قانون الانتخابات في تونس سابقة في هذا الخصوص، فالمسألة، في نظري، هي مسألة ثقافة وحضارة قبل أن تكون مسألة قوانين وتشريعات.

ولنعرض المسألة على بعض النظر والتحليل. ولنبدأ من تأكيد فكرة أن المشاركة السياسية هي حق للمواطن، بصرف النظر عن جنسه ولونه وثقافته ولغته وطائفته، ومن ثم فالمرأة والرجل في هذا الخصوص متساويان تماماً، وينبغي أن يتأكد ذلك في نصوص الدستور منذ البدء، بالنص في مقدمة الدستور على كفالة جميع الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية وغيرها لجميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز. فإذا تم هذا فإننا سوف نتفق على أن المرأة لها ذات الحقوق السياسية التي للرجل، فلا يصدر قانون أو تشريع يمنعها من ممارسة ذلك الحق: في الترشح لمختلف المواقع والمسؤوليات، وفي المشاركة في عمليات الانتخاب، ثم ننظر بعد ذلك في سائر الأسباب والظروف التي

جعلت أو تجعل مشاركة المرأة في العملية السياسية تكون أقل من مشاركة الرجل.

إن أدنى نظر إلى هذه المسألة سوف يقودنا إلى تبيين أن المشكلة في أصلها وخصيمها ترجع إلى أسباب ثقافية وحضارية، قبل رجوعها إلى القانون أو التشريع. وذلك أننا، كسائر الشعوب المتخلفة، ما زلنا نرزع تحت وطأة عقود من التخلف الثقافي والاجتماعي الذي يؤدي إلى أن تكون المرأة أقل تأهلاً من حيث مستوى التعليم أو الثقافة العامة لإدراك أبعاد المشاركة في الشأن العام، ويؤدي إلى ما هو أخطر من ذلك وهو الحد من حرية المرأة في ممارسة وجودها السياسي، من آثار التركة التي ما زالت تعانيها مجتمعاتنا، بسبب تحكم الرجل فيها وفي حريتها وحركتها، سواء أكان هذا الرجل أباًها أو زوجها أو أخاها وأحياناً حتى ابنها.

وإننا نشاهد في التطبيق العملي كيف تتجسد هذه المسألة بشكل مؤسف وفاجع، إذ تنتهي تلك الآلاف المؤلفة من الفتيات اللاتي تكتظ بهن قاعات ومدرجات الجامعات، حالما ينتهين من الدراسة، إلى البقاء في البيوت، بسبب تعنت الآباء أو الأزواج أو الإخوة الذكور، ويجدن أنفسهن محرومات حتى من حقهن في المشاركة في الفعاليات الثقافية أو الاجتماعية العامة.

أما ما نشاهده من تكديس النساء في مواقع العمل، فهو لا علاقة له مطلقاً بمستوى وعي المرأة أو حريتها، وإنما هو مجرد خضوع إجباري لضغط الحاجة لتوفير دخل مالي تساهم به مجبرة في كثير من الأحيان، في تغطية تكاليف المعيشة. ولو درسنا الأمر دراسة علمية منهجية فسوف نكتشف أن مصير هؤلاء النسوة سوف يكون، لو انتفت هذه

الحاجة المادية، هو المكوث في البيت والانعزال عن الحياة السياسية والاجتماعية.

من هنا فإنني أرى أن دور النساء اللاتي ينادين، بل يخضن حرباً ضرورياً من أجل تطبيق فكرة الكوتا للنساء، يجدر أن يتجه إلى المساهمة في ترقية المستوى الثقافي والحضاري للمجتمع كله، حتى تبلغ الحدود التي نسعى إليها من وعي المواطن الليبي، رجلاً كان أم امرأة، بأهمية المشاركة في العمل السياسي، فنرى الرجال والنساء، على قدم المساواة، يشاركون في مؤسسات المجتمع المدني، وفي الأحزاب السياسية، ثم يمارسون حقهم في الترشح للمواقع المختلفة، وفي عمليات الاقتراع التي تتم عليها.

وهذه الفكرة تقودني تلقائياً إلى الخلوص بنتيجة أراها لازمة، وهي أن آمالنا في تحقيق أي تقدم في اتجاه تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية، سوف تعتمد على مدى قدرتنا على تحقيق تقدم ملموس في ترقية مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وفي مقدمة ذلك الوعي بأهمية المشاركة الإيجابية في العمل السياسي المنظم، من خلال الأحزاب السياسية.

وقد عبرت في تعليق سابق لي على صفحة الفيسبوك عن قناعتي بأن الحل الأمثل والأكثر فعالية في هذا الخصوص هو في دعم مسيرة العمل السياسي المنظم، وحث المرأة على المشاركة في الأحزاب السياسية، فتأخذ موقعها في صفوفها، ثم تأخذ نصيبها الذي تستحقه في الترشح للمواقع داخل الحزب أولاً، ثم للمواقع المختلفة في الانتخابات البرلمانية والمحلية. وإذا ما أثبتت جدارتها وحظيت بدعم بنات جنسها،

فلعلها تحصل على أكثر من نسبة الثلاثين في المائة التي تطالب بها أكثر المتحمسات لهذه القضية.

التطبيق الديمقراطي في ليبيا: مقومات ومحددات

سوف يظل حديثنا عن الديمقراطية كأساس للحكم، ومنهج للممارسة السياسية في المجتمع، تصوراً مثالياً وشديد العمومية، إن لم يوضع في إطار محدد لرؤية شاملة لإمكانية وشروط تطبيقه على أرض الواقع في ليبيا، عند مواجهة الشعب الليبي معضلات ومشكلات التحول إلى النظام الديمقراطي التعددي.

وسوف تكون الخطوة الأولى نحو تبيين ملامح هذه الرؤية الاتفاق على تحليل علمي موضوعي لمعطيات وأبعاد الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي ستجري فيه عملية التأسيس الديمقراطي، حتى تأخذ هذه العملية في الاعتبار تلك المعطيات والأبعاد، وتكتشف من الوسائل والخطط، وتبتدع من المناهج والحلول ما يوفر لها القدر الممكن من احتمالات الصحة والنجاح، وإمكانيات التطبيق العملي الفعال.

إن الديمقراطية تقوم في جوهرها على مبدأ حرية الإنسان في الرأي والتعبير، وهي لا تعدو في النهاية كونها أسلوباً ومنهجاً لضبط عملية تعايش الآراء المختلفة في المجتمع تعايشاً سلمياً، وتنظيم مسألة الحكم والسلطة. ومن هنا فإن المفهوم الديمقراطي، ومن بعد الممارسة الديمقراطية، يقوم على وجود الإنسان الواعي بحقه الأصيل في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، ومن ثم الإنسان الذي لديه

فكر ورأي وحرصٌ على ممارسة دوره في العملية السياسية، من خلال العمل المستقل أو الجماعي المنظم. وإن أي حلم بتحقيق أي صورة من صور التطبيق الديمقراطي في ليبيا سوف يصطدم حتماً بحقيقة مؤسفة في هذا الصدد وهي أن الغالبية الساحقة من الليبيين تفتقد الحد المناسب من الوعي السياسي اللازم لأدنى مستويات ودرجات الممارسة الديمقراطية، كما أن الغالبية الساحقة منهم لم يتح لها مطلقاً أي شكل من أشكال الممارسة الفعلية للديمقراطية.

ودون التطرق لمحاولة بحث ودراسة الأسباب والعوامل التاريخية والموضوعية التي أدت إلى هذه النتيجة المؤسفة، فإن من الحيوي جداً وضع هذه الحقيقة في الاعتبار، والتأسيس على أن بدايات التطبيق الديمقراطي في ليبيا سوف تتم في محيط بشري يتصف بعدد من الصفات السلبية التي ينبغي التعامل معها، لا من منطلق قبولها والتسليم بأنها أمر واقع لا مفر منه، ولكن من منظور الحاجة لوضع الخطط والمناهج اللازمة لتجاوزها وإحلال البدائل الإيجابية محلها. وإذا لخصنا هذه الصفات السلبية في النقاط التالية:

- 1- أمية سياسية غالبة.
- 2- تراث ثقافي وتربوي مناقض للديمقراطية.
- 3- تراث سياسي متخلف عن عهدي الحكم السابقين مضاد للسياسة وللممارسة الديمقراطية الصحيحة.
- 4- غياب كامل للأحزاب والتنظيمات السياسية.
- 5- سيطرة وشيوع الروح والروابط القبلية والنوازع الجهوية.

فإنه سوف يكون من المهم أن تركز أية خطط لبداية التأسيس الديمقراطي، على محاور أساسية تستهدف السعي لتجاوز هذه الجوانب السلبية. وربما يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أولاً: إعادة بناء الإنسان فكرياً وسياسياً بما يؤدي إلى إكسابه القدر الضروري من الوعي بأبعاد وجوده الإنساني والاجتماعي، وتحوله من ثم من حالة الإنسان/الفرد/العدد إلى حالة الإنسان/المواطن/الكائن السياسي، أي الإنسان:

- 1- الوعي بقيمة وجوده الإنساني باعتباره الكائن الذي ميزه الله بالعقل والتكليف ومسؤولية الاختيار الحر.
- 2- الحرص على عدم التفريط في ممارسة حقه في المشاركة في تقرير شؤونه، وعدم التخلي عن هذا الحق أو رهنه لشتى عوامل التأثير والضغط.

وسوف تحتاج عملية إعادة البناء هذه إلى وضع خطط شاملة وبعيدة المدى، تهدف إلى بلوغ درجات ومستويات متطورة من الغاية المرجوة، على نحو تدريجي ينتهج أساليب البرمجة والتخطيط العلمي، وبحسن اختيار واستثمار الوسائل والآليات المناسبة، التي في مقدمتها:

- 1- مناهج التعليم والتربية في المؤسسات التعليمية الرسمية العامة.
- 2- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومنجزات تقنية المعلومات.
- 3- مصادر الثقافة العامة.
- 4- الحيوية الثقافية والاجتماعية من خلال المؤسسات والأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية.

وسيكون من الحيوي أن تتبنى هذه الخطط على مرتكزات الحرية الفكرية، باعتبارها حجر الأساس في عملية إعادة البناء المطلوبة. ذلك

أن المقوم الأول من مقومات الإنسانية السياسية هو وجود الإنسان الحريص على أن يكون له فكر ورأي مستقل، والحريص والقادر في الوقت نفسه على ممارسة التعبير عن ذلك الرأي والفكر بحرية وقوة. ومن ثم فينبغي أن تصمم مناهج التعليم العام وفلسفته ووسائله التربوية، كما ينبغي أن توضع خطط لاستثمار وسائل الإعلام ومختلف آليات وصيغ النشاط الفكري والثقافي، بحيث تمكن الإنسان من:

1- تكوين فكره ورأيه المستقل.

2- التمرس بالتعبير عن الرأي باستقلالية وشجاعة.

3- قبول اختلاف الآخرين معه في الرأي.

ثانياً: تنمية الوعي بأهمية العمل السياسي، ذلك أن الخطوة الأولى في اتجاه تعويض السلبية الخطرة المترتبة على تراث المراحل التي غابت فيها الممارسة الديمقراطية الحرة، سوف تتمثل في مدى النجاح الذي نحرزه في إعادة اهتمام الناس بالقضايا العامة، أي بالسياسة، وفي زيادة أعداد المواطنين الذين تجاوزوا حالة "الأمية السياسية"، فتأهلوا سياسياً، وتحولوا إلى مواطنين واعين بحقوقهم السياسية، وحريصين على ممارستها بأنفسهم.

وسوف يحتاج هذا المسعى بدوره إلى خطط وبرامج تستهدف إيجاد الترتيبات، وابتداع الصيغ والمناهج العملية الكفيلة بإنجاز هذه المهمة، مثل إيلاء العمل السياسي بصفة عامة، والعمل المنظم من خلال الانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية، مكانه الجوهري في النظام السياسي، بما يؤدي إلى تشجيع المزيد من المواطنين للاهتمام به، والانخراط في مختلف آلياته وجوانبه، وإيجاد الآليات القانونية والتشريعية الكفيلة بزيادة اهتمام المواطنين بالعملية السياسية.

ثالثاً : مواجهة سلبيات ظاهرة العصية القبلية والجهوية والعنصرية، فلا شك أن تأثيرات العصية العمياء غير المرشدة للقبيلة أو الجهة أو العنصر، سوف تكون من أكبر الأخطار التي تعترض طريق الممارسة الديمقراطية الصحيحة. إن الديمقراطية الصحيحة تتبنى على مدى نضج وعي المواطن بالانتماء إلى الوطن وإلى المصلحة العامة للمجتمع ككل، قبل انتمائه إلى العائلة أو القبيلة أو العنصر، وانتمائه إلى الناحية الجغرافية التي ولد وعاش فيها أو تعيش فيها قبيلته، ومن ثم حرصه على عدم الخضوع والانجرار في تكوين قناعاته واختياراته السياسية لهذه العصبيات.

إلا أن التعامل مع هذه المسألة ينبغي أن يميز بوضوح وإدراك بين جانبيين هما:

الأول: الرابطة القبلية عندما تبلغ حد العصية المطلقة، فيتجه الفرد تحت تأثيرها إلى الاندفاع وراء القبيلة وتأييد مواقفها واختياراتها، ولو كانت ضد قناعاته الشخصية أو كانت بادية التناقض والتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع وللوطن. وهي، أي الرابطة القبلية، بهذا المنظور، ظاهرة سيئة، وهي تجسيد للتخلف الثقافي والحضاري، وينبغي أن تتضافر الجهود الوطنية الشاملة لإيجاد السبل المناسبة لمواجهتها وتجاوز سلبياتها، من خلال انتهاج الخطط العملية المدروسة لتنمية الوعي العام بمعاني وأبعاد الانتماء إلى الكيان الوطني الأوسع والأشمل من كيان القبيلة والعائلة والعنصر، والوعي بأبعاد المصلحة السياسية للفرد والمجتمع، حتى توجد المعادلة السليمة التي تضع دائرة العائلة والقبيلة والعنصر في موضعها وإطارها الصحيح من الدائرة الاجتماعية والوطنية الشاملة للجميع.

الثاني: الرابطة القبلية باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع الليبي. وهي من هذا المنظور تلعب، وينبغي أن يحرص النظام السياسي على أن تظل تلعب دوراً إيجابياً مهماً في جملة من جوانب الحياة الاجتماعية. وينبغي أن يتدع النظام الديمقراطي في ليبيا الصيغة الملائمة لاستيعاب المؤسسة القبلية، وتوظيفها لصالح ترشيد الممارسة الديمقراطية وإنضاجها.

إن أكبر التحديات التي ستواجه البناء الديمقراطي في بيئة تعاني من آثار التخلف الثقافي والحضاري، وقوة سيطرة الروح والروابط القبلية والجهوية كالمجتمع الليبي، سوف تتمثل في الحاجة العملية الواقعية لابتداع نمط متميز أصيل من أنماط الممارسة الديمقراطية، يحاول أن يوجد المعادلة الممكنة بين مقومات السلوك الديمقراطي الناضج، وبين مختلف العوامل السلبية التي يفرزها واقع المجتمع الذي تعاني الغالبية الساحقة من أفرادها من آثار الجهل والتخلف وسيطرة نوازع الانتماء الجهوي والقبلي على حساب نوازع ومعاني الانتماء الوطني الشامل.

لا تزال قضية الانتخابات من أهم القضايا التي يدور حولها الجدل والنقاش في الساحة السياسية، فقد اختلفت الآراء ووجهات النظر حولها، بين قائل بضرورتها واستعجالها، ومن يرى أنها يمكن، أو بالأحرى يجب أن تُؤجل حتى تُهيأ لها كل الظروف المناسبة وعوامل النجاح المطلوبة.

وقد تابعنا من خلال ما تسرب أو نشر حول الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي أن مسألة الانتخابات ما زالت تُلقى بظلالها على المشهد المتعلق باستحقاقات المرحلة الانتقالية، وإن لوحظ على الصيغة التي أعلنت أن المجلس الوطني يحاول من خلالها أن يوجد نوعاً من الحل الوسط، فيستجيب لقدر مما يطالب به كل طرف، فيستجيب لوجهة النظر الأولى بتأجيل الانتخابات إلى أجل 8 أشهر من إعلان التحرير، يواصل فيها المجلس الوطني ممارسة السيادة والسلطة، ويستجيب لوجهة النظر الثانية فينص على انتخاب مؤتمر وطني، يستلم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي، ويشرف على إدارة القسم الثاني من المرحلة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات النهائية كما ينص عليها الدستور الدائم.

وقد سبق أن عبرنا -أعني نحن في تجمع ليبيا الديمقراطية- عن وجهة نظرنا في هذه القضية، وقلنا إننا ندعو بكل وعي وقوة إلى تأجيل الانتخابات حتى نضج الظروف والمعطيات المادية والمعنوية لإتمامها بنجاح وشفافية ودقة، وذلك لأننا نرى أننا سوف نحتاج إلى وقت طويل، وجهود شاقة ومكثفة، حتى نعيد أمور الحياة العادية لمواطنينا إلى الحد الأدنى من طبيعتها، ويكون من الممكن ومن اللائق دعوتهم للمشاركة في أية عملية انتخابية. وقلنا أيضاً إننا نرى أن من غير المعقول دعوة

مواطنينا إلى خوض عملية الانتخاب، بكل ما تعنيه من إجراءات تنظيمية وإدارية، وما يلزمها من تكاليف مادية، وما تستغرقه من وقت، ثلاث مرات في فترة لا تتجاوز، كما ورد في الإعلان الدستوري، 18 عشر شهراً. هذه المرات الثلاث هي التالية:

الأولى: انتخاب ما يسمى المؤتمر الوطني.

الثانية: الاستفتاء على الدستور (وهو عملية انتخابية كاملة لا تختلف من حيث متطلباتها وإجراءاتها وتكاليفها عن العملية الانتخابية الأولى والثالثة).

الثالثة: انتخاب المؤسسات الدستورية بناء على الدستور الدائم.

وإذا كنا نقر بأن العمليتين الانتخابيتين الثانية والثالثة لازمتان ولا يمكن الاستغناء عنهما، فإننا نرى أن العملية الانتخابية الأولى لا لزوم لها، وأنه يمكن الاستغناء عنها، وذلك للأسباب الآتية:

1- أن المبرر الأساسي الذي يستند إليه الداعون إليها هو القول بأن المجلس الوطني الانتقالي ليس هيئة منتخبة، وأن هناك حاجة لوجود هيئة منتخبة تكون لها شرعية تمثل إرادة الأمة. ونرد على هذا القول بأن المجلس الوطني، على الرغم من أنه ليس منتخباً، إلا أنه حظي بقبول غالبية ساحقة من المواطنين، ولقي مبايعة خولته صلاحية تمثيل الشعب في الداخل والخارج، وعلى الرغم من كل الملاحظات، بل الانتقادات، التي وجهت له أو لبعض أعضائه، على عدم كفاءتهم، أو تقصيرهم في أداء بعض واجباتهم، إلا أن المنصفين لا يملكون إلا الاعتراف بأن المجلس الوطني قد قام بدور مهم، وأنه تمكن من تطوير أدائه مع مضي الأيام وتوالي التجارب، وتطور الممارسة.

2- أن القائلين بالانتخابات يقدمون لموقفهم حجة أخرى تقول إن الصيغة التي يتركب منها المجلس الوطني بشكله الحالي غير كافية وغير عادلة فيما يتعلق بتمثيل كل مناطق البلاد، وخاصة المناطق المحاصرة التي لم تتحرر بعد، ويمثلها في الوقت الحاضر أفراد لم يتم اختيارهم من قبل المجالس المحلية في مناطقهم. والرد على هذا أن الحل يمكن أن يكون في العمل على توسيع عضوية المجلس الوطني بإضافة أعضاء إليه، تختارهم المجالس المحلية في مناطقهم، أو استبدال الأعضاء الذين يمثلون تلك المناطق في التركيبة الحالية بآخرين تختارهم المجالس المحلية.

3- أن كل ما هو مطلوب في المرحلة الانتقالية هو إدارة شؤون البلاد الضرورية العاجلة، وإدارة عملية الحوار الوطني، التي تهدف إلى الرفع من مستوى وعي المواطنين بالمفردات والخيارات التي سوف يطلب منهم القرار بشأنها، وهاتان العمليتان: إدارة الشؤون العاجلة وإدارة الحوار الوطني عمليتان فئتان، تتطلب الأولى حكومة مهنيين مختصين وخبراء، لا يشترط أن يكونوا منتخبيين انتخاباً، وتتطلب الثانية أيضاً مهنيين متخصصين وخبراء في برامج التوعية والتثقيف والإعلام، وهو المطلوب في مرحلة التهيئة للاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات النهائية.

4- أن الحديث عن ضرورة أن تكون الهيئة التي تضع الدستور منتخبة فيه نظر، فليس ثمة إجماع، حتى بين المختصين في القانون، على ضرورة ذلك، من جهة أن وضع الدستور هو بدوره عملية فنية، يمكن أن تقوم بها على أكمل وجه لجنة مختارة من خبراء ومختصين، تتحدد مهمتها في صياغة ما يتبين من عملية الحوار

الوطني ومن الدراسات العلمية واستطلاعات الرأي وما شابهها أنه يستجيب لخيار أغلبية معقولة من المواطنين.

خلاصة القول أننا نرى أنه لا ضرورة مطلقاً لمؤتمر وطني منتخب، يستلم السلطة من المجلس الوطني، فقط كي يدير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية وبشرف على صياغة الدستور والاستفتاء عليه، ثم يشرف على انتخاب الهيئات الدستورية الدائمة، ونرى أن المجلس الوطني بتركيبته المطورة بعد اكتمال التحرير، بإضافة أعضاء مختارين من المناطق المحررة، يمكنه أن يقوم بالمهمة خير قيام، وكل ما قد نحتاج إليه هو مساهمة الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني في دعم المجلس الوطني بالآراء والمشورة، وبمراقبة الأداء وتصحيحه وتقويمه عند الحاجة، ثم مساهمتها في إثراء عملية الحوار الوطني حول مختلف القضايا المطروحة على النظر والحوار، التي سوف تكون مطروحة على المواطنين لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها. ومن هذا المنظور اقترحنا في ورقة طرحناها على الرأي العام في تجمع ليبيا الديمقراطية، أن يوجد إلى جانب المجلس الوطني بعد التحرير مؤتمر وطني للحوار، تكون مهمته القيام بكل ما يلزم لإدارة عملية الحوار الوطني تمهيداً لصياغة مشروع الدستور، وحتى عرضه على الاستفتاء وإقراره. ورأينا أن هذا المؤتمر يمكن أن يتم تكوينه بالاقتدار من قبل المجالس المحلية وأن تتمثل فيه الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك كي تتجنب إقحام البلاد والناس في انتخابات قبل أوانها، وقبل أن يتهيا لها الحد المعقول من مقومات النجاح والشفافية.

يتردد على ألسنة كثيرين منا القول بأن الوقت ربما لا يزال مبكراً للحدوث عن مرحلة ما بعد القذافي، ما دامت الحرب لا تزال تخيم على كثير من مدننا الحبيبة، وتحصد أرواح إخواننا من الثوار المقاتلين ومن المدنيين الذين يذهبون في كل وقت ضحايا القصف العشوائي الأهوج، وأنه قد يكون ضرباً من الاستهانة بدماء الشهداء وتضحيات الأبرياء التمتع بترف التفكير والحدوث عن ترتيبات المرحلة التي سوف تلي سقوط نظام الاستبداد والقمع، ناهيك عن الإقدام على الحديث عن تكوين الأحزاب السياسية التي يرى البعض أنها إنما تسعى إلى السلطة، وأنها تريد أن تهين نفسها للقفز على منجزات الثورة وسرقتها.

واننا في تجمع ليبيا الديمقراطية نتحفظ كثيراً على الموافقة على مثل هذا الطرح، فنحن نرى أن ثمة معركتين ينبغي أن تسيرا جنباً إلى جنب، وينبغي ألا تتخلف إحداهما عن الأخرى، هما: المعركة العسكرية التي يخوضها الثوار الأبطال بالسلاح وبكتبون صفحاتها بالدماء الطاهرة الزكية، والمعركة السياسية التي ينبغي أن يتكفل بخوضها نفر من الليبيين، ممن لا يمارسون القتال في جبهاته العسكرية، لكي يعدوا ما سوف يكون لازماً وضرورياً وحيوياً لتحقيق ما قامت الثورة أصلاً، وما ضحى الشهداء والجرحى والمشردون والذين يعانون المشاق والآلام من أجله، وهو تحقيق الشرعية، بإعادة أمانة الحكم إلى صاحبها الشرعي وهو الشعب، ومن ثم بناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على الدستور وحكم المؤسسات وسيادة القانون.

واننا نؤمن بأننا لو فرطنا في إعداد العدة لهذه المرحلة الثانية، التي سوف تلي حسم المعركة وسقوط النظام، بما تتطلبه من إعداد

التصورات لكل ما سوف تتطلبه المرحلة الانتقالية من ترتيبات وخطوات عملية، تمهد بطريقة سلمية حضارية للانتقال إلى الحكم الدستوري الديمقراطي، فإننا سوف نكون قد أهدرنا تضحيات الشهداء والمعذبين، الذين دفعوا ذلك الثمن الباهظ من دمائهم وأرواحهم الزكية من أجل أن نعم نحن وتنعم الأجيال اللاحقة من بعدنا بالحرية والعدالة، وبالكرامة والعزة، ومن ثم بالتمتع بخيرات بلادنا، واستثمارها لتوفير عيش كريم مزدهر لكل فرد يعيش على هذه الأرض.

وإذا كان العبء الأكبر في هذه المعركة يقع على من يملكون الأسلحة المطلوبة لخوضها، وهي أسلحة الفكر والعلم والخبرة، فلا شك أننا سوف نتفق على أن هذا العبء سوف يقع على المثقفين والعلماء والخبراء والمختصين، فتعكف كل طائفة منهم على إنجاز ما يقع في دائرة اختصاصها وقدراتها، من وضع مشروع أو مشاريع الدستور المؤقت والدائم، ووضع ما سوف نحتاج إليه من قوانين تنظم الانتخابات وعمل الأحزاب السياسية، وإعداد الإحصائيات والوثائق اللازمة لقيد الناخبين المؤهلين للمشاركة في عمليات الاقتراع العام.

هل نقول: إن ثورة واحدة لا تكفي؟

لقد أنجز شعبنا العظيم ثورة عظيمة، سوف تكون نموذجاً فذاً لقدرة الشعب على انتزاع حريته، وقول كلمته في تقرير مصيره، وبناء مستقبله. وقد بهرت هذه الثورة الليبيين أنفسهم، قبل أن تذهل المراقبين من الخارج، فقد تمكن شبابهم البواسل من تحرير أكثر من نصف البلاد في أقل من أسبوع، ولا يزالون يلقنون القذافي وترساته المدججة بشتى أنواع الأسلحة الثقيلة والفتاكة دروساً في الصمود والبطولة والإبداع في مجالات التصدي والمناورة العسكرية، وإلى

جانب ذلك تمكنوا من لملمة صفوفهم بسرعة مذهلة، وكونوا إدارات لتسيير شؤون الحياة اليومية، وإدارة سياسية التفوا حولها، ومنحوها الشرعية الكاملة لتمثيلهم والحديث باسمهم في الداخل والخارج.

وبومًا بعد يوم أخذت مسيرة الثورة تتقدم، وتحقق انتصارات وإنجازات لا ينكرها إلا جاحد أو مغالط. ومع ذلك فلم تخل هذه المسيرة المظفرة من شوائب وعثرات، أرى أن علينا أن ننظر إليها بعين فاحصة، وأن نفعل ما ينبغي فعله لإزالتها وتجاوزها. ذلك أن مثل هذه الشوائب من شأنها أن تشوه نضاعة ثوب الثورة المجيدة، وربما بلغ الأمر حد تهديد وجودها نفسه، إذا لم يتم تداركها بالسرعة والحزم اللازمين. وهذا ما عبرت عنه بالتساؤل عما إذا كنا قد بتنا بحاجة إلى أكثر من ثورة واحدة.

هذه الشوائب التي أتحدث عنها تتمثل في أنماط مرذولة ومرفوضة من السلوك، منها ما هو فردي ومنها ما يقرب إلى أن يكون ظاهرة اجتماعية تشمل قطاعًا أو قطاعات من الشعب.

من أهم مظاهر السلوك الفردي المرفوضة المتاجرة بالسلاح والذخيرة والمتاجرة بالمواد التي تخصص لإغاثة المحتاجين. ففي حين نشكو وبشكو مقاتلونا في جبهات القتال من نقص السلاح والذخيرة، نجد أفرادًا يكدسون منها أكداً هائلة، ولا يخلون من المتاجرة فيها، دون أدنى إحساس بالوطنية أو النخوة. إن مثل هذا الفعل يبلغ بالفعل حد "الخيانة العظمى"، وإنني أدعو بقوة إلى أن تفعل سلطاتنا المختصة بالأمن ما ينبغي فعله، للتقصي عن هؤلاء الأفراد، واتخاذ ما يلزم من إجراءات ضدهم، بالسجن ومصادرة ما لديهم من أسلحة ومواد.

ولقد بلغني أن مثل هؤلاء "الخونة" لا يتورعون عن ارتكاب مثل هذه الأفعال وهم على جبهات القتال، فيسرقون مواد التموين وقطع السلاح، وبلغ الأمر ببعضهم حد سرقة السيارات والمعدات.

هذه هي الثورة الثانية التي أرى أننا بحاجة إلى إنجازها. تلي ذلك ثورة أخرى على نمط آخر من السلوك، لا يبلغ حد وصفه بالخيانة العظمى، ولكنه يمثل من وجه من الوجوه سلوكاً غير لائق بمعاني التعاضد والتكاتف الوطني، ففي حين يتعرض إخوان لنا في جبهات القتال وفي المدن المحاصرة لأصعب أشكال المعاناة، في تلك المواجهات غير المتكافئة مع قوات القذافي وسلاحها، وفي أنماط النقص الشديد في موارد الخدمات والمؤن، بتنا نشاهد في المدن المحررة (وأحدث عن مدينة بنغازي التي أعيش فيها) مظاهر ممارسة الناس لحياتهم الاعتيادية على نحو مبالغ فيه، إذ تفتح المتاجر أبوابها حتى ساعات متأخرة من الليل، وتزدحم المقاهي والمطاعم بالرواد، بكل ما يعنيه ذلك من إسراف في استهلاك الكهرباء والماء والمواد التموينية.

أما ما يمارسه البعض من مظاهر الاستهتار وانعدام الإحساس بالمسؤولية والوطنية، المتمثلة في إطلاق الأعيرة والألعاب النارية في احتفالات الأعراس، فيمثل مستوى لا مزيد عليه من مستويات الاستهتار وانعدام الإحساس، فإلى جانب ما يحدثه إطلاق النار من ترويع للمواطنين، هو استهتار فعلي بقيمة تلك الأعيرة التي تهدر في الهواء، في حين أن كل إطلاق لها قيمتها العظمى في ميدان الحرب، وأن المقاتلين المجاهدين كثيراً ما يضطرون إلى شراء الذخيرة بالمال من

اللصوص الذين كانوا قد سرقوها من مخازن قوات الأمن والقوات المسلحة.

وهذه في نظري هي الثورة الثالثة التي علينا أن نخوضها دون هواده وبمتهى الحزم والشدة، حتى نطهر ساحة الثورة الأولى من أية شوائب أو انحرافات أو أخطاء.

كيف أحبط أجدادنا مخططات الدول الكبرى؟ وهل تتخذ منهم العظة
والعبرة؟

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وانقشع غبارها عن
تراب وطننا، وضعت دول الحلفاء المنتصرة في الحرب يدها على ليبيا،
فكانت طرابلس وبرقة تحت الإدارة العسكرية البريطانية، وجعلت فزان
تحت الإدارة الفرنسية.

حالما انتهت الحرب، واجه أجدادنا وآباؤنا تحديًا بالغ الصعوبة
والتعقيد، تمثل في مدى ما بوسعهم فعله كي تكون لهم كلمة في
تحديد مستقبل بلادهم. كان ثمة إجماع وطني شامل على المطالبة
بأمريين اثنين هما: الاستقلال والوحدة، لم يحدث حولهما أي اختلاف
ذي شأن بين الزعماء الوطنيين والنشطين السياسيين في إطار
الأحزاب السياسية التي تشكلت أساسًا لمواجهة تلك المعركة: معركة
الاستقلال والوحدة.

وخاض آباؤنا بوعي سياسي جدير بأن يحظى منا بكل التقدير
والإعجاب معركة الاستقلال والوحدة، ولكنهم كانوا يخوضونها بدون أي
سلاح فعلي سوى الوعي بأبعاد مطالبهم الوطنية وتوحد عزيمتهم على
أن يكونوا يدًا واحدة لخوضها، في مواجهة أطماع الدول الكبرى التي
كانت تنظر إلى ليبيا باعتبارها غنيمة سائغة لهم، نظير انتصارهم في
الحرب على القوة التي كانت تستعمرها.

وعلى الرغم من العداوة التي جعلت إيطاليا وبريطانيا تقفان في
خندقين متقابلين أثناء الحرب العسكرية، إلا أن ساحة المعركة
السياسية جمعت بينهما عندما أخذتا تتفاوضان على اقتسام الغنيمة،
فظهر إلى الوجود ما عرف بمشروع "بيغن-سفورزا"، وهما وزيرا

خارجية بريطانيا وإيطاليا آنذاك. وقد بذلت الدولتان جهودًا كبيرة في الساحة الدولية، وفي دهايز منظمة الأمم المتحدة كي تروجا لفكرة تأجيل منح ليبيا استقلالها، ووضعها تحت الوصاية الدولية، بحيث تعطى إيطاليا الوصاية على طرابلس، وبريطانيا الوصاية على برقة، وتبقى فزان تحت الوصاية الفرنسية.

لكن الليبيين لم يرضخوا لتلك المخططات، وأخذت القوى السياسية التي تمثلت في عدد من الأحزاب العاملة في الوطن تكشف أبعاد تلك المخططات، وتؤكد على عزم الليبيين على نيل استقلالهم، وتحفظ لنا سجلات التاريخ ووثائقه صورة باهرة لأبعاد تلك المعركة السياسية التي خاضها الآباء والأجداد على الصعيد الإعلامي وعلى الصعيد السياسي، من خلال الاتصالات التي كان نفر من الزعماء والقياديين يقومون بها بالدول العربية والإسلامية، وبلغت ذروتها في الوفدين الذين ذهبا إلى نيويورك، حيث كانت قضية ليبيا واستقلالها مطروحة على النظر والتجاذبات السياسية الدولية، وتسجل لنا الوثائق ما قام به أعضاء هذين الوفدين من جهود واتصالات بمندوبي الدول التي كانت مدعوة لبحث القضية والتصويت عليها، حتى توجت تلك الجهود بإجهاض مشروع "بيغن-سفورزا"، ما مهد السبيل لإنجاح قرار الأمم المتحدة بمنح ليبيا استقلالها في موعد أقصاه الأول من يناير سنة 1952.

في هذه الأيام تكثر الشكوك والمخاوف لدى كثير من أبناء شعبنا، بما في ذلك نخبة الفكرية والسياسية، من أن تكون هناك مؤامرة أو مؤامرات تطبخ في الخفاء لتمرير مخططات تتعلق بليبيا ما بعد القذافي. وهذا يمكن أن يكون صحيحًا، وهو -بكل تأكيد- غير مستبعد. فالقوى الدولية التي يهملها الشأن الليبي ومستقبل الأوضاع

في ليبيا من حقها أن تفعل ما تراه متسقاً مع مصالحها وأهدافها في ليبيا والمنطقة، ولن يكون عليها لوم إن هي فعلت ذلك. أما هل يمكنها تنفيذ ما تخطط له، أو لعلها تحوّل المؤامرات لفعله، فذلك ما ينبغي أن نجد نحن الإجابة عنه.

وفي تقديري أننا لا نملك خياراً سوى أن نتابع بوعي وبقظة تامة ما يدور حولنا وحول قضية بناء بلادنا، وأن نتحرك حركة سياسية جماعية، كي نقول كلمتنا، ومن بعد نغرض إرادتنا القوية، لجعل كلمتنا هي العليا، فوق كلمات القوى الخارجية المتربصة لخدمة مصالحها، وفوق كلمات الأطراف الداخلية التي قد تدفعها المطامع الشخصية لقبول الدخول في أية مؤامرات أو مخططات تتم في الخفاء.

وإني لمتفائل جداً بما أشاهده على أرض الواقع من قدرة الحراك السياسي والأهلي على تجسيد إرادة الشعب، ورفع كلمته، ثم فرضها على مجريات الأمور والأحداث. وها نحن أولاء نشاهد كيف بات الإعلام الحر يقوم بدوره الفاعل في طرح القضايا والمسائل على الرأي العام، وحمل راية التعبير الحر عن الآراء والمواقف، دون خوف أو حذر من عواقب الاتهام أو الملاحقة، وهانحن أولاء نشاهد أيضاً كيف أثبتت مؤسسات المجتمع المدني قدرتها على التفاعل السريع الواعي مع الأحداث والتطورات التي تتصل بمختلف أبعاد القضية الليبية في الداخل والخارج. وكيف تمكنت هذه المؤسسات عبر تحركها الجماعي المنظم من فرض كلمتها، التي تعبر بها عن خيارات الشعب الليبي وإرادته الوطنية.

ربما يبدو هذا السؤال للبعض غريباً وغير وارد أصلاً؛ من جهة أن رأس المال يقترن عادة بالمصلحة الشخصية المباشرة، وأن صاحب رأس المال يسعى أساساً لتنمية ماله وتحقيق أكبر عائد وربح ممكن، لتوفير عيش مرفه له ولعائلته بوجه خاص، وربما لبعض أقاربه وذوي رحمه، إن كان من أولئك الذين يوجد لديهم ذلك الإحساس بهذه القيمة، قيمة صلة الرحم، ومودة ذوي القربى.

بيد أننا لن نحتاج للذهاب بعيداً للبحث عن أمثلة حية لأنماط متنوعة من الأدوار الإيجابية التي قام بها رأس المال في كثير من البلاد، متجاوزاً حدود المصلحة الشخصية المباشرة، إلى خدمة المصلحة الوطنية العامة، فيكفي أن نلقي نظرة على بلادنا في الماضي والحاضر، لنجد من تلك الأمثلة ما يبعث على الفخر والاطمئنان.

وإننا نذكر بكل فخر وتقدير ذلك الدور الرائع الذي قام به عدد من ميسوري الحال، أو إذا شئنا الدقة أصحاب الأموال والثروات، في القيام بمبادرات لإنشاء أعمال ذات طابع أهلي خيري تطوعي، أو دعم مؤسسات اجتماعية، أو نصره قضايا وطنية وقومية. وإذا كانت الأجيال التي ولدت ونشأت بعد انقلاب 69 لا تذكر شيئاً عن هذه المبادرات الجليلة، وتلك الأعمال الوطنية الرائعة، فإن الأجيال التي سبقت تلك المرحلة، وعاشت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية، ثم عهد دولة الاستقلال، تذكر جيداً تلك النماذج المذهلة من مبادرات أصحاب الأموال والأثرياء آنذاك لدعم العمل الخيري التطوعي، وبذلوا أموالهم بسخاء وأريحية تستحق الذكر والثناء. وإننا نذكر بكل إعجاب وفخر ذلك الرجل الذي كرس حياته لرعاية أبناء شهداء الثورتين الجزائرية والفلسطينية، المرحوم يوسف مادي، وما زالت الشواهد على أعماله موجودة في

الأردن، ولا أدري إن كانت المدرسة التي أسسها في طرابلس لرعاية أبناء شهداء الثورة الجزائرية ما زالت باقية، أم أنها طويت في ذاكرة التاريخ. ونذكر أيضاً بكل اعتزاز الأستاذ محمد العالم حويو مؤسس مدرسة العمال الليلية، تلك المدرسة التي أنقذت أجيالاً كاملة من أبناء الوطن من ربقة الأمية، وأتاحت لهم فرصة لا تقدر بثمن لمواصلة تعليمهم، وأثرت الوطن بنخبة من خيرة أبنائه الذين تولوا مختلف المسؤوليات، وقاموا بالجيل من الأعمال. ثم نذكر أيضاً الحاج علي زواوة والحاج عبد العزيز العنيزي والحاج عبد الحفيظ شمسة، ونذكر الحاج محمد حشاد الذي ظل حتى آخر حياته -رحمه الله- يبذل ماله وجهده لخدمة ورعاية دور الرعاية.

وقد أثبتت ثورة 17 فبراير أن هذه الروح الرائعة لم تمت لدى أبناء شعبنا العظيم، إذ شاهدنا كيف بادر أصحاب الأموال منذ اللحظات الأولى للثورة للتبرع بأموالهم بسخاء مذهل لدعم مختلف مجالات العمل المدني والاجتماعي، ثم لدعم العمل الحربي. وكان أبناء الوطن، يتبارون في ذلك ويتنافسون، سواء منهم المقيمون داخل الوطن أو في مختلف بلاد الدنيا.

والآن بعد أن ألفت الحرب في المعركة الأولى أوزارها، وعدنا لنباشر المعركة الثانية، أي معركة البناء، فهل نشهد انحساراً في دور رأس المال الوطني، باعتبار أن العبء يقع الآن على عاتق الدولة، وأن الدولة لها إمكانيات كافية، وليست بحاجة إلى دعم أو مساهمات من المواطنين؟ أنا أحسب أن هذا سيكون منطلقاً خاطئاً، وأرى أن رأس المال الوطني ما زال وسيظل بإمكانه أن يلعب أدواراً مهمة في دعم وتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية التي نحلم بها، وذلك من خلال دعم أو تأسيس المبادرات لتطوير مختلف فعاليات المجتمع المدني، ونعني بها

المنظمات التطوعية الأهلية غير الربحية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام المستقلة.

وإني أدرك تمامًا أن هذه الدعوة، وبخاصة فيما يتعلق بجزئية دعم الأحزاب السياسية، سوف تقابل لدى الكثيرين بالرفض والاستنكار، استنادًا إلى قناعة موجودة لدى شريحة كبيرة من المواطنين، ولا يستثنى منهم حتى أولئك الذين يفترض أنهم محسوبون على النخبة المثقفة، بأن الأحزاب السياسية هي تجمعات أو مؤسسات لا هدف لها إلا السعي إلى السلطة، وأنها تسعى إلى السلطة من أجل خدمة مصالح خاصة أو شخصية لزعمائها أو لمن يعملون في أطرها.

ولئن كان هذا الكلام يصدق على عدد من الأحزاب السياسية، لا ندري قليل أو كثير، إلا أنني أرى أن من الإجحاف والبعد عن الموضوعية تعميم الحكم على كل مفهوم الحزب السياسي من حيث هو. ذلك أن ثمة أحزابًا سياسية، وإن كانت لا تنكر أنها تسعى إلى الحصول على مواقع لممارسة السلطة، سواء في المؤسسة التشريعية أو التنفيذية، فإنها تقول إنها لا تعد السلطة غاية في حد ذاتها، أو مغنمًا شخصيًا، ولكنها تعدها مجرد وسيلة لتحقيق برامج الحزب التي يعدها من أجل المساهمة في خدمة الوطن ومصالح المواطنين العليا.

وتبقى هذه دعوة قوية لأن نشاهد رأس المال الوطني يواصل مساهماته في دعم مساعيها جميعًا لتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية المزدهرة.

كثيرون منا مروا على تلك اللافتة أو لوحة الدعاية التي كتبت عليها عبارة (لا للحزبية لا للقبلية)، وربما مرت هذه العبارة على كثيرين ممن قرؤوها دون أن تشير لديهم أي رد فعل، وربما قبلوها ووافقوا على ما جاء فيها على نحو عفوي تلقائي. ولكن هذه العبارة بالذات أثارت لدى كثيرين آخرين رد فعل قوي وحاسم بالرفض والاستهجان، ذلك أن هذا الربط بين القبلية والحزبية يعكس خلطاً بالغ الخطورة بين الرابطة القبلية حين تتحول إلى مجرد تعصب أعمى، تقوده وتحكمه مشاعر وروابط العصبية للقبيلة، فيتجسد في الحياة العملية الواقعية إلى العديد من الممارسات المرفوضة، المناقضة لروح الوطنية التي ينبغي أن تظل كل المواطنين، على اختلاف قبائلهم وانتماءاتهم العرقية أو غيرها، بمظلة المصلحة العامة، التي تشمل كل المواطنين على قدم المساواة بالمنافع، وتعاملهم جميعهم على قدم المساواة أمام القانون والعدالة، والرابطة الحزبية التي يفترض أنها تجمع بين المواطنين، على اختلاف قبائلهم وعشائرتهم، برابطة الفكر والتوجه السياسي الذي يضع في اعتباره المصلحة العليا للوطن، دون أي اعتبار لأية انتماءات شخصية أو قبلية.

إن العصبية القبلية، إذا ما سمح لها بأن تتماس مع العمل السياسي أو مع العدالة والقانون، تتحول إلى معول هدم في بنيان المجتمع الذي يحرص على أن يتأسس على مبادئ المواطنة والديمقراطية، فالمواطنة تعني انتماء جميع أبناء الوطن، بكل انتماءاتهم القبلية والعشائرية، إلى الوطن كله، وتعني أن يعيش هؤلاء المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وتعني أن يكون معيار

الانتماء إلى الوطن يقاس بمدى إيمان المواطن بالمصلحة الوطنية العامة، وحرصه على تغليب تلك المصلحة على أية مصالح شخصية أو قبلية أو فئوية محدودة.

أما الحزبية، التي تعني اجتماع المواطنين الذين يلتقون حول منهج فكري وسياسي معين، وبيجتماعون حول رؤية محددة متميزة لمدى وكيفية مساهمتهم في تقرير وإدارة الشؤون العامة، فإنها ظاهرة صحية وطبيعية في أي مجتمع بشري. بل إنها في تقديري هي الدعامة الأساسية المتينة لأي بنية ديمقراطية، ذلك أنها تجسد ارتقاء المواطنين إلى مستوى عال من الوعي السياسي بمعنى المواطنة، ومن الإدراك العملي الفعلي لأهمية أن يعمل المواطنون في شكل جماعي منظم، يتيح لهم توظيف قدراتهم وطاقاتهم وإمكاناتهم الفردية، لتتكامل وتتضافر معاً، فتتج قوة سياسية يمكن أن يكون لها شأن في تقرير الشأن العام ومسارات حركة المجتمع نحو البناء والتقدم.

ومن هنا نحسب أنه يجدر بنا أن نستبدل تلك العبارة التي وردت في اللوحة المشار إليها بعبارة بديلة نرفعها شعاراً للمرحلة القادمة هي: لا للقبلية.. نعم للحزبية. وأن نحث جميع المواطنين إلى الانخراط بفاعلية وجدية في العمل السياسي المنظم، مهما اختلفت توجهاتهم الفكرية والسياسية، على أن يتأسس كل ذلك على توافق وطني عام حول المسار الديمقراطي الذي نريده لليبيا الجديدة؛ أي المسار الذي يبنى على التعددية وتعايش مختلف الآراء والتوجهات في ظل مجتمع حر، بطريقة سلمية حضارية.

منذ بضعة أيام فوجئ المواطنون المعتصمون في ساحة التحرير ببعض إخوانهم المواطنين يعتلون المنصة، ويوجهون إليهم خطاباً، كان أبرز وأخطر ما فيه التحذير مما وصفوه بأنه مؤامرة تطبخ أو تحاك ضد المجلس الوطني الانتقالي، وبخاصة ضد رئيسه الأستاذ مصطفى عبد الجليل، ثم الخلوص إلى القول بأن المجلس الوطني ورئيسه خط أحمر، وتمادوا حتى القول بأن هذا الخط الأحمر دونه الموت.

وقد أثار هذا الموقف استياء العديد من المواطنين الذين قدروا أن مثل هذا الكلام، فضلاً عن كونه مُلقًى على عواهنه ودون تدقيق أو تمحيص، قد أُلقي في المكان غير المناسب، فلا شك أن تناول مثل هذه القضايا الحساسة التي يدور حولها الجدل السياسي ينبغي أن يُختار لها المكان الذي يتيح لها أن تُلقَى في جو من الهدوء والسكينة والتروي والحكمة. وقد أحدث هذا التصرف بلبلة واضطراباً لدى الجمهور الذي لم يستطع أن يفهم ما المشكلة، وما المقصود بالحديث عن مؤامرات تحاك، وخطط تطبخ، ولم يعرفوا على وجه الضبط من يحوك تلك المؤامرات ويطبخ تلك الخطط.. وفي تقديري أن المتحدثين لم يفلحوا إلا في شيء واحد، هو تهيج عواطف الناس ومشاعرهم، حتى دفعوهم إلى رفع الأصوات بالهتافات التي تؤيد المجلس الوطني، وتفديّه بأرواحها.. إلخ.

واني أرى أن أخطر ما ورد على لسان المتحدثين هو القول بأن المجلس الوطني، ورئيسه المستشار مصطفى عبد الجليل، خط أحمر، وأن دونه الموت. ذلك أن هذا الحديث يشير في الذاكرة الوطنية حديث ابن القذافي سيف عن خطوطه الحمر، التي توجهها بجعل والده

الطاغية أحدها وأهمها على الإطلاق. فهل نحن بصدد تكرار الخطأ نفسه، والسماح لأنفسنا بالانجرار وراء هذه الثقافة التي تتمحور حول تقديس الفرد وسلطته، حد جعلها خطأ أحمر لا يجوز تناوله بالنقد أو بالحديث؟

إننا نريد أن نؤسس لبناء دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على حكم المؤسسات الشرعية المنتخبة، وتظل السيادة فيها للأمة، ولا يكون فيها من يتولى السلطة التنفيذية: رئيس جمهورية أو رئيس حكومة سوى موظف عند الشعب، من حق الشعب أن يراقب عمله، وأن ينتقده، وأن يصححه، وأن يعزله عزلاً إن لزم الأمر.

وإني واثق تمام الثقة في أن المستشار مصطفى عبد الجليل لن يُسرَّ مطلقاً بهذا الحديث، وأنه يرفض مثل هذه التوجهات لإحاطته بهالة من القدسية، ورفعه فوق مستوى النقد والملاحظة وتصحيح المسار، إن بدر منه ما يمكن أن يكون فيه خطأ في القول أو الفعل. وأحسب أن المستشار مصطفى عبد الجليل لا يحب أن يرفعه أحد، جهلاً أو تملقاً أو خدمة لحسابات أخرى، فوق مرتبة خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق ﷺ الذي خطب في الناس عند مبايعته بالخلافة فقال: "أيها الناس.. قد وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيركم. فإن رأيتُموني على حق فأعينوني، وإن رأيتُموني على باطل فسدوني".

فلندع الرجل الورع الصادق النزيه يكمل هذه المسيرة الصعبة الشاقة التي حملناه إياها، ولنعيه على حمل هذه المسؤولية التي تتوء بحملها الجبال، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة من تاريخ وطننا، وإني أرى أنه ليس من قبيل هذا في شيء محاولة رفع الرجل فوق مستوى النقد والملاحظة، بل علينا أن نقف إلى جانبه، فنكون له

عيناً يرى بها انحراف المسار، ونكون له أيدي تعينه على تصحيحه، وطاقات تتكاتف لدفع العربة إلى الأمام، حتى تصل بنا بسلام إلى نهاية الطريق، فيستعيد الشعب الليبي أمانة الحكم كاملة، ثم يمارس حقه في اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه ويريد، ثم يمارس حقه في انتخاب المؤسسات الدستورية الدائمة. وعندها سوف نحتفل مع السيد المستشار مصطفى عبد الجليل بتسليم السلطة إلى المؤسسات المنتخبة، ويتخذ في تاريخ ليبيا مرتبة الشرف الأولى باعتباره أول رئيس لدولة ليبيا الحرة، ويبقى بيننا معززاً مكرماً، له في قلوبنا كامل التقدير والمحبة والاعتزاز.

اطلعت على الخبر المتعلق بما سمي (المؤتمر الأول للحوار الوطني الليبي)، وتصفحنا الصفحة الخاصة بالمؤتمر على موقع الفيسبوك، وسوف أغامر بإبداء وجهة نظري في هذا الأمر، على الرغم من أنني أتوقع أنها سوف تثير غضب وسخط كثيرين. فمنذ البداية نشأ لدي انطباع قوي بأن المسألة كلها هي مجرد رد فعل عاطفي متسرع على مشروع الحوار الذي كان يزمع عقده في روما. وقد كان من المثير للإعجاب والتفاؤل قدرة المجتمع المدني الليبي وقواه السياسية على الوقوف بحزم وقوة ضد مشروع ذلك المؤتمر الذي حفت به الكثير من التساؤلات والشبهات.

وعندما تأملت تفاصيل الترتيبات التنظيمية والإجرائية المعدة للمؤتمر نشأ لدي انطباع آخر قوي بأن المسألة سوف تكلف الكثير من الأموال، وتساءلت بيني وبين نفسي: أليس من الأولى أن تصرف هذه الأموال في أبواب أخرى أكثر إلحاحاً، مثل تأمين حاجات أهالينا المهجرين عن مدنهم، وكثيرون منهم من سكان مصراته نفسها: السكن والغذاء والكساء والدواء والعلاج للجرحى والمصابين، وتخفيف وطأة العيش على أهاليها في مخيمات اللجوء.

وإنني أتصور أن الصرف على هذه الأبواب أولى بكل تأكيد من الصرف على نقل عشرات وربما مئات الأشخاص من كل أنحاء العالم ومن داخل ليبيا، ثم الصرف على تأمين معيشتهم لمدة ثلاثة أو أربعة أيام، فقط لكي يلتقوا، ويتحدثوا، ويتجادلوا حول أمور، كثير منها ليس ذا أهمية في هذه المرحلة الحرجة من مسيرة حربنا المظفرة لتحرير الوطن، ويدخل بكل وضوح في صلب الموضوعات التي على السلطة

المنتخبة أن تضع لها الخطط والبرامج العملية. ولننظر -على سبيل المثال- إلى العناوين التالية التي وردت كمحاور للحوار في هذا المؤتمر:

- 1- العلاقات الدولية وتأثيراتها على الأزمة والمصالح الليبية.
- 2- الإعلام وتأثيره في الأزمة الليبية.
- 3- الأصول الليبية المجمدة وسبل الإفراج عنها.
- 4- أفضل السبل لإنهاء معاناة الأسر الليبية علي كامل تُراب ليبيا.
- 5- علاج تداعيات الحرب على الأسر الليبية.
- 6- المتابعات القانونية ضد النظام.
- 7- الإعمار وإحياء الاقتصاد.
- 8- الجانب الاغاثي ودعم المؤسسات الدولية.
- 9- أداء المجلس الوطني الانتقالي في إدارة الأزمة.

ثم لتساءل: هل هذه موضوعات تستحق أن يتنادى للحديث حولها مئات الأشخاص من كل أنحاء العالم، وتتكدب جهة ما (مجلس مصراته المحلي في هذه الحالة) مصاريف تنقلاتهم وإقامتهم وما سوف يستهلكونه من قرطاسية؟ ألم يكن من الأجدى ترك كل موضوع من هذه الموضوعات لمهنيين اختصاصيين يتداولون الرأي حوله ويرون بخصوصه ما يرون، فيجتمع الإعلاميون حول موضوع الإعلام، والاقتصاديون حول موضوع الأموال والإعمار الاقتصادي، والقانونيون حول موضوع المتابعات القانونية للنظام، والأطباء النفسيون حول موضوع أساليب التعامل مع معاناة الأسر الليبية.. إلخ، فنكون بذلك قد أعطينا (العيش لخبازه) كما يقول المصريون، وتركنا كل مسألة لأهل الاختصاص وذوي العلم فيها.

ثم يخطر ببالي سؤال آخر هو: أما زلنا عاجزين عن استثمار التطور الهائل الذي نعيشه في وسائل الاتصال والمعلومات، فتتعلم آليات وتقنيات الحوار عن بعد، عبر الشبكة العالمية؟ أليس بالإمكان بكل سهولة وبسر عقد مؤتمر وطني للحوار (أونلاين) كما يقال بالإنجليزية، فتطرح هذه الموضوعات على موقع في الشبكة، فتعرض الأوراق والبحوث، ويكون لكل متصفح ليبي في أي مكان من العالم أن يسهم برأي أو تعليق أو حوار، ثم تعكف لجان المؤتمر (الإلكتروني) على تصنيف المداخلات والتعليقات، وإفراجها في خلاصات تعمم على كل القراء والمتصفحين، وربما طبعت فيما بعد في شكل كتيبات أو ورقات توزع على الناس الذين ليس في متناولهم استخدام تقنيات الحاسوب للدخول على الشبكة؟

أعرف أن الاستعدادات للمؤتمر قد قطعت شوطاً من الصعب التراجع عنه، وأن كثيرين من إخواننا المواطنين تأخذهم الحماسة لعقده، (نكاية) أو (رداً) في من دعوا إلى عقد مؤتمر روما، ولكني أحسب أن من حقي كمواطن حر في ليبيا الحرة أن أعبر عن رأيي بكل صراحة وموضوعية..

على الرغم من أننا لا نزال نعيش معركة التحرير بكل آلامها وانعكاساتها واستحقاقاتها العاجلة الآنية، التي تتطلب منا الالتزام بقدر من ترتيب الأولويات، حتى لا تطغى المسائل الآجلة، أو الأقل استعجالاً، على تلك التي ينبغي أن تكون لها الأولوية المطلقة، إلا أننا بتنا نشهد حراكاً متسارعاً على صعيد العمل السياسي، يوشك أن يزيد عن حده، فيطغى على ما تتطلبه منا جبهات القتال المشتعلة من تكاتف الجهود، وتوجيهها نحو الهدف الأسمى والوحيد في هذه المرحلة، وهو استكمال تحرير التراب الوطني، وتحقيق النصر النهائي الحاسم على حكم الطغيان والاستبداد.

ومع ذلك فإن الحراك السياسي في ذاته أمر طبيعي، ولا ضير منه، بل لعله مطلوب جداً، للتهيئة لما سوف تتطلبه المرحلة الانتقالية، ومن بعدها المرحلة الدستورية الدائمة، من وعي كاف باللامح الأساسية التي نريد أو نحلم بان تتأسس عليها دولتنا الحرة الجديدة. بيد أننا، كما سلفت الإشارة، بتنا نشاهد بعض ظواهر نحسب أنها يمكن أن تسبب إضراراً بهذا الحراك، بما قد تفرزه من شوائب تشوه صفحته، وربما تنحرف بمساره نحو الاتجاه الصحيح.

من هذه الظواهر -في تقديري- ظاهرة التسابق الحثيث لتكوين التجمعات والتنظيمات، وهي الظاهرة التي بدأت على استحياء في المرحلة المبكرة من عمر الثورة، ثم أخذت وتيرتها تتسارع، حتى بتنا نسمع عن الإعلان عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة، وعن المساعي الجارية لتشكيل أخرى. ومع أن هذا في ذاته ليس بالضرورة عيباً، إلا أننا من واقع متابعتنا لما يصدر عن هذه الأحزاب من بيانات

"تأسيسية" وأدبيات مختلفة، نكاد لا نلمس أي اختلاف بين مبادئها وأهدافها، ما يدفع للسؤال عن المبرر لأن تتعدد في أشكالها ومسمياتها. ونكاد لا نجد تبريراً مقنعاً لذلك سوى افتراض أن السبب يرجع إلى رغبة الأفراد المبادرين لتأسيس هذه الأحزاب في أن يكون لهم موقع قيادي في قمة هياكلها التنظيمية، ورفض بعضهم التنازل عن جزء من هذا الطموح، بالانضمام إلى تشكيلات أو تنظيمات أخرى، تقترب قريباً شديداً فيما بينها، في التوجهات الفكرية والسياسية، ومن ثم في المبادئ والأهداف والبرامج.

أما الظاهرة الأخرى التي هي في تقديري أخطر وأسوأ من السابقة، فهي ما بات يطفو على سطح هذا الحراك من توجه قيادات بعض الأحزاب والتنظيمات لانتهاج أساليب في التعامل مع من يعتبرونهم منافسين لهم، تتسم بأنماط مما يحسب أو يصور عادة بأنه دهاء سياسي، لتشويه هؤلاء المنافسين، من خلال إشاعة بعض الأقاويل المغرضة عنهم، بهدف التأثير على أفراد الجمهور، حتى ينغروا منها أو لا يستجيبوا لدعواتها. وللأسف كثيراً من تكون هذه الأقاويل دون سند أو أساس معقول، وربما تدخل في باب الإشاعة أو الكذب الصراح.

ولعلي أتحدث عن ظاهرة ثالثة بتنا نشاهدها على نحو ملفت للنظر، هي توجه بعض قيادات التنظيمات، وخاصة تلك التي كانت لها تجربة سابقة في العمل السياسي، لاستقطاب تعاطف الجمهور من خلال استثمار ما يعتبرونه رصيذاً سياسياً، يذكرون فيه أنماطاً من الأعمال والمساهمات التي قام بها أفراد ينتمون إليها في مرحلة

سابقة على ثورة فبراير. واني أرى أنه يصدق في هذه الحالة قول
الشاعر:

إن الفتى من يقول ها أنا ذا ليس الفتى من يقول كان أبى
واني أرى أن الأولى بهؤلاء أن يعملوا على إقناع الناس بأفكارهم
ورؤاهم حول المسائل والقضايا الراهنة، وما لديهم من برامج وخطط
للتعامل مع المسائل التي سوف تواجه استحقاقات إعادة بناء ليبيا في
مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية
وغيرها.

ونحن نتنسم عبير التحرير الكامل، وتطالعنا بشائر النصر المؤزر المبين، علينا أن نستعد لمباشرة المرحلة الثانية من المعركة، معركة البناء. ولهذه المعركة استحقاقات أساسية لا بد من النظر إليها بكل جدية وعناية. وككل بناء يرجى أن يتم على أسس صلبة متينة، فإن أول خطوة ضرورية لازمة هي تمهيد الأرض التي يراد أن يقام عليها البناء، وتنظيفها من الشوائب والعوائق.

وإذا اتفقنا على أن هذه المعركة التي نتحدث عنها، بعد أن تضع الحرب أوزارها، وينقشع من حولنا غبارها، هي حرب (سياسية)، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ومضامين، فإننا يمكن أن نتفق بسهولة على أن السلاح المطلوب والمناسب لخوضها، سوف يكون مختلفاً تماماً وجذرياً عن ذلك السلاح الذي تطلبته الحرب (العسكرية)، فلكل حرب سلاحها وعتادها، ولكل حرب رجالها ومقاتلوها.

لقد كان رجال الحرب العسكرية، أولئك الرجال الأبطال، وأولئك الشبان الغدائيين الشجعان، الذين واجهوا الرصاص بصدورهم العارية، ثم حين فرض عليهم القتال بالسلاح، لم يترددوا، ولم يحسبوا حساباً لذلك التفاوت المخيف بينهم وبين عدوهم في السلاح والعتاد والعدَد. وخاضوا الحرب ببسالة منقطعة النظير، سوف تدون في صفحات التاريخ والبطولة. وها هم أولاء يسطرون آخر سطور في هذه الملحمة، ويحققون الانتصارات الباهرة لحظة بعد لحظة، حتى بتنا، كما قلت في مفتتح هذه المقالة، نتنسم عبير التحرير الكامل والنصر المؤزر بين ساعة وأخرى، بتحرير العاصمة، ووضع نهاية لهذه الصفحة القاتمة من تاريخ بلادنا. وكان السلاح الملائم لهذه المعركة هو البنادق والمدافع والآليات

العسكرية، وعتادها الرصاص والقنابل والصواريخ، وفوق كل ذلك وقبله، البسالة في الميدان، والصمود في المواجهة، والدقة في التنظيم العسكري.

ونحسب أن المعركة السياسية لا بد أن تكون مختلفة جذرياً، في كل مفرداتها ومقوماتها. وإذا كنا قد نختلف، قليلاً أو كثيراً، في القول بأن ثمة رجالاً بعينهم هم وحدهم من يجدر أن يخوضوا معركة السياسة، فإننا لن نختلف في أن جوانب معينة من هذه المعركة، تحتاج بالفعل إلى قدر من التخصص والتأهل والخبرة، وسوف يكون من المهم أن يتولى رجال متخصصون أو مؤهلون أو ذوو خبرة خوضها والقيام بما ينبغي القيام به حيالها، من قبيل المساهمة في توعية إخوانهم المواطنين بأبعاد المعركة ومتطلباتها وآفاقها، من خلال البرامج الثقافية المختلفة: المحاضرات، الكتابات، الندوات، اللقاءات الحوارية وغيرها، ومن خلال المساهمة في صياغة ووضع الوثائق والأوراق اللازمة لبعض مفاصلها ومجرياتها، مثل الدستور وقوانين الانتخابات وممارسة العمل السياسي، والمساهمة فيما سوف يكون لازماً القيام به من استطلاعات الرأي العام حول القضايا التي ستكون مطروحة على النظر، وسوف يدعى المواطنون لاتخاذ قرارات حاسمة بشأنها عندما يدعون للاستفتاء على الدستور، ثم لانتخاب المؤسسات الدستورية الدائمة.

بيد أن الأهم من كل ذلك، في تقديري، هو الحديث عن السلاح المناسب لخوض هذه المعركة، وهو بكل وضوح وحسم وتأكيد سلاح (الفكر والرأي والكلمة). ففي منظور المجتمع الديمقراطي الذي نطمح لتأسيسه، ستكون قضية حرية الرأي والتعبير، وقضية حق الاختلاف، هي القضية المحورية الحيوية، وبالطبع ينبغي أن تكون الوسيلة الوحيدة

المشروعة لممارسة هذه الحرية، وذلك الحق، هي وسيلة الحوار السلمي، الذي لا يستخدم فيه أي سلاح غير سلاح الكلمة والحجة، المزودة بذخيرة الفكر والثقافة والعلم.

وهنا آتبي إلى المغزى الذي قصدته من عنوان مقالتي، وهو أنني أرى أن أول ما ينبغي أن نقوم به، لتمهيد الأرض التي سوف نقيم عليها بناء دولتنا الديمقراطية، هو إزالة ما أسميه (الألغام) التي ستواجهنا من مخلفات الحرب الأولى؛ الحرب العسكرية، وأعني بها ذلك السلاح المنتشر في أيدي المواطنين، وتلك التشكيلات العسكرية التي أوجدتها الحرب، وكانت بكل تأكيد لازمة لخوضها.

وأرى أن أول استحقاق علينا أن نلتفت إليه بعد إعلان النصر والتحرير مباشرة، هو اتخاذ التدابير العاجلة لتأسيس أو تفعيل قوى الأمن والدفاع، حتى تضمن استتباب الأمن أولاً، ثم تضمن إخلاء الساحة من السلاح غير المنضوي تحت راية السلطات الشرعية.

وإني أسمى ذلك السلاح وتلك الجماعات المسلحة (ألغاماً) يجب تنظيف الساحة السياسية منها، لأنها لو بقيت فسوف تمثل خطراً حقيقياً على البناء (الديمقراطي) الذي نأمل أن تتمكن من وضع أسسه الراسخة القوية، ثم رفع جوانبه والعلو به إلى ما نطمح إليه من رفعة وتقدم.

الأمن وهيبة الدولة .. قبل أي حديث عن ديمقراطية وانتخابات

مقالة كتبها بتاريخ 30/3/2012 أعيد نشرها لأنني قلت فيها ما أريد قوله في هذه اللحظة بخصوص المسألة الأمنية

يبدو أنه بات من حقنا أن نقول "لقد بلغ السيل الزبى"، فالمؤشرات المفجعة على انحسار هيبة الدولة ووجودها تتكاثر وتزداد خطراً، من خلال عجزها عن التعامل الفعال والعاجل مع الحوادث التي تستدعي وجودها وتدخلها: حوادث الإرهاب والعدوان المسلح على الأفراد والممتلكات، حوادث الخطف والسرقة بقوة السلاح، سيطرة الجماعات المسلحة على ممتلكات الدولة، وعلى منافذ البلاد الحيوية، من معابر حدودية ومطارات وموانئ بحرية، بقاء الجماعات المسلحة خارج سلطة الدولة، وقدرتها الفعلية على فرض وجودها والحصول على ما تريده من مطالب ومغانم تحت التهديد المباشر باستخدام القوة والسلاح، بروز الجماعات ذات الأفكار المتطرفة المتشددة، وتماديها في فرض آرائها بقوة السلاح: هدم الأضرحة ونبش القبور وتهديد النساء على طريقة طالبان أفغانستان، في توجه لفرض منعهن من الخروج وممارسة الحياة الطبيعية، وفرض نوع معين من اللباس عليهن (الحالة القائمة في مدينة درنة مثلاً)..

والى جانب هذه المظاهر المتمادية في الاتجاه نحو استخدام القوة وأساليب الإرهاب، من طرف الجماعات المسلحة، نشاهد بألم وذهول كيف يتجسد غياب الدولة وسلطتها، وضعف مؤسساتها القائمة، وعجز رجالها عن فعل ما ينبغي فعله لمواجهة هذه المظاهر الخطرة، إذ نشاهد كيف يواجه المجلس الوطني هذه المظاهر بمواقف في منتهى الضعف والميوعة، فلا يتغاضى عما يحدث، أو يتهاون في مواجهته فحسب، بل يخضع لأنماط التهديد والابتزاز، فيمنح هذه الجماعات المزيد من السلطة، ويغدق عليها المنح والهبات من خزينة الدولة، ويفشل وزير الدفاع والداخلية في فرض احترام الأمن والقانون على الجميع، وفي الوصول إلى حلول عاجلة وفعالة مع هؤلاء المنتمين إلى الجماعات المسلحة، في اتجاه الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما: إما الانضواء تحت

سلطة الجيش الوطني وقوى الأمن والشرطة، أو العودة إلى الحياة المدنية، كل وفق تخصصه ومهنته الأصلية.

بيد أن الأمور أخذت في الآونة الأخيرة تتطور في الاتجاه السلبي، إلى الحد الذي بات يدفع الكثيرين إلى التساؤل المشروع: هل ما يحدث مجرد أمر طبيعي، نتيجة التحول الصعب من الثورة إلى الدولة، أم أن ثمة من له مصلحة في ألا تستقر الأمور، وأن تظل السلطات الشرعية عاجزة عن بسط سيطرتها وكلمتها على مفاصل الدولة.. ولعل هؤلاء الذين يتساءلون مثل هذه التساؤلات باتوا جميعهم لا يعفون المجلس الوطني، كله أو أطرافاً فيه، من المسؤولية المباشرة عما يحدث؟

ولقد باتت تراود أذهان كثيرين شكوك قوية في أن ثمة أطرافاً لها مصلحة في عرقلة بلوغ الدولة الحد المطلوب من بسط سلطتها وهيمنتها على مختلف مفاصل الحياة في البلاد، وفي مقدمة ذلك السيطرة على منافذ البلاد البرية والبحرية والجوية، لمنع أي تسرب لقوى من الخارج أو انفلات لقوى من الداخل، يكون من شأنها تهديد أمن البلاد والناس، وبواكب ذلك في الأهمية وضع حد نهائي لوجود أي جماعات مسلحة خارج سلطة الجيش أو قوى الأمن الوطني، تحت أي ذريعة أو وصف، فلم يعد مقبولاً أي ادعاء بوجود ثوار خارج السياق الوطني الرسمي، وأخيراً وضع حد نهائي حاسم لوجود السلاح بأيدي الأفراد والعصابات الإجرامية، التي أخذت تمتهن الجريمة المنظمة المسلحة، الاختطاف والسرقة والتهديد.

أما ذلك الملف البالغ الخطورة المتعلق ببيروز الجماعات التي تحمل أفكاراً وتوجهات متشددة، تستند، حسب زعمها، إلى اجتهادات معينة في فهم نصوص الشريعة الإسلامية، فهو ملف متعدد الجوانب، لعل أهمها ذلك الجانب المتعلق بالأفكار والاجتهادات المتشددة، وهو بحاجة إلى نمط مختلف من المعالجة والمواجهة، يتجه قبل الانتهاء إلى المواجهة العنيفة المسلحة، إلى البدء في المواجهة الفكرية، من خلال الدخول مع هذه الجماعات في حوار وجدل فكري، عسى أن نصل إلى إقناعهم بما نرى أنه خطأ في تفكيرهم وتأويلاتهم للنصوص والأحكام الشرعية، وفي أقل تقدير أن نقنعهم بعدم جواز لجوئهم إلى استخدام أساليب الإرهاب والعنف لفرض آرائهم على الناس والمجتمع، وأن أقصى ما تتيحه لهم شروط التعايش في ظل مجتمع واحد، هو أن يعبروا عن آرائهم

وقناعاتهم بمختلف السبل المشروعة المتاحة، من خلال اللقاءات العامة مع الجمهور، في المحاضرات والندوات، ومن خلال وسائل الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي، فعلى هذا الصعيد لهم كل الحق في أن يمتلكوا الرأي الخاص بهم، وأن يعبروا عنه بكل حرية، ما التزموا بأداب الحوار والتخاطب مع الآخرين.

أما إذا ما بقيت منهم فئة تغلق آذانها عن الاستماع إلى الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة، وتصر على استخدام العنف والإرهاب والسلاح، فإنها تحكم على نفسها بحتمية المواجهة معها بنفس السلاح والأسلوب، أي أسلوب العنف والقوة. وهو ما ندعو الله -تعالى- أن يجنبنا الوصول إليه..

من هذا المنطلق.. وجدت نفسي أضع هذا العنوان لمقالتي، وأنا أقصد ما يعنيه بكل دقة.. فلا شك أن أي حديث عن تأسيس دولة وديمقراطية، من خلال بوابة التأسيس الديمقراطي عن طريق الانتخابات، قبل أن تتمكن الدولة من فرض هيبتها وسلطتها على كل مظاهر العنف والخروج عن الشرعية الدستورية، هو حديث هراء وترف، بل هو حديث هروب أو تهرب من رؤية الحقائق الفاجعة على الأرض... فسوف يكون من السخف والإهانة دعوة المواطن غير الآمن على نفسه وعرضه وبيته، للخروج للإدلاء بصوته أو المشاركة في انتخابات. فدعونا ننظر إلى الأمور كما هي، ونعترف بما تنضوي عليه من مخاطر وعواقب وخيمة، وتتفق على تدرج الاستحقاقات التي تواجهنا في سلم الأولويات، وهي على التحديد: فرض هيبة الدولة من خلال تقوية مؤسستي الجيش والشرطة، إنهاء مظاهر التسلح خارج سلطة الدولة من خلال حل كل أنواع الميليشيات والجماعات المسلحة، إعادة النظر في تركيبة المجلس الوطني، بما يحقق له الشرعية والشفافية، وإعادة النظر في خارطة الطريق التي نأمل أن تقودنا إلى تأسيس الدولة بالصورة التي نأمل أن نراها تتحقق على أرض الواقع، ونعتقد أنها تستجيب للأهداف النبيلة السامية التي ضحى من أجلها الشهداء.

بينما تشغل ما تسمى نفسها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك السلطات المسؤولة عن إدارة البلاد، المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، بالحديث عن آفاق وإشكاليات تأسيس الدولة، والانخراط تمامًا في الجدل الدائر حول مشروع قانون انتخابات المؤتمر الوطني، وما يتعلق بمسائل الشرعية والدستورية والديمقراطية، تجد بعض القوى ذات الأفكار المتطرفة الساحة أمامها مفتوحة مشرعة كي تشرع في تنفيذ تلك الأفكار وتطبيق تلك التوجهات، دون انتظار إذن أو تصريح أو موافقة من أي جهة مسؤولة، سياسية أو دينية. ولقد بلغ الأمر حد الإنذار بالخطر الشديد عندما أخذ منتمون إلى هذه الأطراف يعتمدون إلى تنفيذ معتقداتهم بالقوة وباستخدام السلاح.

نتحدث بالطبع عن ظاهرة هدم الأضرحة والقبور، وعن نبش قبور الموتى وإخراج رفاتهم ورمي ذلك الرفات في أماكن مجهولة، أو العبث به بأشكال مختلفة. وكي يكون حديثنا علمياً ومنهجياً نبادر إلى تأكيد أننا لا نصادر حق أي مواطن في أن يتبنى ما شاء من المعتقدات والأفكار، مهما كانت متطرفة أو شاذة أو غير مجمع عليها، وحقه في التعبير عن هذه الآراء بكل الطرق والوسائل السلمية المتاحة، وحقه أيضاً في أن يدعو إليها ويجمع الناس حولها، ولكن هذه الحقوق تقف كلها عند هذا الحد، إذ لا يحق لمن يؤمن برأي ما أن يفكر، ناهيك عن أن يسعى، لأن يفرض ذلك الرأي على الآخرين. ذلك أننا إذا سلمنا بأننا نعيش جميعنا في كنف وطن ومجتمع واحد، وأن لنا جميعنا حقاً متكافئاً في العيش فيه على قدم المساواة بيننا كشركاء في المواطنة، فإنه لا مندوحة لنا جميعنا من التوافق على منهج للتعايش وآليات لتدبير الأمور التي تخص

جميع المواطنين، واتخاذ القرار بشأنها. وبالطبع ليس هذا المنهج وتلك الآليات سوى آليات الديمقراطية، التي تلجأ إلى حسم الخلاف بين الآراء المختلفة بالبحث عن الرأي الذي تتجه إليه وتوافق عليه أغلبية معلومة من المواطنين. ولا توجد وسيلة كفيلة بإنجاز ذلك سوى اللجوء إلى صناديق الاقتراع، التي يعبر من خلالها كل مواطن عن موافقته أو رفضه للأمر المطروح على النظر والسؤال.

وعند هذا الحد يقف حق المواطنين كأفراد أو حتى كقوى منظمة، في شكل منظمات مجتمع مدني أو أحزاب سياسية وغيرها، إذ يحسمون خياراتهم، عبر صناديق الاقتراع، فيمنحون الثقة لممثلهم في السلطة التشريعية، التي يكون عليها أن تصدر التشريعات والقوانين، ثم يكون على هذه السلطات أن تنفذ تلك التشريعات، ولها وحدها أن تفرض تنفيذها واحترامها بقوة القانون، إذا لم يخضع لها المواطنون بإرادتهم.

ولقد لاحظنا كيف أقدم معتقو بعض الأفكار والتوجهات المتشددة على هدم أضرحة وقبور، ونبشها، والعبث برفات الأموات المدفونين فيها. بدأ الأمر بعملية واحدة، ولما لم تجد هذه الأطراف من يقف في وجهها بقوة ويمنعها، بسبب غياب الدولة وأجهزتها الأمنية القادرة على فعل ذلك، أخذوا يتمادون في تصعيد هذه الممارسة، ويقدمون على تنفيذها تحت التهديد بالسلاح واستخدامه.

ونحسب أننا إزاء هذه الحالة بتنا نواجه خياراً ضرورياً وحاسماً وهو ضرورة البدء باتخاذ إجراء ما لدرء هذا الخطر. وهو خطر يتجاوز مسألة الاختلاف حول جواز أو عدم جواز بناء القبور وتشيدتها، لأنه يتعلق بحق المواطنين، أفراداً أو مجتمعين، في فرض آرائهم على الآخرين وعلى المجتمع بالقوة. ونخشى، إن نحن سمحنا لظاهرة هدم القبور

والأضرحة بأن تتماذى وتتستمر، أن نجد أنفسنا فى مواجهة ممارسات عنيفة أخرى، يقوم بها أنصار هذا التوجه، لفرض اجتهاداتهم فيما يتعلق بظواهر أخرى شائعة فى المجتمع، وهم يرون أنها محرمة وغير جائزة شرعاً. وأخشى ما أخشاه أن يبلغ هؤلاء حد القدرة على السيطرة على بعض المناطق فى البلاد، حي أو بضعة أحياء فى مدينة، أو قرية صغيرة، فيشرعون فى فرض معتقداتهم بقوة الإرهاب والسلاح.

وانبى أحذر أشد التحذير من التفريط فى التهيؤ لمواجهة هذا الخطر، ولقد تناقل الناس أخباراً، حتى قبل بروز ظاهرة هدم الأضرحة، عن إحدى الكتائب المسلحة، التى تمارس فى المعسكر الذى تعمل فيه ممارسات تقول إنها من قبيل تطبيق الحدود على مرتكبي بعض المعاصي، كجلد من يجدونه متلبساً بشرب الخمر مثلاً. وبالطبع يمكننا أن نتوقع أن تتماذى هذه الفئة فى توسيع دائرة ممارساتها، فتخرج بها إلى الشارع وبين الناس. وفى ذلك سوف يكون أكبر الخطر على السلم والأمن والاستقرار، وعلى آمالنا فى أن تتمكن من التأسيس لدولة مدنية، تقوم على دستور، يكفل الحقوق والحريات الأساسية وحكم المؤسسات.

ومن هذا المنطلق فإنبى أعيد التأكيد على أن أولى الأولويات فى الوقت الحاضر، قبل أن نلتفت إلى الحديث عن السياسة والديمقراطية، أن نكمل السيطرة على الأمن، ولن يتم ذلك إلا بإنهاء ظاهرة التسليح الفردي، وظاهرة وجود السلاح فى أيدي جهات غير تلك المخولة قانوناً بامتلاكه واستخدامه وهما جهتان على وجه التحديد والحصر: الجيش الوطنى وقوى الأمن. فلا حديث فى سياسة أو دولة مدنية أو ديمقراطية، قبل القضاء على خطر الإرهاب والعنف.

من وراء حملة الاغتيالات؟ وأين نحن من دولة العدالة والقانون؟

ترددت في الآونة الأخيرة أخبار مفرعة ومؤسفة ومثيرة للقلق الشديد، تتحدث عن وقوع عمليات اغتيال وتصفية جسدية، تتم بسبق إصرار وترصد، وتتفد بدم بارد، ضد مواطنين، يتهمهم البعض بالمسؤولية عن أمور تمت خلال العهد السابق، ويرون أنهم يستحقون الموت عقاباً عليها.

من استعراض أسماء بعض المواطنين الذين وقعوا ضحية هذه الأعمال، يتبين أنهم كانوا من العاملين في أحد أجهزة الأمن أو في صفوف اللجان الثورية، وهذا قد يوحي بأن المسألة تدخل في إطار الانتقام وأخذ الثأر، من قبل من يتهمون أولئك الأشخاص بأنهم كانوا وراء عمليات قتل أو تعذيب أو وشايات أدت إلى اتهام مواطنين واعتقالهم وربما تعذيبهم أو تصفيتهم جسدياً.

وعلى الرغم من أن هذه الاتهامات يمكن أن يكون لها سند من الحقيقة، أو قرائن وأدلة تؤكدتها وتثبتها، إلا أننا نرفض من حيث المبدأ لجوء الأفراد إلى تطبيق العدالة بأيديهم، دون إعطاء المتهم، مهما كان الجرم المتهم به، حقوقه الطبيعية في محاكمة عادلة، يتاح له فيها حق الدفاع عن نفسه، يحكم فيها قاض طبيعي مؤهل ومخوّل بتطبيق القانون.

إننا ننادي بدولة العدالة وسيادة القانون واستقلال القضاء، ومن أوائل الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها العدالة، مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ومبدأ حق الإنسان في المحاكمة أمام قاضيه الطبيعي، ومبدأ حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محام يتولى الدفاع عنه.

وان إقدام فرد أو أفراد، على فعل ما يحسبونه تحقيقاً للعدالة هو، من حيث المبدأ، أبشع أنواع الظلم وعدم الإنصاف، فضلاً عن أن الفرد الذي يعيش في كنف دولة أو مجتمع، ليس من حقه أن يتصرف بنفسه، لفعل ما يحسبه أو يؤمن بأنه حق، بل عليه أن يترك ذلك للجهات المختصة بتحقيق العدالة، وإنفاذ القوانين، وإيقاع الجزاءات والعقوبات بحق من تثبت إدانتهم بعد محاكمة شفافة وعادلة.

وحيث إننا ما زلنا نخوض غمار معركة التحرير، التي لن تحسم إلا بتحقيق النصر النهائي على الحكم المستبد، وإزاحته تماماً، وتحرير كامل التراب الوطني من وطأته وطغيانه، وسوف نمر بعد ذلك بمرحلة انتقالية، نمهد فيها الظروف والمتطلبات لبناء دولة المؤسسات، بعد إقرار الدستور الدائم للبلاد، فإن علينا أن نمتنع عن أي تصرفات تستبق قيام مؤسسة القضاء التي سوف تكون وحدها المخولة بتحقيق العدالة وإنفاذ القوانين، وإيقاع الجزاءات على المجرمين.

من إحقاق الحق.. وإقامة العدل: ألا تزر وازرة وزر أخرى

لا أحد يستطيع أو يجروء على إنكار أن هذه الحرب القاسية التي فرضت علينا، في كل مدننا ومناطقنا، قد خلفت، حتى قبل أن ينجلي غبارها، وقبل أن تضع أوزارها تماماً، حساسيات وحزازات وذيولاً، أخشى ما أخشاه أن تفسد علينا ما يحق لنا أن نفرح به من انتصارات باهرة، وأن تضع العراقيل أمامنا ونحن نحاول أن نتلمس طريقنا إلى تأسيس وبناء دولة الحرية والحق والعدالة.

لقد ارتكب العديد ممن كانوا يحاربون في صف الطاغية أفعالاً بشعة، بلغت الحد لا في قسوتها المادية فقط، إذا صح التعبير، أي فيما نجم عنها

من خسائر في الأرواح وضحايا الإصابات المختلفة، ولكن فيما انحدرت إليه من أفعال خسيصة، وممارسات بالغة النذالة، بدءاً من التعذيب بكل أشكاله، وانتهاء بالاعتداء على الشرف وانتهاك الأعراض.

ولا أحد يمكن أن يسمح لنفسه بأن يشعر ولو مجرد الشعور بشيء من الشفقة أو الرحمة إزاء من ارتكبوا تلك الأفعال. وينبغي أن يلاحقوا فرداً فرداً، وأن يوقع بهم العقاب الذي يستحقونه. ولكني أريد أن أجازف بإبداء رأي، قد لا يوافقني عليه كثيرون، وهو أنه ليس من إحقاق الحق، وإقامة العدل، أن يؤخذ أحد بجريرة أحد آخر. أن تؤخذ عائلة كاملة بجريرة ربها أو أحد أفرادها، ذكراً كان أم أنثى، أو تؤخذ قبيلة كاملة بجريرة بعض أفرادها، ناهيك عن أخذ منطقة أو مدينة كاملة بجريرة أفراد منها.

لكن ما نشاهد أنه قد حدث ويحدث، وأخشى أن يكون ماضياً في التصعيد والتطور السلبي، أن كلاماً كثيراً صار يتردد على الألسنة، بأن قبيلة معينة كانت مؤيدة للطاغية أو النظام، أو أن مدينة ما قد ارتكبت في حق الثوار والمواطنين أفعالاً يجب أن يرد عليها بالمثل، أو بالعقاب اللازم. وللأسف أخذنا نراقب ونشاهد كيف أن الأمر قد تجاوز مجرد الكلام إلى الفعل، وأحياناً إلى مستويات من الفعل الذي يعادل الجرم الأصلي في بشاعته وقسوته أو يفوقه.

ولعل المثل الأكثر رمزية وخطورة في هذا الخصوص ما يحدث الآن لسكان مدينة تاورغاء.. لقد أرغم هؤلاء جميعهم على الجلاء عن مدينتهم، واتخذوا سبيلهم إلى الصحراء والوديان بعيداً، حتى تضافرت بعض الجهود من المواطنين والجمعيات الأهلية لمساعدتهم، أولاً بالطعام والشراب، ثم بايواتهم في بعض المدن، مثل بنغازي وضواحيها.

وما تناقلته الأخبار عن الأوضاع المأساوية التي مروا ويمرون بها جميعهم دون استثناء يحمل على التساؤل الذي يفرض نفسه: وما ذنب الشيوخ العاجزين والنساء والأطفال؟ وما ذنب من لم يرتكبوا إثماً من الرجال والشبان.. هل من العدل والإنصاف أن نأخذهم كلهم بجريرة من ارتكبوا آثاماً، أو قارفوا أفعالاً تستحق الملاحقة والعقاب؟

أنا أدعو بقوة ألا تأخذنا شفقة ولا رحمة بمن قارف شيئاً من الجرائم والآثام التي سمعنا عنها وشاهدنا ما يروّع ويؤلم من مشاهدتها عبر مقاطع الفيديو التي صورت لها. ولكني أرجو أن نأخذ سبيل العدل والإنصاف في التعامل مع الأمر، من خلال التقصي والتحقيق في تلك الجرائم والآثام، والتأكد من هوية من ارتكبها، ثم جعل أولئك جميعاً في قائمة الملاحقين بالعدالة والقصاص، وعلى الوطن كله، لا على أهل المنطقة المتضررة مباشرة منهم وخدمهم، أن يطاردتهم أينما ثقفوا، وأن ينزل بهم العقاب الذي يستحقونه، بالطريقة التي تحق الحق وتحقق العدل، وتتصف الضحايا وذويهم، وتشفي ما صدورهم من غل أو غضب.

لقد سمعت في هذا الخصوص كلاماً اقشعر له بدني رعباً وفجاعة، يتحدث عن إصرار أهلنا في مصراته، أو بعضهم، على الانتقام من أهل تاورغا دون تمييز، وبأساليب لا أريد أن أتطوع لترويجها أو تكرارها، حتى لا أؤخذ بشبهة تأجيج الأحقاد أو ترسيخ الحزازات. ولا أملك إلا أن أدعو من كل قلبي العقلاء من أهلنا في مصراته إلى أن يتحركوا بسرعة وقوة وحزم لوضع حد لهذا المسار المرعب، فيضعوا للأمر معايير ينبغي أن تراعى وتحترم، أدعو إلى أن يكون على رأسها معيار العدل، وهو (ألا تزر وازرة وزر أخرى)، وألا يؤخذ البريء بجريرة المذنب، وألا يمس الأطفال والشيوخ العجزة على وجه الخصوص أي أذى من أي نوع.

إني أخشى أن تجرنا هذه الممارسة إلى منحدر بعيد، يأخذنا جميعنا إلى سوء العاقبة، وإلى خسارة كل ما نحسب أننا كسبناه، بفضل دماء الشهداء، وتضحيات الثوار الأبطال البواسل، فننزلق إلى ما كان الطاغية ولعله لا يزال يتمناه ويعمل عليه، وهو الحرب الأهلية التي لن تبقى منا ولا تذر، وستأتي على الأخضر واليابس، وتجرف معها كل ما أنجزناه وحققناه.

من استحقاقات الثورة والنصر: إنشاء وزارة شؤون الشهداء ومصايب الثورة

إننا، بعد فضل الله ورحمته ونصره، ندين بما حققته لنا هذه الثورة المباركة من تحرير رقابنا من ربقة نظام الاستبداد والقمع والتخلف، وتبويج رؤوسنا بتيجان العزة والكرامة، وفتح آفاق النهضة والتقدم لنا، ندين بكل ذلك لأولئك الأبطال الشجعان البواسل الذين فجروا بركان الثورة بوقفهم الشجاعة في تلك المظاهرات السلمية في أيام الثورة الأولى، ثم بمواجهتهم الباسلة لآلة القتل التي أخذت تحصد أرواحهم دون رحمة ولا تمييز، تلك المواجهات التي لم تترك لهم من سبيل إلا مواصلة المعركة، على الرغم من فقدانهم لأدنى مقومات التكافؤ في العدد والعدة والتجهيز والاستعداد.

ولقد دفع هؤلاء الرجال ذلك الثمن الباهظ الذي حتمته المواجهة وطول أمدتها ومختلف ملابساتها: آلاف الشهداء، وأضعاف أضعافهم من المصابين بمختلف الإصابات، التي خلفت في أجسادهم آثاراً مؤلمة، كالإصابة بدرجات مختلفة من الشلل، وبترا الأطراف، وفقدان الجوارح.

وإنني أرى أنه سوف يكون من ألزم لوازم الوفاء لهؤلاء الرجال وتضحياتهم أن نضع في أولى أولويات دولتنا الجديدة اتخاذ ما يلزم من تدابير، وتخصيص ما يلزم من مقدرات مادية وبشرية لرعاية ذوي الشهداء وتوفير أرفع ما يمكن توفيره لهم من وسائل العيش الكريم المنعم.

وأتصور أن من قبيل ذلك ما يلي:

- 1- توفير أفضل مسكن لعائلة كل شهيد وكل مصاب.
- 2- تخصيص دخل ثابت يكفي لتوفير معيشة مرفهة منعمة طيبة.

- 3- إعطاء الأولوية لأبناء الشهداء في التمتع بفرص التعليم المناسبة في أرقى المدارس والجامعات في الداخل والخارج، ثم بفرص العمل الذي يتأهلون لممارسته.
- 4- تخصيص مقاعد فخرية لذوي الشهداء والمصابين في الاحتفالات الرسمية.
- 5- إنشاء نصب للشهداء، لا نبخل عليه بما يلزم ليكون متميزاً وشامخاً ندون عليه بماء الذهب أسماء جميع الشهداء.

أما المصابين فيستحقون منا كل ما سبق، بعد أن نوفر لهم أرقى ما يوجد في العالم من العناية الصحية، لتعويض من فقدوا أطرافاً من أجسادهم بأطراف صناعية، وتوفير العلاج الطبيعي لمن يحتاجون إليه، ثم توفير الرعاية النفسية لكل من تأثرت نفسياتهم جراء ما شهده أو عاشوه من فظائع الحرب ومآسيها.

إن هذا هو أقل ما علينا فعله تعبيراً عن وفائنا لدماء الشهداء وتضحيات المصابين من جراء المعارك. فلهم ورحمتهم سوف نظل مدينين مدى العمر، وعلى مر العصور والأجيال، بما ننعم به الآن من تتسم ربح الحرية والعزة والكرامة، وما سوف ننعم به من خير عميم، إذا أحسنا إتمام المسيرة التي بدأوها، بأن نؤسس لبناء ليبيا الجديدة الحرة، دولة تكفل لكل مواطنها حياة كريمة مزدهرة، في ظل دستور ديمقراطي، يكفل لهم حقوقهم وحررياتهم الأساسية، ويؤسس لحكم المؤسسات وسيادة القانون والتداول السلمي على السلطة.

ولكي نحقق هذا أقترح إنشاء هيئة على أعلى مستوى في هيكلية السلطة، أرى أن تكون في مستوى (وزارة)، تسمى (وزارة الشهداء ومصابي الثورة)، تكون مهمتها إنجاز ما تحدثنا عنه من صور الرعاية

والمتابعة لشؤون أسر شهداء الثورة ومصائبها، وتخصص لها الإمكانيات
والموارد البشرية والمالية التي سوف تلزمها لأداء هذه المهمة الجليلة.
وتحية الوفاء والإجلال لشهدائنا الأبرار، وعهد الوفاء لأبنائنا الجرحى
والمصابين.

منذ الأيام الأولى لاندلاع ثورة فبراير المباركة أخذنا نردد الهتاف الذي ينادي بليبيا "دولة مدنية"، ولم يلبث هذا التعبير أن صار شعاراً يرفعه الجميع دون استثناء، وإن ظل كثيرون لا يحيطون إحاطة شافية بمضمونه ومعناه من الناحية السياسية والعملية. ولعل من أولى وأهم سمات الدولة المدنية أنها تقوم على إرادة الشعب، التي منها تستمد الشرعية، ومنها تتبع السيادة. وبما أن الشعب هو مجموع المواطنين فإن الشعب ينبغي أن يكون هو صاحب الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بالشأن العام، بدءاً من اختيار من يكلفون بمسؤوليات الحكم المباشرة، في السلطة التشريعية، وفي السلطة التنفيذية، وفي السلطة القضائية، مروراً بمراقبة أداء هؤلاء ومحاسبتهم على ما قد يقعون فيه من أخطاء، أو ما يقعون فيه من انحرافات، وانتهاء بتقديم من يذنب منهم إلى القضاء والعدالة، وإقالتهم من مواقع المسؤولية وتكليف غيرهم.

وإذا كان دور المواطنين في اختيار المكلفين بالمسؤوليات العامة يتم من خلال الانتخابات، التي تجري دورياً، ربما كل أربع سنوات، فإن الدور الذي عليهم أن يقوموا به في مجال المراقبة والمحاسبة يظل قائماً طوال الوقت، وعليهم أن يقوموا به بأنفسهم، وألا يتخلوا عنه، تعويلاً على أن يؤديه عنهم نوابهم في البرلمان.

وهنا يكمن السؤال المهم: كيف يتمكن المواطنون من أداء دورهم في الرقابة على أداء المؤسسات، رعاية لمصالحهم واحتفاظاً بحقهم المقدس في امتلاك الكلمة العليا والنهائية في الشأن العام؟

الإجابة عن هذا السؤال هي أن سبيل المواطنين لأداء دورهم هذا تتمثل في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: وهي لمن يريد المعرفة، تنقسم إلى نوعين أساسيين:

1- منظمات تطوعية غير حكومية لا تسعى إلى المشاركة في السلطة.

2- أحزاب سياسية تسعى للمشاركة في السلطة من خلال المؤسساتين: التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة).

فمن خلال هذه المؤسسات يستطيع المواطن أن يمارس دوره في متابعة الشؤون العامة، ومراقبة أداء السلطات التشريعية والتنفيذية، عبر مختلف فعاليات وبرامج التوعية والتواصل مع الجمهور من خلال المحاضرات والندوات واللقاءات العامة، ومن خلال المنشورات والمطبوعات، والبرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، ومن خلال تقنيات الاتصال الحديثة، في الشبكة العالمية والمواقع الاجتماعية.

ومن هذا المنظور فإن مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وأحزاب سياسية تمثل ركيزة حيوية لبناء الدولة الديمقراطية، وهي ضرورة لبقاء البناء قوياً متماسكاً، وليست ترفاً أو اختياراً لنا أن نقوم به أو لا نقوم. وإني أتصور أنه سيكون من الحيوي لنا من أجل بلورة رؤية وطنية بعيدة المدى لإقامة البناء الديمقراطي أن نضع في صميم هذه الرؤية الموقع الجوهرى الذي ينبغي أن يحتله المجتمع المدني، بحيث نحرص على أن ننص في صميم الدستور الذي سوف تبني عليه الدولة فكرة دعم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني من منظمات وأحزاب سياسية، حتى تتمكن هذه المؤسسات من الوجود على الساحة السياسية والاجتماعية، فيتيسر لها تنفيذ ما تخطط له من برامج وفعاليات، ونشر ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات تغيد الرأي العام، وتسهم في بلورة المواقف والآراء، وتفعيل أدوار المتابعة والمراقبة والمحاسبة.

ولذا فإننا ندعم بقوة مبدأ النص على دعم الدولة للمجتمع المدني، وتويع أنماط هذا الدعم، بحيث يشمل الدعم المادي المتمثل في توفير

مقرات مناسبة للعمل، والمساهمة بما يلزم لتجهيز هذه المقرات بالأدوات اللازمة المطلوبة، كأجهزة الاتصال والتواصل، وأجهزة تخزين البيانات والمعلومات، إضافة إلى الدعم المعنوي، بإتاحة فرص مناسبة ومتكافئة لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في وسائل الإعلام المملوكة للمجتمع.

وإننا نرى أن مثل هذا التوجه سوف يكون ضرورياً لقطع الطريق أمام القوى المتربصة بالدولة، سواء أكانت قوى محلية أو قوى أجنبية، كيلا تتمكن من الهيمنة على مسارات العملية السياسية، فتوجهها، لا سمح الله، وجهة لا نرضاها لبلادنا ومستقبلها. وإننا سوف ندافع بشدة على مبدأ الحفاظ على نضاعة النسيج الذي سوف تنسج منه مستقبل بلادنا، ونظافته من أي شائبة قد تشوبه بشبهة الولاء لأي جهة غير وطنية، عربية أو إسلامية أو غيرهما.

ولكي نفعل ذلك علينا أن نحرص الحرص كله على ألا نلجئ أياً من قوى المجتمع المدني لمد يدها إلى أي قوة غير وطنية، تطلب منها الدعم والمساندة، فنمد إليها نحن يد بلادهم، فينهضون بالأعباء التي عليهم النهوض بها، من أجل رفعة الوطن وسلامة تأسيسه.

تحدثت أخبار في الأيام الأخيرة عن إقدام مجموعة أو مجموعات من الأفراد على الهجوم على بعض الأضرحة المعروفة في بعض المدن الليبية بأنها أضرحة لمن يؤمن كثير من الناس بأنهم أولياء صالحون، وقيامهم، فيما تقول أخبار نرجو ألا تكون صحيحة، بنهب بعض هذه القبور وأخذ ما فيها من رفات، وحرق بعضها الآخر.

ومع أننا نرجو ألا تكون هذه الأخبار صحيحة وأن يكون ما حدث أقل حجماً وخطورة مما يقال، إلا أننا نحسب أن الأمر يحتاج منا إلى وقفة متأنية وجادة وفاحصة، فهذه الممارسات وقعت وتقع بالفعل في كثير من مجتمعاتنا الإسلامية، وثمة معلومات ومؤشرات على أن هناك في مجتمعنا من يؤمن بالأفكار التي تقبع وراءها وتغذيها.

ونؤكد من حيث المبدأ أننا لا نرى أي بأس في أن يؤمن المواطن في الدولة المدنية الديمقراطية بأي رأي يراه ويقتنع بأنه صواب، وأنه عين الحق، وأن فيه المصلحة والخير له وللآخرين وللمجتمع، فهذا من الشروط الأساسية لمفهوم المواطنة ولمفهوم الديمقراطية. ولكن البأس كل البأس، والخطر كل الخطر ينشأ حين يحاول الفرد أن يفرض رأيه على الآخرين أو على المجتمع بالقوة. فذلك ليس من حقه، لأن فيه اعتداء صارخاً ومصادرة غير مقبولة لحرية وحق الآخرين الذين لا يرون معه الرأي نفسه، ولا يذهبون إلى المذهب ذاته الذي يذهب هو إليه.

ونحن نعرف أن مثل هذه الممارسات تنشأ لدى بعض الناس، اقتناعاً ببعض الآراء المتشددة التي ترى أن إقامة الأضرحة لمن يعدهم الناس أولياء صالحين نوع من الوثنية والشرك بالله -عز وجل-، وبيرون من ثم أن إقامتها، ومن باب أولى زيارتها والتمسح بها، منكر، يجب على المسلم

الحق أن يعمل على إزالته وتغييره، وبالطبع يؤمنون بأن الدرجة العليا من الإيمان هي تغيير المنكر باليد، ويقل عنها درجة تغييره باللسان، وأقلها على الإطلاق تغييره بالقلب. ومن ثم فإن من يريد منهم أن يثبت أنه في الدرجة العليا من الإيمان عليه أن يعتمد إلى تغيير المنكر باليد. وهنا تقع الطامة، ويكمن الإشكال.

ولعلنا لا نحتاج إلى كثير من الجهد للإشارة إلى أن هذا النمط من الفهم يمثل مستوى من الفهم السطحي المغلوط لبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وقد كفانا الفقهاء عبر العصور بيان المقصود بهذا الحديث، وأن تغيير المنكر باليد لا يقع مطلقاً في نطاق المسموح به للفرد في المجتمع، بل هو من اختصاص "السلطان" أي السلطة المخولة من الناس لإقامة العدل والقانون، والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

وفي إطار هذا الفهم يقع تحديد المجال الذي يسمح فيه للمواطن الفرد بقدر من الحرية، وهو مجال الرأي والفهم والقناعة، ففي هذا الإطار للمواطن كل الحرية في أن يرى ما يشاء من الآراء، وأن يقتنع بما يشاء من القناعات، مهما اختلفت عن آراء الآخرين، أو حتى تناقضت معها تماماً... ثم يكون له قدر أكبر من الحرية في التعبير عن هذا الرأي وإشاعته سلمياً بكل الوسائل المتاحة، وليس عليه في هذه الممارسة سوى قيد واحد هو عدم التعرض للآخرين وآرائهم وقناعاتهم بالإدانة أو التسفيه أو التشويه أو التخوين أو التكفير، وعدم المساس بحياتهم الشخصية وذمتهم المالية، وعدم الحث على إرهاب المخالفين أو الإساءة إليهم.

إن مهمات تنفيذ النظم والقوانين والتشريعات المعتمدة والرقابة عليها ومتابعتها، هي اختصاص عام للمجتمع، يمارسه من خلال السلطات

الشرعية وبقوة الجبر والقانون. وبهذا المعنى فهي خارج إطار حقوق الفرد وحرياته.

إن من حق الفرد أن يكون له ما شاء من فكر ورأي، وبكفل له الدستور حرية التعبير عنه في حدود الالتزام بآداب ومناهج الحوار السلمي، إلا أنه ليس من حقه كفرد أن يسعى أو يحاول فرض رأيه أو تطبيقه بالقوة على الآخرين. وينبغي أن ينظم المجتمع الأساليب والوسائل التي يمكن للفرد من خلالها ممارسة حقه ومسؤوليته في الوقت نفسه في التنبيه إلى ما يعترض عليه أو ينكره من تصرفات فردية أو ظواهر اجتماعية، وفي حث السلطات المختصة على متابعتها واتخاذ الإجراءات القانونية والنظامية بشأنها.

إن إطلاق حرية الأفراد والجماعات للفعل والتصرف، تحت شعار "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، يتناقض في رأينا مع المقومات والشروط اللازمة لتنظيم حياة الجماعة وضبطها، التي يأتي في مقدمتها خضوع كل شؤون هذه الحياة للتشريعات والقوانين التي تتخذها الجماعة لنفسها، وتحديد سلطة متابعة هذه القوانين ومراقبتها وضمان نفاذها لمؤسسات يحددها المجتمع وينظم شروط تكوينها وممارستها مهامها.

من إحقاق الحق.. وإقامة العدل: ألا تزرر وازرة وزر أخرى

لا أحد يستطيع أو يجرؤ على إنكار أن هذه الحرب القاسية التي فرضت علينا، في كل مدتنا ومناطقنا، قد خلفت، حتى قبل أن ينجلي غبارها، وقبل أن تضع أوزارها تماماً، حساسيات وحزازات وذيولاً، أخشى ما أخشاه أن تفسد علينا ما يحق لنا أن نفرح به من انتصارات باهرة، وأن تضع العراقيل أمامنا ونحن نحاول أن نتلمس طريقنا إلى تأسيس وبناء دولة الحرية والحق والعدالة.

لقد ارتكب العديد ممن كانوا يحاربون في صف الطاغية أفعالاً بشعة، بلغت الحد لا في قسوتها المادية فقط، إذا صح التعبير، أي فيما نجم عنها من خسائر في الأرواح وضحايا الإصابات المختلفة، ولكن فيما انحدرت إليه من أفعال خسيصة، وممارسات بالغة النذالة، بدءاً من التعذيب بكل أشكاله، وانتهاء بالاعتداء على الشرف وانتهاك الأعراض.

ولا أحد يمكن أن يسمح لنفسه بأن يشعر ولو مجرد الشعور بشيء من الشفقة أو الرحمة إزاء من ارتكبوا تلك الأفعال. وينبغي أن يلاحقوا فرداً فرداً، وأن يوقع بهم العقاب الذي يستحقونه. ولكني أريد أن أجازف بإبداء رأي، قد لا يوافقني عليه كثيرون، وهو أنه ليس من إحقاق الحق، وإقامة العدل، أن يؤخذ أحد بجريرة أحد آخر. أن تؤخذ عائلة كاملة بجريرة ربهها أو أحد أفرادها، ذكراً كان أم أنثى، أو تؤخذ قبيلة كاملة بجريرة بعض أفرادها، ناهيك عن أخذ منطقة أو مدينة كاملة بجريرة أفراد منها.

لكن ما نشاهد أنه قد حدث ويحدث، وأخشى أن يكون ماضياً في التصعيد والتطور السلبي، أن كلاماً كثيراً صار يتردد على الألسنة، بأن قبيلة معينة كانت مؤيدة للطاغية أو النظام، أو أن مدينة ما قد ارتكبت في حق الثوار والمواطنين أفعالاً يجب أن يرد عليها بالمثل، أو بالعقاب اللازم.

وللأسف أخذنا نراقب ونشاهد كيف أن الأمر قد تجاوز مجرد الكلام إلى الفعل، وأحياناً إلى مستويات من الفعل الذي يعادل الجرم الأصلي في بشاعته وقسوته أو يفوقه.

ولعل المثل الأكثر رمزية وخطورة في هذا الخصوص ما يحدث الآن لسكان مدينة تاورغاء.. لقد أرغم هؤلاء جميعهم على الجلاء عن مدينتهم، واتخذوا سبلهم إلى الصحراء والوديان بعيداً، حتى تضافرت بعض الجهود من المواطنين والجمعيات الأهلية لمساعدتهم، أولاً بالطعام والشراب، ثم بإيوائهم في بعض المدن، مثل بنغازي وضواحيها. وما تناقلته الأخبار عن الأوضاع المأساوية التي مروا ويمرون بها جميعهم دون استثناء يحمل على التساؤل الذي يفرض نفسه: وما ذنب الشيوخ العاجزين والنساء والأطفال؟ وما ذنب من لم يرتكبوا إثماً من الرجال والشبان.. هل من العدل والإنصاف أن نأخذهم كلهم بجريرة من ارتكبوا آثاماً، أو قارفوا أفعالاً تستحق الملاحقة والعقاب؟

أنا أدعو بقوة ألا تأخذنا شفقة ولا رحمة بمن قارف شيئاً من الجرائم والآثام التي سمعنا عنها وشاهدنا ما يروّع ويؤلم من مشاهدتها عبر مقاطع الفيديو التي صورت لها. ولكني أرجو أن نأخذ سبيل العدل والإنصاف في التعامل مع الأمر، من خلال التقصي والتحقيق في تلك الجرائم والآثام، والتأكد من هوية من ارتكبها، ثم جعل أولئك جميعاً في قائمة الملاحقين بالعدالة والقصاص، وعلى الوطن كله، لا على أهل المنطقة المتضررة مباشرة منهم وحدهم، أن يطاردتهم أينما ثقفوا، وأن ينزل بهم العقاب الذي يستحقونه، بالطريقة التي تحق الحق وتحقق العدل، وتتصف الضحايا وذويهم، وتشفي ما صدورهم من غل أو غضب. لقد سمعت في هذا الخصوص كلاماً اقشعر له بدني رعباً وفجاعة، يتحدث عن إصرار أهلنا في مصراته، أو بعضهم، على الانتقام من أهل

تاورغا دون تميز، وبأساليب لا أريد أن أتطوع لترويجها أو تكرارها، حتى لا أؤخذ بشبهة تأجيل الأحقاد أو ترسيخ الحزازات. ولا أملك إلا أن أدعو من كل قلبي العقلاء من أهلنا في مصراته إلى أن يتحركوا بسرعة وقوة وحزم لوضع حد لهذا المسار المرعب، فيضعوا للأمر معايير ينبغي أن تراعى وتحترم، أدعو إلى أن يكون على رأسها معيار العدل، وهو (ألا تزر وازرة وزر أخرى)، وألا يؤخذ البريء بجريرة المذنب، وألا يمس الأطفال والشيخوخة العجزة على وجه الخصوص أي أذى من أي نوع.

إنني أخشى أن تجرنا هذه الممارسة إلى منحدر بعيد، يأخذنا جميعنا إلى سوء العاقبة، وإلى خسارة كل ما نحسب أننا كسبناه، بفضل دماء الشهداء، وتضحيات الثوار الأبطال البواسل، فننزلق إلى ما كان الطاغية ولعله لا يزال يتمناه ويعمل عليه، وهو الحرب الأهلية التي لن تبقى منا ولا تذر، وستأتي على الأخضر واليابس، وتجرف معها كل ما أنجزناه وحققناه.

وجهة نظر حول معايير التعامل مع الليبيين الذين تعاونوا مع نظام الاستبداد
البائد

يتداول العديد من المواطنين فرادى أو مجتمعين في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية قضية دقيقة ذات حساسية خاصة، يثور كثير من الجدل حولها، وتختلف الآراء بشأنها اختلافات شتى، هي قضية المعايير التي ينبغي أن تتبع للتعامل مع الليبيين الذين ربطت بينهم وبين دوائر النظام البائد علاقات سياسية ومهنية متباينة الدرجات والمستويات، وما إذا كان سيسمح لهم بالانخراط في العمل السياسي في ليبيا الجديدة، أم أن من الملائم منع بعضهم من المشاركة في العمل السياسي، على الأقل في المرحلة الأولى لتأسيس الدولة الجديدة. وإذا كان هذا الأخير هو الخيار فما المعايير التي يمكن أن تتبع لتحديد أولئك الذين سيمنعون بقانون معين يصدر في ذلك من المشاركة في العمل السياسي، سواء في إطار الأحزاب السياسية أو في أية انتخابات تجرى في هذه المرحلة الأولى، ترشحاً أو انتخاباً.

وقد اطلعت على مقترح يمثل هذا القانون أعدته مجموعة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، أطلق عليه اسم (قانون الوفاء للشهداء)، ولكنني أخذت على هذا المقترح توسعه الشديد في حصر الفئات التي يرى معدوه أنها سوف تقع تحت طائلة هذا القانون، فيسري عليها المنع المشار إليه.

فعلى سبيل المثال يورد المقترح الإشارة إلى الفئات المقصودة على النحو التالي:

- كل من شارك في انقلاب سبتمبر 1969

- كل من شغل وظيفة أمين لجنة شعبية عامة أو لجنة شعبية لجامعة أو كلية.

- كل من شغل وظيفة سفير

- كل من عمل في أجهزة الأمن العام

وعلى هذا النسق يعدد المقترح 17 فئة يرى أن ينطبق عليها هذا القانون، فتمنع من المشاركة في العمل السياسي لمدة يتفق على تحديدها.

واني أرى أن الصياغة التي استخدمت في الإشارة إلى تلك الفئات قد اتسمت بتعميم شديد، يؤدي إلى شمولها نسبة كبيرة من أبناء الوطن الذين شغلوا في العهد المباد وظائف سياسية وإدارية متوسطة وعليا، ولكنهم ظلوا شرفاء ومخلصين للوطن، وكثير منهم حاول بقدر ما أتاحت له الظروف والملابسات السياسية أن يقدم خدمة، أو في أقل تقدير أن يمتنع عن التسبب في أية أضرار سواء للبلاد أو للمواطنين. ومن ثم فإن مثل هذا التعميم سوف يكون في ذاته، في نظري، ظلماً فادحاً لمثل هؤلاء المواطنين، ومن ثم فإنه سوف يكون أبعد شيء عن الوفاء للشهداء، الذين نحسب أنهم ضحوا بأرواحهم الطاهرة من أجل خلاص وطنهم وأهلهم من حكم الظلم والاستبداد، وبناء دولة تظللها راية العدل وسيادة القانون، ويعيش فيها المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات، وفي مقدمتها حقهم في ممارسة حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي السلمي.

واني أرى أن ثمة معايير محددة ينبغي أن تتبع في هذا الخصوص، نحصرها في ثلاثة هي:

- 1- تلطخ يد الشخص بدم اللبسين ظلماً وعدواناً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وممارسة التعذيب.
- 2- سرقة المال العام وممارسة الفساد المالي الفاضح.
- 3- الممارسة العلنية الموثقة للتزلف والتقرب للقذافي بالترويج لأفكاره وتأليه شخصه، وتكريس استبداده بالوطن والشعب.

وإلى جانب ذلك فإنني أرى أن من قواعد العدالة والإنصاف عدم ترك الباب مشرعاً لتصنيف المواطنين ممن اتصلوا بالعهد الماضي أو شغلوا إبانه وظائف أو مناصب مختلفة بين وطني شريف مخلص وعميل خائن فاسد، وذلك التزاماً بالقاعدة القانونية التي تقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. ولذا فسوف يكون من الظلم والبعد عن العدالة إدانة أي مواطن، قد يكون متهماً بإحدى التهم المشار إليها آنفاً، قبل أن تثبت محكمة عادية عادلة إدانته بتلك التهمة وإثباتها عليه بالأدلة المؤكدة والبراهين وشهادة الشهود.

ولعل أولى خطوة في اتجاه تأكيد مسار العدالة والقانون في هذه القضية بالذات تكون بإنشاء هيئة أو دائرة عليا للمظالم، مهمتها تلقي الدعاوى التي يرفعها المواطنون الذين وقعت عليهم مختلف أنماط العدوان المشار إليها، ومباشرة التحقيق فيها، لإثباتها أو نفيها.

وفي جميع الأحوال فإنني أرى أن العامل الأكثر تأثيراً وفعالية في هذا الخصوص هو تكثيف الجهود للرفع من مستوى وعي المواطنين، وتطوير موقفهم من أولئك الذين تحوم حولهم بعض الشبهات أو الاتهامات، بحيث يقومون بما يمكن القيام به للحيلولة دونهم والمشاركة في العمل السياسي، من خلال عدم السماح لهم بالانتساب إلى الأحزاب السياسية، وكشف ما قد يكون لهم من تاريخ مشبوه أو مواقف مدانة.

أخذت تفاجئنا في كل يوم أخبار مزعجة ومؤسفة عن إقدام جهات معينة أو أفراد، لا ندري على وجه الضبط، بهدم المباني التي لحقتها بالدمار آلة الحرب الظالمة بيننا وكتائب الطاغية المهزوم المباد، نفترض بالطبع أنها عمليات تتم بحسن نية، ولكننا مع ذلك نقول إنها ينبغي أن تتوقف على الفور، حتى نصل إلى رأي أو قرار بخصوص ما علينا فعله إزاءها.

ولقد أسفت، على الصعيد الشخصي البحت، على هدم مبان في معسكر باب العزيزية، مقر المهزوم الهالك، وأشعر بهلع شديد إزاء ما تقول الأخبار إن آلة الهدم توشك أن تلحق تلك المناطق التي لحقتها آلة الدمار في مدتنا المجاهدة التي سطرت في معركة التحرير أساطير مذهلة من البطولة، مثل مصراتة والزاوية والزنتان وغيرها من مدتنا الحبيبة كافة. وأجد أن علينا أن ندق ناقوس خطر وتحذير وتنبه لخطورة هذا التوجه المتسرع لتقرير الأسلوب الأمثل للتعامل مع آثار الحرب، ذلك أني أرى أن القرار الأمثل هو في الحفاظ على تلك المناطق المدمرة من مدتنا البطلة، من جهة كي تظل شاهداً للتاريخ على ما فعله القذافي ومجرموه بمدتنا وأهلنا، ومن جهة أخرى شاهداً على ما سطره أبناؤنا الأبطال ومواطنونا الصامدون من بطولات خارقة، ونماذج مذهلة لروح الفداء والإبداع والصمود.

إننا بحاجة إلى أن نبقي من هذه الآثار، المباني المدمرة، والأماكن التي كان يسجن فيها الثوار والأسرى ويعذبون ويقتلون، دهاليز وأقبية مقرات الأمن المختلفة، وذلك الدهليز الشهير في كتبية الفضيل في بنغازي، وتلك الحاويات التي قتل فيها الأسرى اختناقاً، أن نبقي منها شيئاً

يمكن أن يظل شاهداً على ما حدث، لنا نحن الذين عشنا الحرب ومآسيها، حتى نعرف قدر الحرية التي ننعم بها، كلما شاهدنا آثار ما فعله بنا المجرم الطاغية وما فعلته بنا آلهة الحرية الهمجية، ونبقى منها شيئاً نريه لأبنائنا الصغار الذين قد لا يعون وقائع الحرب وما حدث فيها، فنريهم إياها حين يكبرون، ونحكي لهم من خلالها ما حدث، فيعرفون ويفهمون ويحسون بدورهم ما عليهم أن يفعلوه للحفاظ على هذه الثمرة التي دفع فيها آباؤهم ذلك الثمن الباهظ، ولتبقى أيضاً شاهداً لمن سوف يولدون، وتحكي لهم أمهاتهم وبحكي لهم آباؤهم عما حدث بين 17 فبراير و23 أكتوبر سنة 2011.

واني أريد أن أمضي في هذا الحديث إلى شوط أبعد مما قد يتصوره البعض، فأقول إننا يمكن أن نجني من وراء الحفاظ على آثار الدمار والحرب مكاسب كبيرة وقيمة، لا على الصعيد المعنوي والتاريخي فحسب، ولكن أيضاً على الصعيد المادي، إذا ما نجحنا في إيجاد صيغة متطورة لاستثمار المناطق التي طالتها آلة الدمار، وشهدت أساطير الحرب البطولية التي وقعت في شوارعها ومبانيها، استثماراً سياحياً، فنحيط تلك المناطق المدمرة بأسوار، ونجعلها مزارات للسائحين، سواء من داخل الوطن أو من خارجه، فيتجول السائح فيها ليرى حجم الدمار، ويرى الآلة الحربية التي استخدمت فيه: أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة: الدبابات والمصفحات وراجمات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات، إلى جانب الكلاشنكوف والقنابل اليدوية وغيرها.. ويرى إلى جانب ذلك ما أبدعته أفكار وبطولات الثوار والمقاتلين، الذين كانوا يواجهون تلك الآلة الجهنمية بصدور عارية، ثم بأسلحة خفيفة يغمونها من العدو، ثم أخذوا يبدعون

بعقولهم وأفكارهم أنماطاً عجيبة من الأسلحة والآليات استخدموها بمهارة فائقة مذهلة في مواجهة العدو..

واني لأتوجه بنداء خاص وعاجل إلى إخواننا من ثوار مصراته والزنتان والزاوية وسرت على وجه الخصوص، وكذلك إلى إخواننا المسؤولين في كل هذه المناطق أن يأخذوا هذا الأمر بعين الاعتبار، وأن يترثوا قليلاً قبل الإقدام أو الإذن بهدم أي شيء.

سيقول البعض إن هذه المباني التي تتحدث عنها كلها ملك لمواطنين سيطالبون بالعودة إليها للسكن والعمل. وأرى أن الحل سهل وميسر، فكل ما ما نحتاج إليه هو تعويض أصحاب تلك المباني أو العقارات تعويضاً عادلاً مجزياً، أو توفير مساكن لائقة لهم، كي تؤول هذه المباني المدمرة إلى الملكية العامة، ثم توضع تحت تصرف وإشراف هيئة عليا للسياحة والآثار مثلاً، لكي تحافظ عليها، ثم تقوم بما ينبغي فعله لجعلها مشروعاً سياحياً تاريخياً، يبقى شاهداً على الحرب البطولية الخارقة التي خضناها، لنا ولأجيالنا الناشئة والقادمة، وللعالم كله.

لا نريد أن نقع في الخطأ مرة أخرى.. منذ أيام تتسرب أنباء حول لجنة ما شكلها المجلس الوطني لوضع قانون الانتخاب للمؤتمر الوطني.. ومع تسليمنا بضرورة أن تشكل لجنة لوضع "مشروع" القانون، فإننا سوف نرفض بشدة أن يكرر المجلس الوطني الانتقالي الخطأ نفسه الذي ارتكبه في معالجة مسألة الإعلان الدستوري.. لقد شكل المجلس الوطني لجنة وضعت مشروع الإعلان الدستوري، أخذت نُسخ منه تتسرب بطريقة غير رسمية، فوصلت إلى البعض، ولم يسمع بها الكثيرون، ونظمت بخصوصه بضع ندوات حضرها بضع مئات من المهتمين، ثم لم نلبث أن فوجئنا بالإعلان الدستوري يصدر، ويضع الناس كلهم بإزاء أمر واقع، بات عليهم أن يقبلوه جملة، وليس لهم أن يغيروا منه شيئاً، مهما عبروا عن انتقاداتهم وملاحظاتهم، ومهما دعوا إلى إعادة النظر فيه وتعديله.

ولقد عبرنا عن رؤيتنا ووجهة نظرنا بخصوص الإعلان الدستوري، وما رأينا أنه يشوبه من أخطاء قانونية وثغرات سياسية، ومسافة من معطيات واقعية كان ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، ثم قبلنا ذلك على مضض، وأخذنا نتعامل معه، ونحسب خطواتنا وفق الاستحقاقات والمهل الزمنية التي حددها. ومن هذه المهل الزمنية مهلة ثمانية الأشهر التي حددها الإعلان الدستوري لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني.

وها نحن أولاء نسمع أن المجلس يعكف على وضع قانون الانتخاب.. ولا نعرف كيف يخطط للتعامل معه، هل ينوون طرحه على الجمهور لإبداء الرأي فيه، أم أنهم سوف يفاجئوتنا بإصداره، وسوف يطالبوتنا بأن نقبله أمراً واقعاً لا مفر منه.

واني أرى أن على النخبة السياسية بالدرجة الأولى، ممثلة في أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وسائر المثقفين أن ترفض هذا المنحى رفضاً قاطعاً حاسماً.. وأن تبادر هذه النخب بتشكيل لجانها الخاصة بها لوضع مشروع لقانون انتخاب، يستجيب لمعطيات الواقع السياسي والاجتماعي في البلاد، ويوفر الضمانات الممكنة واللازمة لإتمام الانتخابات بما يؤدي إلى تكوين مؤتمر وطني، يكون أولاً وطنياً بمعنى الكلمة، أي تتمثل فيه بعدالة كل أطراف ومناطق الوطن، ويكون ثانياً مؤهلاً لمواجهة الأعباء الجسيمة التي يحمله إياها الإعلان الدستوري، من جهة أنه سوف يكون هو السلطة التشريعية التي سوف تتولى السيادة في القسم الثاني من المرحلة الانتقالية، وسوف تتحمل مسؤولية تشكيل لجنة صياغة الدستور الدائم، وهي بكل تأكيد أخطر المهام على الإطلاق وأصعبها، لأنها التي سوف تضع الأسس لبنان الدولة الجديدة.

وهذه دعوة إلى النخبة السياسية كي تتقل من أسلوب مواجهة المسائل بمجرد الانتقاد والتعبير عن السخط وعدم الرضا والاستنكار، إلى أسلوب المبادرة والفعل، وعدم الانتظار.. وعلى هذه النخب أن تسعى بجدية وبسرعة في الوقت ذاته، لإيجاد الأطر العملية التي تمكنها من الالتقاء والتشاور وإنجاز ما ترى أن عليها إنجازها في كل ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، التي هي ملك لكل الشعب، وليست ملكاً لأولئك نفر الذين نجلهم ونحترمهم، ولكننا نطالبهم بأن يعوا جيداً أن وجودهم في هذا الموقع، أعني المجلس الوطني الانتقالي، هو ثمرة مباشرة لإرادة المواطنين في ألا يتنازعوا، فيفشلوا وتذهب ربحهم، وقرار المواطنين بإضفاء صفة الشرعية على المجلس، ولكن في حدود ما يلزم لإدارة

المرحلة الانتقالية، حتى نعبّر بالسفينة إلى بر الأمان، بأقل قدر من الخسائر.

وهذا في الوقت ذاته تنبيه إلى إخواننا في المجلس الوطني الانتقالي، كيلا يكرروا الخطأ مرة أخرى، فلن نقبل بقانون انتخاب يملأ علينا إملاء، ويفرض علينا فرضاً، دون أن يكون لنا رأي فيه.

أما إذا ما صحت التسريبات حول نية بيبتها بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي للالتفاف على الإعلان الدستوري الذي أصدره، فيدخلون عليه تعديلات تضمن لهم مواقع في المؤتمر الوطني، فهذه سوف تكون كارثة، من جهة أنها سوف تكون نوعاً من خيانة الأمانة، لا أظن أنها تليق بهم، وبالثقة التي أولاهها إياهم الشعب.

لقد ارتضينا بالإعلان الدستوري، ونحسب أن من حقنا أن نضمن ألا يتم التلاعب به والالتفاف عليه.. وأدعو القوى الوطنية السياسية أن تكون لها كلمة في هذا الخصوص، وأقول كلمة، تلقى بأسلوب الحوار والحجة والمبادرة السلمية، ولا تلقى بأسلوب العنف والإرهاب والسلاح.. فالدولة التي سوف نواصل النضال لتأسيسها هي دولة مدنية ديمقراطية، يتعايش فيها المواطنون على اختلاف آرائهم ورؤاهم بطريقة سلمية حضارية.. ونبذون كل أنماط وأشكال العنف والإرهاب.

فهرس المحتويات

2	إهداء
3	مقدمة
4	لماذا الثورة..؟
5	القرارات السيادية في المرحلة الانتقالية
5	(1) إعادة بناء ضريح شيخ الشهداء
6	(2) إعادة تسمية الشوارع والساحات
7	(3) المجلس المحلي وشروط تأسيس الجمعيات الأهلية
8	(4) ائتلاف 17 فبراير والقرارات السيادية
9	(5) بين الثورة والائتلاف
10	(6) التصرف في الأملاك العامة
12	القرارات السيادية مرة أخرى: عودة يهود ليبيا
14	أموالنا التي تنهب وتوزع بدون وجه حق: من المسؤول؟
16	هل يقيم الشعب الليبي دعوى حجر ضد مصطفى عبد الجليل ورئيس حكومته
18	لنتفق على شيء: أبناء ليبيا الأكفاء كثيرون
20	الانتخابات: وجهتنا نظر
22	معركة الشرعية بين المجلس الوطني والمجالس المحلية المنتخبة
24	التمهيد لحل أزمة الشرعية من خلال مجالس المدن المنتخبة
27	المجالس المحلية (مجالس المدن): مفهومها واختصاصاتها
29	الجهوية والقبيلية مرة أخرى
31	الحاجة إلى حد أدنى من التوافق السياسي
33	الحزبية: ليست خيانة.. بل هي الحل؟
35	الدستور الذي نريد
35	أولاً - وضعه وإقراره:
37	ثانياً - شروطه وسماته:
40	هل نحتاج إلى الدعوة لدسترة التعددية الحزبية؟
43	الفراغ السياسي هو مقتل الثورة
46	أيهما قبل الآخر: الأحزاب أم قانون الأحزاب؟
48	الكلمة التي أفسدت كل شيء في مشروع قانون الأحزاب
50	حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المنظم
55	من تركة حكم الاستبداد: رُهاب الحزبية
57	تحول الجبهة إلى حزب: خطوة تأخرت ما يزيد على عشرين عاماً
60	النصرة الجهوية الانفصالية تكشف عن وجهها القبيح
62	الوطن يجمعنا.. فهل نسمح للجغرافيا بأن تفرقنا
64	من معركة قانون الانتخابات إلى معركة تقسيم الدوائر الانتخابية
66	فزاعة عدم العدالة في توزيع مقاعد المؤتمر الوطني: عملية خداع كبرى

- 69.....دعاة الفدرالية.. إخواننا أرادوا الحق فأخطأوه.....
- 72.....مسألة المركزية واللامركزية.. ما الحل؟.....
- 75.....حول الفيدرالية واللامركزية.....
- 82.....نحن وفكرة (الوزير الإلكتروني).....
- 87.....عسى أن تكرهوا شيئاً.....
- 89.....رب ضارة نافعة.....
- 91.....فلنرفع شعار (الديمقراطية أولاً).....
- 93.....مشاركة المرأة: مسألة تخلف ثقافي واجتماعي أم مسألة قانون وتشريعات.....
- 95.....التطبيق الديمقراطي في ليبيا: مقومات ومحددات.....
- 99.....قضية الانتخابات مرة أخرى.....
- 102.....المعركتان جنباً إلى جنب.....
- 103.....هل نقول: إن ثورة واحدة لا تكفي؟.....
- 105.....كيف أحبط أجداننا مخططات الدول الكبرى؟ وهل نتخذ منهم العظة والعبرة؟.....
- 107.....رأس المال الوطني ودوره في معركة البناء.....
- 109.....لا للقبلية .. نعم للحزبية.....
- 111.....ليبيا الديمقراطية ومسألة الخطوط الحمراء.....
- 113.....مؤتمر مصراته ومسألة الأولويات.....
- 115.....ملاحظات حول الحراك السياسي.....
- 117.....من استحقاقات التحرير: تنظيف الساحة السياسية من الألغام.....
- 120.....الأمن وهيبة الدولة .. قبل أي حديث عن ديمقراطية وانتخابات.....
- 122.....مكافحة العنف والإرهاب... قبل الحديث عن الدولة والديمقراطية.....
- 123.....من وراء حملة الاغتيالات؟ وأين نحن من دولة العدالة والقانون؟.....
- 124.....من إحقاق الحق.. وإقامة العدل: ألا تزرر وازرة وزر أخرى.....
- 127.....من استحقاقات الثورة والنصر: إنشاء وزارة شؤون الشهداء ومصابي الثورة.....
- 129.....المجتمع المدني في الدولة الديمقراطية.....
- 131.....المواطن في الدولة المدنية: بين حرية الرأي وحرية الفعل.....
- 133.....من إحقاق الحق.. وإقامة العدل: ألا تزرر وازرة وزر أخرى.....
- 135.....وجهة نظر حول معايير التعامل مع الليبيين الذين تعاونوا مع نظام الاستبداد البائد.....
- 138.....فلنتوقف آلة الهدم قليلاً: لنترك شواهد للتاريخ.....
- 140.....المجلس الانتقالي وقوانين المرحلة.....